البنك المركزى المصرى

التقـــــرير السنـــوى

٢٠١٣/٢٠١٢

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ هشام رامز عبد الحافظ
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ جمال محمد نجم
نائب المحافظ

السيد الأستاذ/ نضال القاسم عصر
نائب المحافظ

السيد الأستاذ/ شريف سمير سامى
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

السيد الأستاذ/ محمود محمد حسين
ممثلاً عن وزارة المالية

السيد المستشار/ معتز كامل مرسى
خبير قانونى

الأستاذة الدكتورة/ ليلى أحمد الخواجة
خبير اقتصادى

الأستاذ الدكتور/علاء عصام الشاذلى
خبير مالى واقتصادى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرنى أن أقدم التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، والذى يبدأ بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية لما لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المحلية. ثم يتناول بالعرض والتحليل أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى والتضخم، والموازنة العامة وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. هذا بالإضافة الى نشاط البنك المركزى المصرى، والتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

استمر ضعف **الاقتصاد العالمى** خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تأثراً بحالة التباطؤ الاقتصادي التى شهدتها معظم الدول المتقدمة والناشئة الكبرى. فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وانخفض بمنطقة اليورو ليسجل مستوى سالب. كما تباطأ معدل النمو فى الدول الناشئة. وكان من أهم أسباب تراجع معدل النمو الاقتصادى على الصعيد العالمى الخلافات السياسية بين أعضاء الكونجرس الأمريكى بشأن الموازنة العامة والحد القانونى لسقف الدين العام ، فضلا عن استمرار أزمة المديونية الأوروبية. وقد استمرت البنوك المركزية الكبرى فى تبنى سياسات نقدية توسعية، حيث تم خفض أسعار الخصم والفائدة لمستويات قياسية فى العديد من الدول، وهو ما أدى إلى زيادة طفيفة فى معدلات التضخم وان جاءت بأقل من الحدود المستهدفة، وتراجعت معدلات البطالة. واستمر اتجاه السياسات المالية نحو التقشف بالعديد من الدول المتقدمة،باستثناء اليابان. وقد ترتب على تلك التطورات ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى، عدا اليورو، نتيجة زيادة الطلب عليه كملاذ آمن للاستثمار. وقد ارتفعت أسعار الطاقة والمواد الغذائية، بينما تراجعت أسعار الذهب والمعادن الأخرى.

وعلى **الصعيد المحلى**، استقر معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عند مستوى منخفض بلغ ٢,١٪، وهو نفس المستوى الذى تحقق تقريبا خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ والبالغ ٢,٢٪. وجاء هذا المستوى المنخفض تأثرا بتباطؤ النمو فى الربع الرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٣)، ليقتصر على ١,٥٪ فقط، مقابل ٣,٢٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة، ومقابل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

وفى مجال إدارة **السياسة النقدية**، استمر البنك المركزى فى العمل على تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار للوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم فى دعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادى. وقد جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى متوافقة مع هذا الهدف، حيث قررت اللجنة فى اجتماعاتها الخمسة الأولى من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ الإبقاء دون تغيير على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقا لحالة السيولة فى السوق). وفى اجتماع اللجنة السادس المنعقد بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٣ قررت رفع سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالى، ورفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪، ورفع سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪. وأبقت اللجنة على هذه الأسعار دون تغيير فى الاجتماعين السابع والثامن خلال سنة التقرير. وخلال فترة إعداد التقرير، قررت لجنة السياسة النقدية

فى اجتماعيها بتاريخـــى ٨/١ و٢٠١٣/٩/١٩ إجراء تخفيض لكافة الأسعار بواقع ٥٠ نقطة أساس فى كل اجتماع، ليصبح سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلـة واحـدة عنـد ٨,٧٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالى، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٩,٢٥٪. وفى اجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ ٣١ أكتـوبر ٢٠١٣، قـررت الإبقـاء علـى تلـك الأسـعار دون تغيير. وفى اجتماع اللجنة بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣ أجرت تخفيض آخر على الأسعار بواقع ٥٠ نقطـة أساس لكل منهم ليصـل إلى ٨,٢٥٪ للإيـداع لليلـة، ٩,٢٥٪ للإقـراض لليلـة، و٨,٧٥٪ لسـعر العمليـة الرئيسية على الترتيب، كما تم تخفيض سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بواقـع ٥٠ نقطـة أسـاس ليصل إلى ٨,٧٥٪ .

وفى إطـار حرص البنك المركزى علـــى تعزيز كفـــاءة **ســـوق الصرف الأجنبى** وتنظيـم العمل بـــه وترشيد استخدام العملـــة الأجنبية، قـــرر البنك المركزى تطبيق آليـــة العطاءات الدوريـــة FX Auctions المقدمة من البنك المركزى فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، والتى يتم التعامل بها مع نظام الانتربنك الدولارى. وبالإضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزى عدة قرارات تهدف إلى تدعيم الثقة لدى المستثمرين المصريين والأجانب. وقد بلغ المتوسط المرجـح لسعر صرف الدولار فى سـوق الانتربنك ٧,٠٠٩٤ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٦,٠٥٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بانخفاض فى قيمـة الجنيه بلغ معدله ١٣,٦٪. وخلال فترة إعداد التقرير بلغ سعر صرف الدولار ٦,٨٧٧٤ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣، بما يشير إلى ارتفاع فى قيمة الجنيه المصرى بمعدل ١,٩٪ عن نهاية يونيو ٢٠١٣.

وبالنسبة **لصافى الاحتياطيات الدولية** فقد تراجع بنحو ٠,٦ مليار دولار بمعدل ٣,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ليصل إلى ١٤,٩ مليار دولار وبما يغطى ٣,١ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وخلال فترة إعداد التقرير، ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٧,٨ مليار دولار وبما يغطى ٣,٩ شهراً من الوردات السلعية فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

وفى إطار العمل على تطبيق مقررات بازل II فى البنوك المصرية انتهى البنك المركزى بالاتفاق مع البنوك من الإعداد لتطبيق تلك المقررات، حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلزام البنوك العاملة فى مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية– بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ويتعين علـى البنوك الالتزام بتطبيق ذلك عام ٢٠١٣. وسوف يتـــم إصدار التعليمات الخاصة بنظم الرقابة الداخلية بالبنوك خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، أما مخاطر المحور الثانى من مقررات بازل والمتمثلة فى التركز والسيولة وسعر الفائدة فى محفظة البنوك فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت والمتعلقة بالمحور الأول (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال).

وقد بلغ **المركز المالى الإجمالى للبنوك** العاملة فى مصر نحو ١٥٦٣,٨ مليار جنيه فى نهايـة يونيـو ٢٠١٣، وبلغ إجمالى حقوق الملكية ١٠٧,٩ مليار جنيه، وبلغت أرصدة الودائـع لـدى البنـوك ١١٨٧,٠ مليار جنيـه، واسـتثماراتها فـى الأوراق الماليـة والأذون نحـو ٦٥٣,٩ مليـار جنيـه، وأرصـدة الإقـراض والخصم للعملاء ٥٤٩,١ مليار جنيه.

وفيما يتعلق **بمؤشرات السلامة المالية للبنوك**، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها وفقاً لمقررات بازل II نحو ١٣,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل حد أدنى مقرر ١٠٪. وبلغ العائد على متوسط الأصول ١,٠٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١٣,٩٪، وصافى هامش العائد ٣,٥٪ عن العام المالى ٢٠١٢، مقابل ٠,٨٪، ١١,٧٪، ٢,٦٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١١. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالى القروض ٩,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٩,٨٪ فى السنة المالية السابقة، وبلغت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة ٩٨,٩٪ مقابل ٩٧,١٪ فى السنة المالية السابقة.

وقد أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عن تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات بلغ ٢٣٧,٠ مليون دولار (مقابل عجز كلي بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). حيث تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٤٥,٠٪ ليصل الى ٥,٦ مليار دولار (مقابل ١٠,١ مليار دولار). كما تصاعد صافى التدفق للداخل بميزان المعاملات الرأسمالية والمالية ليصل إلى نحو ٩,٧ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٠ مليار دولار خلال سنة المقارنة).

وختاماً أود أن أشكر كافة العاملين بالبنك المركزى والجهاز المصرفى على عطائهم وجهدهم فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد ، سائلا الله العلى القدير أن يشملنا جميعا بتوفيقه ورعايته لتحقيق الخير و الرقى لمصرنا العزيزة.

المحافظ

هشام رامز عبد الحافظ

محتويات التقرير

المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى أ – ب

ملخص تنفيذى ج – ح

الفصل الأول التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١	النمو الاقتصادى	٢
٢/١	معدلات البطالة والتضخم	٣
٣/١	أسعار الخصم والفائدة	٦
٤/١	أسعار الصرف	٧
٥/١	أسعار المواد الأولية	٩
٦/١	الاحتياطيات الدولية	١٠

الفصل الثانى البنك المركزى المصرى

١/٢	السياسة النقدية	١١
٢/٢	نقود الاحتياطى	١٤
٣/٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	١٧
٤/٢	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٢٠
٥/٢	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٢٤
٦/٢	تطوير القطاع المصرفى	٢٨
٧/٢	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٣١
٨/٢	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٣٢
٩/٢	تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى	٤٥

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣	المركز المالى	٤٩
٢/٣	الودائع	٥١
٣/٣	النشاط الاقراضى	٥٢
٤/٣	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٥٤
٥/٣	مؤشرات أداء البنوك	٥٧

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

١/٤	– الناتج المحلى الإجمالى	٦١
٢/٤	– معدل التضخم	٧٠
٣/٤	– المالية العامـــة	٧٤
٤/٤	– ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٧٩
٥/٤	– قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٩٩

الملاحق

أ – قرارات مجلس الإدارة بشأن تنظيم النشاط المصرفـــى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	١٠٥
ب – القسم الاحصائى	١٠٩

المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
القطاع الحقيقى		
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	٪٢,٢	٪٢,١
منه : مساهمة القطاع الخاص (نقطة مئوية)	١,٥	١,٨
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعـــر السوق الثابت	٪٢,٢	٪٢,١
منه : مساهمة الاستهلاك الخاص (نقطة مئوية)	٤,٨	٢,٣
: مساهمة الاستهلاك العام (نقط مئوية)	٠,٣	٠,٤
: مساهمة الاستثمار (نقطة مئوية)	١,١	١,٦–
: مساهمة صافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات – الواردات من السلع والخدمات) (نقطة مئوية)	٤,٠–	١,٠
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) يوليو/يونيو (٪)	٧,٣	٩,٨
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين يوليو/يونيو (٪)	٣,٧ –	٨,٤
القطاع المالى والنقدى		
معدل نمو السيولة المحلية M_2 (٪)	٨,٤	١٨,٤
معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (٪)	٨,٦	١٤,٨
معدل نمو الودائع بالعملات الأجنبية (٪)	٥,١	٢٠,٥
الودائع بالعملات الأجنبية / اجمالى الودائع (معدل الدولرة) (٪)	٢٠,٧	٢١,٣
صافى المطلوبات من الحكومة / اجمالى الائتمان (٪)	٥٣,٩	٥٩,٨
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص/ اجمالى الائتمان (٪)	٣١,٨	٢٧,٥
الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / اجمالى الائتمان (٪)	١٠,٥	٩,٥
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / اجمالى الائتمان (٪)	٣,٨	٣,٢
التغير فى صافى المطلوبات من الحكومة / التغير فى اجمالـــى الائتمان (٪)	٧٨,٦	٨٢,٨
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٩,٨	١٠,٧
التغير فى الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٧,٤	٥,٧
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٤,٢	٠,٨
صافى الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) فى نهاية الفترة	١٥٥٣٤	١٤٩٣٦
عدد شهور الواردات السلعية التى يغطيها صافى الاحتياطيات الدولية	٣,١	٣,١

(تابع) المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك، منها:		
معدل كفاية رأس المال (٪)	١٤,٩	١٣,٤
قروض غير منتظمة إلى اجمالى القروض (٪)	٩,٨	٩,٥
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (٪)	٩٧,١	٩٨,٩
العائد على متوسط الأصول* (٪)	٠,٨	١,٠
العائد على متوسط حقوق الملكية* (٪)	١١,٧	١٣,٩
القطاع الخارجى		
الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	-١٣,٠	-١١,٦
الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢,١	٢,٥
صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١,٥	١,١
صافى التحويلات / الناتج المحلى الاجمالى (٪)	٧,٠	٧,١
الدين الخارجى		
الدين الخارجى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٣,٢	١٧,٣
الديون الخارجية قصيرة الأجل / إجمالى الدين الخارجى (٪)	٨,٥	١٦,٣
خدمة الدين الخارجى / الصادرات السلعية والخدمية (٪)	٦,٣	٦,٤
قطاع الموازنة العامة		
المصروفات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣٠,٥	٣٣,٥
الإيرادات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٩,٧	٢٠,٠
إجمالى الأجور / إجمالى الإيرادات العامة (٪)	٤٠,٥	٤٠,٨
العجز الأولى** / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٤,٠	٥,٣
العجز الكلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٠,٨	١٣,٧
إجمالى الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٧٨,٦	٨٧,١

* وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة عن العام المالى ٢٠١١، والعام المالى ٢٠١٢. وتنتهى السنة المالية فى ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام، ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

** (العجز الكلى) مستبعدا منه مدفوعات الفوائد.

ملخص تنفيذى

يتناول التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ عرضا موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العالمى، ثم يتناول نشاط البنك المركزى المصرى، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى، والتضخم، الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

على الصعيد العالمى، شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ استمرار ضعف الاقتصاد العالمى تأثراً بحالة التباطؤ الاقتصادى التى شهدتها معظم الدول المتقدمة والناشئة الكبرى. فقد تراجع معدل نمو **الناتج المحلى الإجمالى** بالولايات المتحدة ليقتصر على ٢,٠٪ مقابل ٢,٤٪ خلال السنة المالية السابقة عليها، وانخفض بمنطقة اليورو ليسجل معدل سالب ٠,٩٪ مقابل ارتفاعه بمعدل ٠,٤٪، واقتصر فى كل من اليابان والمملكة المتحدة على ٠,٥٪ ،و ٠,٤ ٪، مقابل ١,٧٪، و ٠,٧٪، على الترتيب. كما تباطأت معدلات النمو فى الدول الناشئة ، حيث اقتصر معدل النمو في الصين على ٧,٦٪ مقابل ٨,٦٪، وفى الهند ٣,٠٪ مقابل ٥,٣٪، كما تراجع فى روسيا ليسجل ٢,٢٪ مقابل ٤,٧٪.

أما معدلات **البطالة**، فقد تباينت بين الدول المتقدمة خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠١٣، حيث تراجعت بالولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تحسن مستوى الأجور وتوفير فرص عمل جديدة بالقطاع الخاص بما يعوض تراجعها فى القطاع الحكومي. وفى المملكة المتحدة، تراجع معدل البطالة على خلفية تحسن المؤشرات الاقتصادية بها خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية، وشهدت كندا تراجعا طفيفا فى عدد العاطلين. فى حين أدى استمرار ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى الأجور في منطقة اليورو إلى زيادة معدل البطالة.

وفيما يتعلق بمعدلات **التضخم**، فقد سجلت زيادة طفيفة على مستوى العالم خلال سنة العرض، انعكاسا لتباينها فيما بين الدول المتقدمة (التى شهدت بعضها تراجعاً لتصل دون الحدود المستهدفة لها بمتوسط عام ١,٥٪) ونظيرتها الناشئة والنامية التى ارتفعت فيها تلك المعدلات.

وقد اتجهت معظم البنوك المركزية فى الدول الصناعية الكبرى – الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، والدول الناشئة نحو اتخاذ مزيد من **السياسات النقدية التوسعية** لتحفيز الاقتصاد. وشهدت **أسعار الأسهم** ارتفاعا فى معظم البورصات الرئيسية فى ظل هذه السياسات التوسعية، بالإضافة إلى التفاؤل بشأن زيادة احتمالات خروج منطقة اليورو من مرحلة الركود، وكذا احتمال زيادة وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكى، فضلا عن تحقيق عدد من أكبر الشركات العالمية لأرباح تجاوزت التوقعات.

وقد ارتفع **سعر صرف** الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى، عدا اليورو، نتيجة زيادة الطلب عليه كملاذ آمن للاستثمار وخاصة مع ظهور بعض التطورات الاقتصادية السلبية، ومنها تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني خلال الربع الأخير من السنة المالية محل العرض. وارتفع اليورو مدعوما بمجموعة الإجراءات والقرارات التى اتخذها البنك المركزى الأوروبى و بعض المنظمات الدولية لاحتواء أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو. وتباينت **أسعار السلع الأولية**، حيث ارتفعت أسعار الطاقة، والمواد الغذائية، والخامات الزراعية، وجاء ذلك مدعوما بالتوترات السياسية فى الشرق الأوسط فضلا عن تراجع دراجات الحرارة فى النصف الشمالى من العالم بينما انخفضت المعادن بما فيها الذهب نتيجة ضعف طلب القطاع الصناعى على الصعيد العالمى. وكذا انخفضت أسعار المشروبات.

وعلى الصعيد المحلى، شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ استقرار **معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى** عند مستوى منخفض بلغ ٢,١٪، وهو نفس المستوى الذى تحقق تقريبا خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ والبالغ ٢,٢٪. وجاء هذا المستوى المنخفض متأثراً بما شهده الربع الأخير من السنة من تباطؤ فى معدل النمو ليقتصر على ١,٥٪ مقابل ٣,٢٪ فى الربع المناظر له من السنة المالية السابقة، ومقابل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعكس معدل النمو المحقق خلال السنة، فى جانب العرض، انخفاض مساهمات بعض القطاعات أهمها الأنشطة الاستخراجية، وقناة السويس، والاتصالات، وارتفاع مساهمات البعض الآخر مثل قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع السياحة، وقطاع التشييد والبناء. أما فى جانب الطلب، فقد جاء معدل النمو المحقق خلال السنة المالية المذكورة محصلة لمساهمة الطلب المحلى والتى بلغت ١,١ نقطة مئوية (٢,٧ نقطة للاستهلاك النهائى، وسالب ١,٦ نقطة للتكوين الرأسمالى)، ومساهمة الطلب الخارجى والتى بلغت ١,٠ نقطة مئوية (٠,٧ نقطة لمساهمة الصادرات، وسالب ٠,٣ نقطة لمساهمة الواردات).

وقد بلغ إجمالى الاستثمارات المنفذة (بالأسعار الثابتة) نحو ٢٢٦,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، بانخفاض قدره نحو ١٩,٣مليار جنيه بمعدل ٧,٨٪. وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض مساهمة القطاع العام فى معدل نمو الاستثمارات لتصل إلى نحو سالب ٤,٤ نقطة مئوية، وانخفاض مساهمة القطاع الخاص لتصل إلى نحو ٣,٤ نقطة مئوية.

وجاءت قرارات **لجنة السياسة النقدية** بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية (وعددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقديرات اللجنة لحجم الضغوط التضخمية. فقد قررت اللجنة فى اجتماعاتها الخمسة الأولى من سنة التقرير الإبقاء دون تغيير على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى. وفى اجتماع اللجنة السادس المنعقد بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٣ قررت رفع سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالى، ورفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقا لحالة السيولة فى السوق) بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪، ورفع سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪. وأبقت اللجنة على هذه الأسعار دون تغيير فى الاجتماعين السابع والثامن خلال سنة التقرير. وخلال فترة إعداد التقرير، قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعيها بتاريخى ٨/١ و٢٠١٣/٩/١٩ إجراء تخفيض لكافة الأسعار بواقع ٥٠ نقطة أساس فى كل اجتماع، ليصبح سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ٨,٧٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالى، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٩,٢٥٪. وفى اجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣، قررت الإبقاء على تلك الأسعار دون تغيير. وفى اجتماع اللجنة بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣ أجرت تخفيض آخر على الأسعار بواقع ٥٠ نقطة أساس لكل منهم ليصل إلى ٨,٢٥٪ للإيداع لليلة، ٩,٢٥٪ للإقراض لليلة، و٨,٧٥٪ لسعر العملية الرئيسية على الترتيب، كما تم تخفيض سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٧٥٪ .

أسفرت القرارات التى اتخذها البنك المركزى خلال العام المالى السابق والخاصة بتخفيض نسبة الاحتياطى الإلزامى من ١٤٪ إلى ١٢٪ إلى ١٠٪، وكذا استمراره فى إجراء العمليات الأسبوعية لإعادة الشراء (Repo) والبدء فى استخدامه لعمليات أطول أجلا لمدة ٢٨ يوما حتى أكتوبر ٢٠١٢، فى تحسن مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفى وتحول متوسط العجز فيها إلى فائض اعتبارا من النصف

الثانى من سنة التقرير. وقد أدى ذلك الى قيام البنك المركزى بالبدء فى استخدام آلية ربط ودائع للبنوك بمزادات إيداع لأجل أسبوع لامتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى وذلك اعتبارا من ٢ ابريل ٢٠١٣ حتى ١٠ يونيو ٢٠١٣.

وقد حققت نقود الإحتياطى زيادة قدرها ٥٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٦٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٣١٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وانعكست زيادة نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير فى نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى بنحو ٥٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٣٪، حد منه تراجع ودائع البنوك لديه بالعملة المحلية بنحو ١,٧ مليار جنيه بمعدل ٢,٩٪ خلال سنة التقرير.

وبلغت السيولة المحلية ١٢٩٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مسجلة زيادة قدرها ٢٠١,٧ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٨٥,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية، وتراجع صافى الأصول الأجنبية. وكانت مساهمة صافى الأصول المحلية موجبة فى معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ٢١,٦ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٣,٢ نقطة مئوية. وتركز ما يقرب من ٥٧,٨٪ من الزيادة فى السيولة المحلية فى نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك والتى ارتفعت بمقدار ١١٦,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٣٪ لتصل إلى ٨٣٠,٩ مليار جنيه وبما يقارب ثلثى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. هذا بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٤٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪، ونمو الودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل ٣٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٥٪.

ويشير التقرير إلى انتهاء البنك المركزي من برنامج **تطوير القطاع المصرفى**، والذى استمر لمدة ثمانية سنوات، حيث نفذ على مرحلتين الأولى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤ وانتهت فى ٢٠٠٨، وامتدت الثانية من ٢٠٠٩ وانتهت فى مارس ٢٠١٢. وقد استهدفت المرحلة الثانية من البرنامج رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به فى الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومى، والإسهام فى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وتتمثل أهم ركائز **المرحلة الثانية** فى إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، والمتابعة الدورية لبرنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية، وتنفيذ مقررات بازل II فى البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على إدارة المخاطر وتحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى. كما تبنت المرحلة الثانية من خطة التطوير، مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومراجعة وإصدار وتطبيق قواعد الحوكمة فى البنوك المصرية والبنك المركزى المصرى.

وفى إطار العمل على تطبيق مقررات بازل II فى البنوك المصرية لتصبح جزءا من الإطار الرقابى المصرى، صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلزام البنوك العاملة فى مصر — عدا فروع البنوك الأجنبية– بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ويتعين على البنوك الالتزام بتطبيق ذلك عام ٢٠١٣. وسوف يتم إصدار التعليمات الخاصة بنظم الرقابة الداخلية بالبنوك خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، أما بالنسبة لمخاطر المحور الثانى من مقررات بازل والمتمثلة فى مخاطر التركز والسيولة وسعر الفائدة فى محفظة البنوك فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت مؤخرا والمتعلقة بالمحور الأول (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال).

واستمراراً لدور البنك المركزى فى تطوير الجهاز المصرفى والحفاظ على سلامته واستقراره، صدرت خلال سنة التقرير عدة قرارات وتعليمات إلى البنوك يتناولها التقرير بشئ من التفصيل كما يتضمنها ملحقه الأول الخاص بالقرارات التى اتخذها البنك المركزى لتنظيم النشاط المصرفى.

وفيما يتعلق **بالمركز المالى للبنوك** العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزى)، فقد سجل مجموع المركز المالى لها ١٥٦٣,٨ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٩٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال سنة التقرير، مقابل زيادة بلغت ٩٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغت أرصدة الودائع بالبنوك ١١٨٧,٠ مليار جنيه بما يمثل ٧٥,٩٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بزيادة قدرها ١٦٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ مقابل زيادة بمقدار ٦٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ خلال السنة المالية السابقة. وارتفعت حقوق الملكية بمقدار ١٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪ لتبلغ ١٠٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، وزادت أرصدة المخصصات بنحو ٧,١ مليار جنيه لتبلغ ٦١,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وبلغت أرصدة الإقراض والخصم ٥٤٩,١ مليار جنيه بما يمثل ٣٥,١٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٤٢,٤ مليار جنيه خلال سنة التقرير مقابل زيادة بلغت ٣٢,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. كما بلغت أرصدة الاستثمارات فى الأوراق المالية وأذون الخزانة ٦٥٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٤١,٨٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٩٨,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,٧٪ مقابل زيادة بمقدار ٨١,٢ مليار جنيه بمعدل ١٧,١٪ خلال السنة المالية السابقة.

وفيما يخص **مؤشرات السلامة المالية للبنوك** المتعلقة بكفاية رأس المال، والربحية، وجودة الأصول، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II نحو ١٣,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣، (مقابل ١٠٪ حد أدنى مقرر). وقد بلغ العائد على متوسط الأصول ١,٠٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١٣,٩٪، وصافى هامش العائد ٣,٥٪ عن العام المالى ٢٠١٢، مقابل ٠,٨٪، ١١,٧٪، ٢,٦٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١١.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة الى إجمالى القروض ٩,٥٪ بنهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل ٩,٨٪ فى السنة المالية السابقة. وارتفعت نسبة مخصصات القروض الى إجمالى القروض غير المنتظمة لتصل الى ٩٨,٩٪ مقابل ٩٧,١٪ فيما بين التاريخين المذكورين.

وفى مجال **نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات**، استمر البنك المركزى فى العمل على تطويرها لتأكيد سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات، وقد عزز من ذلك العمل بنظام التسوية اللحظية(RTGS). ومن أهم الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا المجال، دفع العمل فى مشروع صرف مرتبات العاملين بالدولة عن طريق البطاقات الإلكترونية بالتعاون مع وزارة المالية، تشغيل خدمة الخصم المباشر بغرفة المقاصة الإلكترونية بين البنوك مع شركة بنوك مصر. زيادة إصدار البطاقات البنكية والإقبال على التعامل بها عن طريق زيادة عدد ماكينات الصارف الآلى ونقاط البيع، وذلك تماشياً مع سياسات البنك المركزى فى هذا الشأن. كذلك تم إطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول من قبل البنك الأهلى المصري وبنك التعمير والإسكان، وهى خدمات تهدف لتعزيز الاشتمال المالى وزيادة الخدمات المصرفية لغير القادرين.

كما تـم الإنتهاء من إعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بتجهيز البنية الأساسية لإنشاء مركز معلومات احتياطى دائم للبنك المركزى بجانب مركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية بالقاهرة. كما تم الانتهاء من إعـداد الدراسة الخاصة بالاحتياجات التفصيليـة لتكنولوجيا المعلومـات وتكلفتها المتوقعـة لإتاحة موقع عمل بديل (Business Continuity Site)، بحيث يمكن للعاملين بقطاع الاستثمارات والعلاقات الخارجية والوحدات المرتبطة به فى العمل، وكذا قطاع العمليات المصرفية، اللجوء إليه فى حالات الطوارىء والعمل على أنظمة البنك المختلفة.

وبالنسبة لأداء **البورصة المصرية**، شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفاع مؤشرها الرئيسى (EGX 30) بمعدل ٠,٩٪ ليصل إلى ٤٧٥٢,٢ نقطة فى نهـاية يونيو ٢٠١٣. فى حين تراجـع المؤشر (EGX 20 Capped) محدد الأوزان بمعدل ٤,٤٪ ليبلغ ٥٢١٠,٧ نقطة فى نهاية يونيـو ٢٠١٣. كما تراجـع مؤشـر الأسعـار (EGX 70) و(EGX 100) بمعدل ١٤,٧٪ و١١,٩٪ ليبلغا ٣٦٠,٢ نقطة و٦٤٣,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

وفى إطار حرص البنك المركزى على تعزيز كفاءة **سوق الصرف الأجنبى**، وتنظيم العمل به وترشيد استخدام العملة الأجنبية، قرر البنك تطبيق آلية العطاءات الجديدة FX Auctions المقدمة من البنك المركزى فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، والتى يتم التعامل بها مع نظام الإنتربنك الدولارى. وبالإضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزى عـدة قرارات تهدف إلى تدعيم الثقـة لدى المستثمرين المصريين والأجانب. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٧,٠٠٩٤ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٦,٠٥٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بإنخفاض فى قيمـة الجنيه بلغ معدله ١٣,٦٪. وخلال فترة إعداد التقرير بلغ سعر صرف الدولار ٦,٨٧٧٤ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣، بما يشير إلى ارتفاع فى قيمة الجنيه المصرى بمعدل ١,٩٪ عن نهاية يونيو ٢٠١٣.

وبالنسبة **لصافى الاحتياطيات الدولية** فقد تراجع بنحو ٠,٦ مليار دولار بمعدل ٣,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ليصل إلى ١٤,٩ مليار دولار وبما يغطى ٣,١ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وخلال فترة إعداد التقرير، ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٧,٨ مليار دولار وبما يغطى ٣,٩ شهراً من الوردات السلعية فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣.

وبالنسبة **للمعاملات الخارجية**، أسفر أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ عن تحقيق فائض كلى بميزان المدفوعات بلغ ٢٣٧,٠ مليون دولار (مقابل عجز بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١). فقد انخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٤٥,٠٪ ليسجل نحو ٥,٦ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,١ مليار دولار)، وحققت المعاملات الرأسمالية والمالية زيادة ملحوظة في صافى التدفق للداخل ليصل إلي نحو ٩,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١,٠ مليار دولار) .

ويعد تراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية انعكاساً لتحسن عجز الميزان التجاري بمعدل ٧,٦٪ ليبلغ نحو ٣١,٥ مليار دولار، وارتفاع فائض الميزان الخدمي بمعدل ١٩,٨٪ ليصل إلي نحو ٦,٧ مليار دولار ، وارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧٪ ليبلغ نحو ١٩,٣ مليار دولار. ويرجع زيادة صافى التدفق للداخل فى المعاملات الرأسمالية والمالية إلى تحول بند الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر ليحقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٥,٠ مليار دولار)، وارتفاع صافي التزامات البنك المركزي المصرى مع العالم الخارجى خلال سنة العرض لتصل إلى نحو ٦,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١,٢ مليار دولار)، نتيجـة

لارتفاع الودائع المحولة من بعض الدول العربية. بينما تراجع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ١,٠ مليار دولار تقريباً ليصل إلى ٣,٠ مليار دولار.

وفى **مجال المالية العامة**، تظهر بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١٣، ارتفاع إجمالى الإيرادات ليصل إلى ٣٥٠,٣ مليار جنيه، وإجمالى المصروفات ليصل إلى ٥٨٨,٢ مليار جنيه، مما أسفر عن عجز نقدى بلغ ٢٣٧,٩ مليار جنيه، وعجز كلى بلغ ٢٣٩,٧ مليار جنيه بما يمثل ١٣,٧٪ من الناتج المحلى خلال السنة المذكورة.

بلغ **الدين العام المحلى** ١٥٢٧,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ أو ما نسبته ٨٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويعادل رصيد الدين العام المحلى صافى مجموع الدين المحلى الحكومى ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الإستثمار القومى، مطروحاً منها المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور .

وبلغ إجمالى **الدين العام المستحق على الحكومة** (المحلى والخارجى) ١٤٦٠,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بما يمثل ٨٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وبزيادة ٢٧,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

وبالنسبة **للدين الخارجى**، فقد ارتفع فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بنحو ٨,٨ مليار دولار، ليبلغ رصيده القائم (العام والخاص) مقوما بالدولار الأمريكى نحو ٤٣,٢ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة صافى الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات ليزيد رصيد الدين بنحو ٩,٣ مليار دولار من ناحية، وتراجع سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار وهو ما ترتب عليه تراجع رصيد الدين بنحو ٥٢٧,٨ مليون دولار من ناحية أخرى.

وفي ضوء مقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي، يتضح أنها في الحدود الآمنة، حيث يأتي مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٧,٣٪) فى نهاية السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ضمن أفضل المستويات العالمية والتى تراوحت ما بين ١٦,٤٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٦,٣٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا. وكذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٦,٤٪ بما يقل عن المستويات العالمية التى تراوحت ما بين ١٣,١٪ فى مجموعة دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و ٥٤,٩٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا المقدرة لعام ٢٠١٣ وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ٢٠١٣.

الفصل الأول : التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١- النمو الاقتصادى
٢/١- معدلات البطالة والتضخم
٣/١- أسعار الخصـــم والفائـدة
٤/١- أسعار الصـــرف
٥/١- أسعار المواد الأوليـــــة
٦/١- الاحتياطيات الدولية

الفصل الأول
التطورات فى الاقتصاد العالمى

اتسم أداء الاقتصاد العالمى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بالضعف تأثراً بحالة التباطؤ التى شهدتها اقتصادات معظم الدول المتقدمة والناشئة. حيث تأثر الاقتصاد الأمريكى سلبا نتيجة الخلافات السياسية بين أعضاء الكونجرس بشأن المسائل المتعلقة بالموازنة العامة والحد القانونى لسقف الدين الحكومى. كما انكمش معدل النمو الاقتصادى فى منطقة اليورو مع استمرار أزمة المديونية وارتفاع نسبة البطالة . وتراجع النمو فى المملكة المتحدة مع استمرار إتباع الحكومة لإجراءات تقشفية بغرض ضبط الموازنة العامة. كما تأثر الأداء الاقتصادى فى الدول الناشئة بتداعيات وضع الاقتصاد فى العالم ككل.

وقد شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ العديد من التطورات الاقتصادية الهامة جاء فى مقدمتها رفض الكونجرس الأمريكى فرض زيادات كبيرة فى الضرائب، حيث تم إقرار زيادات ضريبية محدودة تستهدف الأغنياء فقط فى بداية يناير ٢٠١٣، فى حين تم إقرار خفض الإنفاق الحكومى المعروف باسم Sequester فى بداية مارس ٢٠١٣. وفى الاتحاد الأوروبى، تم الإعلان عن اتفاق يُمكن البنك المركزى الأوروبى من ممارسة سلطات رقابية مباشرة على قطاع عريض من البنوك الأوروبية. كما وافق وزراء مالية دول منطقة اليورو على برنامج إنقاذ لقبرص تبلغ قيمته ١٠ مليار يورو، مقابل قيامها بفرض ضريبة على الودائع التى تتجاوز قيمتها ١٠٠ ألف يورو بالبنوك القبرصية. أما فى بريطانيا فقد قامت هيئة الخدمات المالية بإجراء بعض التخفيف للالتزامات المفروضة على البنوك، بشأن رأس المال والسيولة، بهدف حفز الإقراض.

كما قامت بعض مؤسسات التصنيف الائتمانى الدولية بخفض تصنيف عدد من الدول الصناعة الكبرى خلال السنة المالية المذكورة، حيث خفضت وكالة "فيتش" تصنيف المملكة المتحدة من AAA الى +AA لتوقعها مزيداً من التدهور للنشاط الاقتصادى والمالية العامة في المستقبل، وبذلك تصبح وكالة فيتش ثانى مؤسسة دولية بعد موديز تخفض الجدارة الائتمانية لتلك الدولة. وخفضت وكالة التصنيف الائتمانى (Egan-Jones) تصنيف ألمانيا من +A الى A لتوقع زيادة انكشافها على أزمة مديونية دول منطقة اليورو، فضلا عن توقع تصاعد الدين العام بها. كما خفضت مؤسسة "فيتش" تصنيفها الائتمانى للدين طويل الأجل المقوم باليوان الصينى، والذى يتم تداوله بصورة أساسية فى الأسواق المحلية بالصين، بينما أبقت على التصنيف الائتماني للدين المقوم بالعملات الأجنبية. وأرجعت "فيتش" ذلك القرار إلى تزايد المخاطر التي تحيق بالاستقرار المالي بها، وعدم تمتع الصين بالشفافية فيما يتعلق بالبيانات التي تنشرها حول الاقتراض المتزايد للحكومات المحلية.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية، فقد استمر عدد من الدول الأوروبية فى انتهاج السياسات التقشفية التى تتبعها منذ بداية أزمة المديونية الأوروبية، فى حين بدأت بعض الدول الأخرى فى التراجع عنها لتداعياتها السلبية على اقتصادياتها. فقد أعلنت الحكومة الفرنسية عن اعتزامها التخفيف من وتيرة الإجراءات التقشفية في محاولة لتجنيب الاقتصاد الفرنسى الدخول مجدداً فى مرحلة من الركود. وأشاد صندوق النقد الدولي بالمرونة التى تتبعها الحكومة البريطانية في تطبيق برنامجها المالي بالرغم من توقعه تأثر الاقتصاد سلباً بإجراءات التقشف. وقد أقرت اليونان حزمة جديدة من الإجراءات التقشفية للحصول على شريحة جديدة من المساعدات من صندوق الإنقاذ الأوروبى. كما أقرت أسبانيا عدداً من الإجراءات التقشفية التى تستهدف خفض عجز الموازنة. وفى اليابان أقرت الحكومة خطة مالية لحفز النمو الاقتصادى تشمل ثلاثة مجالات هى إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالكوارث الطبيعية، ودعم الحكومات المحلية، ودعم مشاريع الأبحاث فى القطاع الخاص.

أما فى الدول الناشئة، فقد قررت السلطات الصينية سحب قدر من السيولة من النظام المصرفى بهدف الحد من الضغوط التضخمية المحتملة. كما قرر قادة دول مجموعة BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، إنشاء صندوق للطوارئ تبلغ قيمته ١٠٠ مليار دولار لمكافحة الأزمات التى قد تنشأ عن تقلبات سعر الصرف وتراجع السيولة.

١/١ – النمو الاقتصادى

تراجعت معدلات النمو الاقتصادى بعدد من الدول الصناعية الكبرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بالسنة المالية السابقة. فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى **بالولايات المتحدة** ليقتصر على ٢,٠٪ مقابل ٢,٤٪. وجاء هذا التباطؤ مع تراجع الإنفاق الخاص، بشقية الاستهلاكى والاستثمارى، فى إطار القلق الذى ساد فى بداية النصف الثانى من السنة المالية من احتمال تأثر الاقتصاد الامريكى سلبا بما يعرف بالمنحدر المالى Fiscal Cliff (زيادة الضرائب وخفض الإنفاق)، والذى كان يهدد بركود اقتصادى. وعلى الرغم من الاتفاق على أن تكون الزيادات الضريبية محدودة وتستهدف الأغنياء فقط، إلا أنه تم إقرار خفض الإنفاق الحكومى المعروف باسم Sequester فى بداية مارس ٢٠١٣. وخلال السنة المالية محل العرض تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكى الخاص إلى ٢,٠٪ مقابل ٢,٣٪ خلال السنة المالية السابقة ، كما تراجع معدل نمو الإنفاق الاستثمارى الخاص إلى ٥,١٪ مقابل ٨,٧٪. واقتصر معدل نمو الصادرات على ٢,١٪ مقابل ٥,٢٪. ومما حد من تراجع النمو بدرجة أكبر انخفاض معدل نمو الواردات إلى ١,٠٪ مقابل ٣,١٪، وارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومى إلى ١,٢٪ مقابل مستوى سالب نسبته ٢,٦٪خلال السنة المالية السابقة.

وتراجع الناتج المحلى الإجمالى **لمنطقة اليورو** ليسجل مستوى سالب بمعدل ٠,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ارتفاعه بمعدل ٠,٤٪ فى السنة المالية السابقة. وجاء هذا التراجع فى ظل انتقال تداعيات أزمة المديونية إلى الدول الكبرى بالمنطقة، مثل ألمانيا. يضاف لذلك تراجع صادرات المنطقة فى ظل ارتفاع سعر صرف اليورو أمام الدولار. فقد تراجع معدل النمو فى ألمانيا ليقتصر على ٠,٣٪ مقابل ١,٩٪، وانكمش الناتج المحلى الإجمالى فى فرنسا ليسجل مستوى سالب بمعدل ٠,١٪ مقابل نموه بمعدل ٠,٩٪، كما انكمش فى إيطاليا أيضا (سالب ٢,٦٪) وهو ذات المعدل المسجل خلال العام المالى السابق. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادى للمنطقة ككل اتجه نحو التحسن فى النصف الثانى من السنة المالية مع خفض بعض الحكومات لوتيرة الإجراءات التقشفية بها، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمى، وزيادة الثقة فى اقتصادات بعض الدول الهامة بالمنطقة مثل ايطاليا وأسبانيا.

وفى **المملكة المتحدة** اقتصر معدل النمو على ٠,٤٪ مقابل ٠,٧٪، ويأتى ذلك كنتيجة أساسية لتداعيات أزمة المديونية فى منطقة اليورو على الاقتصاد البريطانى، بالإضافة إلى إجراءات التقشف المالى التى اتبعتها الحكومة لضبط الموازنة العامة بها. ومما حد من تراجع النمو بدرجة أكبر إقامة دورة الألعاب الأوليمبية فى لندن فى بداية السنة المالية.

وفى **اليابان** اقتصر معدل النمو على ٠,٥٪ مقابل ١,٧٪، وقد جاء هذا التراجع كنتيجة أساسية لانخفاض الطلب الخارجى على الصادرات اليابانية، وخاصة من دول منطقة اليورو والصين. ومما حد من حدوث مزيد من الانخفاض فى النمو، السياسات الاقتصادية التوسعية التى أقرها رئيس الوزراء الجديد والمعروفة باسم " آبينوميكس"، بالإضافة إلى استمرار السياسات النقدية التوسعية، وجهود مكافحة انكماش الأسعار.

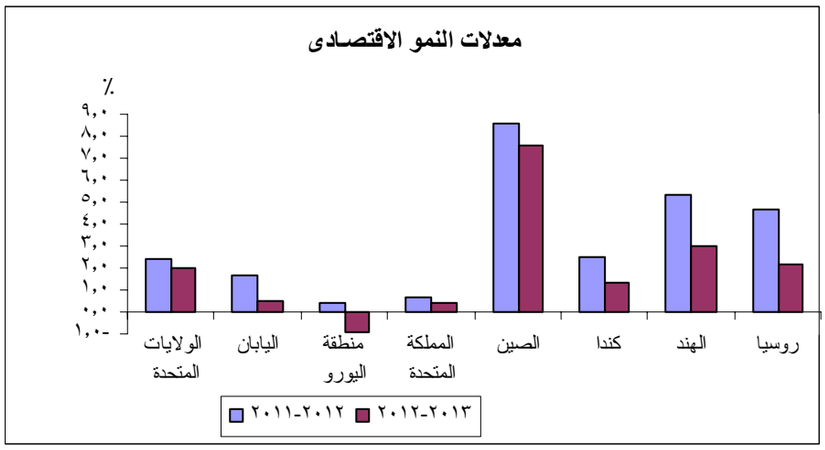

المصادر: OECD, www.ft.com

وبالنسبة لدول الاقتصادات الناشئة، فقد تباطأ معدل النمو بها أيضاً. ففى **الصين** اقتصر معدل النمو على ٧,٦٪ مقابل ٨,٦٪ ، ويأتى ذلك فى ظل استهداف الحكومة الصينية تعديل الهيكل الاقتصادى ونمط النمو بها من خلال التحول إلى نمو يعتمد على الطلب المحلى، ويضاف لذلك تداعيات وضع الاقتصاد العالمى ككل. وفى **الهند** انخفض معدل النمو إلى ٣,٠٪ مقابل ٥,٣٪ نتيجة ضعف البنية التحتية بها وخاصة فى مجالى الطاقة والنقل، فضلا عن عدم وضوح السياسة الضريبية ، مع استمرار فرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفى **روسيا** اقتصر معدل النمو على ٢,٢٪ مقابل ٤,٧٪ نتيجة تراجع الطلب على صادراتها من جانب دول منطقة اليورو، فضلاً عن تراجع استثمارات الشركات.

وقد ارتفعت **أسعار الأسهم فى معظم البورصات الرئيسية**، حيث ارتفع مؤشر ستاندارد آند بورز (١٢٠٠) العالمى بمعدل ١٥,٥٪ بنهاية السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل انخفاضه بمعدل ٧,٢٪ خلال السنة المالية السابقة عليها. وقد جاء هذا الارتفاع مدعوماً بالسياسات التوسعية التى اتخذتها البنوك المركزية الكبرى فى العالم، فضلاً عن تمكن الولايات المتحدة من التوصل لحل أزمة "المنحدر المالى"، هذا بالإضافة إلى تحقيق عدد من الشركات العالمية الكبرى لأرباح تجاوز التوقعات. ومما حد من ارتفاع البورصات العالمية بدرجة أكبر، إقرار خفض الإنفاق الحكومى بالولايات المتحدة، والمعروف باسم Sequester فى بداية مارس ٢٠١٣.

٢/١ – معدلات البطالة والتضخم

تباينت معدلات البطالة بين الدول المتقدمة خلال السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠١٣، ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** تراجع معدل البطالة إلى ٧,٦٪ مقابل ٨,٢٪ فى يونيو ٢٠١٢. وساهم توفير فرص عمل جديدة بالقطاع الخاص في امتصاص أثر تراجع التوظيف في القطاع الحكومي، وتوفر أكثر من نصف الوظائف الجديدة في الصناعة الترفيهية (الفنادق والمطاعم) ومبيعات التجزئة.

معدلات البطالة والتضخم

	معدل البطالة (٪) في نهاية يونيو		معدل التضخم (٪) في نهاية يونيو	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
الولايات المتحدة	٨,٢	٧,٦	١,٧	١,٨
اليابـــــــان	٤,٣	٣,٩	– ٠,١	٠,٢
منطقة اليـورو	١١,٢	١٢,١	٢,٣	١,٦
ألمانيـــــــا	٦,٨	٦,٨	١,٧	١,٨
فرنســـــــا	١٠,١	١١,٠	١,٩	٠,٩
ايطاليـــــــا	١٠,٨	١٢,١	٣,٣	١,٢
المملكة المتحدة*	٨,١	٧,٨	٢,٤	٢,٩
كنـــــــــدا	٧,٢	٧,١	١,٥	١,٢
الصيـــــــن	٤,١	٤,١	٢,٢	٢,٧
البرازيـــــــل	٥,٨	٦,٠	٤,٩	٦,٧
جنوب أفريقيا	٢٤,٩	٢٥,٦	٥,٥	٥,٥

* خلال ثلاثة اشهر(ابريل – يونيو)

المصادر: IFS، The Economis

وفي **المملكة المتحدة** وفي ظل تحسن أداء الاقتصاد خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية تراجع معدل البطالة بها خلال الفترة (أبريل – يونيو ٢٠١٣) إلى ٧,٨٪ مقابل ٨,١٪ خلال الفترة المناظرة، مع انخفاض عدد العاطلين بنحو ٤٩ ألف عاطل مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة. وساهم قطاع الخدمات في توفير الجانب الأكبر من فرص العمل.

وفى **منطقة اليورو** أدى استمرار ضعف النشاط الاقتصادي إلى زيادة معدل البطالة من ١١,٢٪ إلى ١٢,١٪ فى يونيو ٢٠١٣ حيث ارتفع عدد العاطلين بنحو ١,٢ مليون عاطل عن يونيو ٢٠١٢. وسجلت اليونان أعلى معدل للبطالة بمنطقة اليورو (٢٧,٩٪) تلتها قبرص (١٧,٣٪)، ثم إيطاليا (١٢,١٪) رغم قرار رئيس الوزراء الايطالي في شهر مايو ٢٠١٣ بمنح تخفيضات ضريبية للشركات التى تقوم بإبرام عقود دائمة للعمالة المؤقتة، وذلك بعد ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى ٣٩,١٪. كما ارتفع معدل البطالة في فرنسا إلى ١١,٠٪، واستقر معدل البطالة في ألمانيا عند نفس مستواه (٦,٨٪)، بينما تراجع المعدل لأول مرة منذ عامين في أسبانيا إلى ٢٦,٣٪ فى يونيو ٢٠١٣ مقابل ٢٧,٧٪ فى يونيو ٢٠١٢.

وفي **كندا** تراجع معدل البطالة بشكل طفيف خلال السنة محل العرض حيث سجل ٧,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٧,٢٪. ولا يزال هذا المعدل مرتفعا، خاصة وأن المتوسط الشهرى لعدد الوظائف الجديدة اقتصر على ١٤ألف وظيفة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، وهو نصف ما تحقق في الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١٢.

وسجلت معدلات التضخم، زيادة طفيفة على الصعيد العالمى خلال السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣ وجاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع معدلات التضخم فى العديد من الاقتصادات الهامة، خاصة الناشئة منها، واستقرار تلك المعدلات أو انخفاضها فى بعض الدول المتقدمة. هذا بالإضافة إلى اعتدال أسعار السلع الأولية.

فعلى مستوى الدول المتقدمة تباينيت معدلات التضخم ، وان جاءت اقل من الحدود المستهدفه لها فى عدد من تلك الدول، ففي **الولايات المتحدة الأمريكية**، ارتفع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلكين إلى ١,٨٪ فى يونيو ٢٠١٣ مقابل ١,٧٪ فى يونيو ٢٠١٢ وهو ما يعزى أساساً إلى زيادة أسعار كل من الجازولين، والغذاء.

وفى منطقة اليورو تراجع معدل التضخم السنوي إلى ١,٦٪ مقابل ٢,٣٪ بما يقل عن الحد المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي والذى يبلغ ٢,٠٪ فى الأمد المتوسط، حيث تراجع معدل التضخم في اليونان بشكل ملحوظ ليسجل مستوى سالب بنحو ٠,٣٪، تلتها مالطا بمعدل ٠,٦٪، ثم فرنسا ٠,٩٪. ويعزى انخفاض معدل التضخم بالمنطقة أساساً إلى عدة عوامل رئيسية تتمثل فى ضعف الطلب خاصة فى دول المنطقة المتعثرة مالياً، وضعف أسواق العمل والمنتجات؛ وعدم انتقال الآثار الإيجابية للسياسات النقدية التوسعية للبنك المركزى الأوروبى إلى اقتصادات المنطقة المتعثرة ماليا.

وفى **المملكة المتحدة**، ارتفع معدل التضخم من ٢,٤٪ إلى ٢,٩٪ كنتيجة أساسية لارتفاع ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال وفق ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والتى تشير أيضا إلى تحسن وتيرة تعافى الاقتصاد.

وفى **اليابان** أدت السياسات النقدية التوسعية الجديدة والسياسة المالية المرنة التى تبنتها الحكومة الجديدة أو ما يعرف بـ "أبينومكس" بهدف القضاء على انكماش الأسعار وتحفيز النمو وتقليص مستوى الدين، إلى الخروج من انكماش الأسعار التى عانت منه اليابان على مدار أكثر من عقد. فقد بلغ معدل التضخم ٠,٢٪ في يونيو ٢٠١٣ مقابل سالب ٠,١٪ فى يونيو ٢٠١٢.

وعلى **مستوى الدول الناشئة والنامية**، فعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بها، إلا أن معدلات التضخم اتجهت نحو الارتفاع لتتجاوز في بعضها المستويات المستهدفة من قبل بنوكها المركزية وبما يعكس إلى حد كبير وجود اختناقات فى جانب العرض وعدم مرونة أسواق العمل، فضلا عن قصور النظم المالية فى استيعاب آثار تدفق رؤوس الأموال للخارج، وهو الأمر الذى أدى الى تدهور قيمة عملاتها الوطنية مثلما هو الحال فى البرازيل والهند واندونيسيا وتركيا. هذا إلى جانب قوة الطلب بالأسواق المحلية فى عدد من تلك الدول.

وارتفع معدل التضخم فى **الصين** إلى ٢,٧ ٪ مقابل ٢,٢٪ نتيجة لاستمرار زيادة أسعار الغذاء (خاصة لحم الخنزير أحد المكونات الرئيسية لسلة الأسعار) وارتفاع الإيجارات بالقطاع العقارى. وارتفع **بالبرازيل** من ٤,٩٪ إلى ٦,٧٪ وهو أعلى معدل منذ أكتوبر ٢٠١١ وبما يزيد عن الحد المستهدف من البنك المركزى البرازيلى (٦,٥٪). واستقر المعدل فى **دولة جنوب أفريقيا** عند نفس المستوى المرتفع للعام الماضي (٥,٥٪) مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء بها، وهو ما يعود أساساً إلى التوسع المالى وارتفاع الأجور بالقطاع الخاص وتدهور قيمة عملتها الوطنية فى الفترة الأخيرة. وفى **تركيا**، تجاوز معدل التضخم المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي (٥,٠٪) بالرغم من تراجعه إلى ٨,٣٪ مقابل ٨,٩٪ .

٣/١- أسعار الخصم والفائدة

استمرت البنوك المركزية في الدول الكبرى في الحفاظ على المستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة، كما أقر البعض منها مزيد من الإجراءات التوسعية لتحفيز وتيرة النمو الاقتصادي مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان. كما تبنى عدد من البنوك المركزية بالدول الناشئة مزيد من السياسات التوسعية.

أسعار الفائدة الأساسية (٪)

في نهاية يونيو	٢٠١٢	٢٠١٣
الولايات المتحدة	٠,٠ – ٠,٢٥	٠,٠ – ٠,٢٥
اليابان	٠,٣٠	٠,٣٠
منطقة اليورو	١,٠٠	٠,٥٠
المملكة المتحدة	٠,٥٠	٠,٥٠
كندا	١,٠٠	١,٠٠

المصادر : www.bankofcanada.ca, www.ft.com, wwwboj.or.jp

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذ **مجلس الاحتياطي الفيدرالى** خلال السنة المالية محل العرض عدد من القرارات الهامة، حيث أطلق الجولة الثالثة من برنامج التوسع الكمي(QE٣) في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢ لتصل القيمة الإجمالية لبرنامج شراء السندات الحكومية الى ٨٥ مليار دولار شهريا. واستهدف الإجراء الحفاظ على معدلات الفائدة طويلة الأجل عند مستويات منخفضة. وفي ديسمبر من نفس العام قرر المجلس ربط أسعار الفائدة الأساسية بحالة الاقتصاد حيث ربط ، بصورة مباشرة، الإبقاء على أسعار الفائدة قرب الصفر (مابين صفر ٪ و ٠,٢٥٪) لحين انخفاض معدل البطالة إلى ٦,٥٪ بشرط عدم تجاوز المعدل المتوقع للتضخم خلال عامين مقبلين لمستوى ٢,٥٪.

وخفض **البنك المركزى الأوروبى** سعر الفائدة الأساسى"Main Refinance Operations" خلال سنة العرض مرتين بواقع ربع نقطة مئوية فى كل مرة، آخرها فى الثانى من مايو ٢٠١٣، ليصبح ٠,٥٪، وذلك بعد أن استشعر زيادة المخاطر التى تهدد النمو الاقتصادى فى منطقة اليورو وتراجع الضغوط التضخمية. فضلا عن تمديد فترة منح القروض منخفضة الفائدة إلى البنوك الأوروبية التى تتم في إطار عمليات " إعادة التمويل طويلة الأجل"(Longer –Term Refinancing Operations) إلى عام وحتى منتصف ٢٠١٤ بدلا من ستة أشهر، وذلك لتشجيع البنوك على منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير السيولة، بصفة خاصة إلى الشركات والمستهلكين بدول جنوب منطقة اليورو المتعثرة والتى تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وجاء قرار الخفض كنتيجة لاستمرار ضعف اقتصاد المنطقة والمستوى القياسى المرتفع لمعدل البطالة، وكذا تراجع معدل التضخم إلى دون الحد المستهدف (٢,٠٪).

وبالنسبة للمملكة المتحدة، أبقى **بنك انجلترا** على سعر الفائدة الأساسي لديه عند مستوى ٠,٥٪ والمقرر منذ ٥ مارس ٢٠٠٩. كما أبقى أيضا على حجم برنامج شراء الأصول عند نفس مستواه البالغ ٣٧٥ مليار جنيه إسترليني منذ يوليو ٢٠١٢ ولم يقرر أى زيادة فيه، خاصة بعد حدوث ارتفاع فى معدل التضخم وتوقع تجاوزه المستوى المستهدف (٢,٠٪) خلال الثلاثة أعوام المقبلة، فضلا عن التخوف من حدوث مزيد من التدهور في قيمة الجنيه الاسترليني الذي شهد تراجعا كبيرا خاصة فى

النصف الأول من السنة المالية محل العرض. هذا إلى جانب عودة الاقتصاد إلى مسار النمو خلال الربعين الثالث والأخير من السنة المالية محل العرض.

وقرر **بنك اليابان** فى ٤ أبريل ٢٠١٣ انتهاج سياسة توسعية جديدة " quantitative & qualitative easing "، تتضمن مضاعفة حجم مشترياته من السندات اليابانية لتصل إلى ١٠٠ تريليون ين سنويا ، وزيادة حجم السندات التى يتم شراؤها ذات الآجال الأطول ليصبح متوسط آجالها ٧ سنوات مقابل أقل من ثلاث سنوات من قبل، وكذا شراء أصول أخرى ذات مخاطر أعلى، بمقدار تريليون ين سنوياً. فضلاً عن زيادة مشترياته من الأوراق المالية المرتبطة بالقطاع العقارى بمقدار ٣٠ مليار ين سنويا، للعمل على خفض علاوات المخاطرة لتلك الأصول. كما أشار البنك إلى أنه يستهدف زيادة القاعدة النقدية، والتى تشمل النقد المتداول والودائع لدى البنك المركزى، بقيمة سنوية تبلغ ما بين ٦٠ إلى ٧٠ تريليون ين لتصل إلى ٢٧٠ تريليون ين بحلول ديسمبر ٢٠١٤. كما يسعى البنك لرفع معدل التضخم ليصل إلى ٢٪ فى غضون عامين.

وخفض **بنك الاحتياطي الأسترالي** سعر الفائدة الأساسى لديه (cash rate target) بمقدار ربع نقطة مئوية إلى ٢,٧٥٪، وهو يمثل أدنى مستوى له على الإطلاق. ويستهدف القرار الحد من ارتفاع قيمة الدولار الأسترالي الذى سجل أعلى مستوى له منذ ثلاثين عاماً أمام نظيره الأمريكى وهو ما الحق الضرر ببعض القطاعات كالتصنيع والتصدير والسياحة.

وفيما يتعلق بدول الاقتصادات الناشئة، خفض **بنك روسيا المركزى** فى الثانى من أبريل ٢٠١٣ سعر الفائدة على بعض عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل بمقدار ربع نقطة مئوية الى٨,٠٪ بهدف خفض تكلفة الاقتراض طويل الأجل بالنسبة للبنوك. كما خفض **بنك كوريا الجنوبية** في التاسع من مايو، للمرة الأولى منذ سبعة أشهر، سعر الفائدة الأساسي بمقدار ربع نقطة مئوية إلى ٢,٥٪ وهو أدنى سعر فائدة منذ بداية عام ٢٠١١. وجاء قرار الخفض بعد أن أدى ارتفاع قيمة العملة الوطنية (الوون) إلى التأثير سلباً على الصادرات الكورية، المحرك الرئيسى للاقتصاد الكوري، وتراجع تنافسيتها أمام الصادرات اليابانية التي استفادت من انخفاض قيمة الين.

وخفض **بنك الاحتياطي الهندى** فى الثالث من مايو ٢٠١٣، ، للمرة الثالثة خلال النصف الثانى من السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣، أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية إلى ٧,٢٥٪، بهدف حفز النمو، خاصة بعد تباطؤ نمو عدد من القطاعات الهامة خاصة قطاع التصنيع.

٤/١ – أسعار الصرف

ارتفع **الدولار الأمريكي** أمام العملات الرئيسية الأخرى، عدا اليورو، مدعوما بمجموعة المؤشرات الاقتصادية الصادرة خلال السنة محل العرض التى عكست زيادة وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكى فى ظل تعافى قطاع الإسكان واستمرار تحسن سوق العمل، فضلا عن اعتدال معدل التضخم. كما استفاد الدولار من كونه الملاذ الآمن للاستثمار على خلفية ضعف البيانات الاقتصادية الصادرة خارج الولايات المتحدة.

أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي
(وحدات من العملة لكل دولار أمريكي)

	نهاية يونيو		معدل التغير (٪)
	٢٠١٢	٢٠١٣	خلال السنة
اليورو	٠,٧٩٤٠	٠,٧٦٤٥	(٣,٧١)
الين الياباني	٧٩,٣٠٠٠	٩٨,١٤٠٠	٢٣,٧٦
الجنيه الاسترليني	٠,٦٤١٠	٠,٦٥١١	١,٥٨
الدولار الكندي	١,٠١٩٠	١,٠٤٦٩	٢,٧٤
وحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٦٥٩٠	٠,٦٦٤٤	٠,٨٢

المصدر : IFS

وسجل سعر صرف **اليورو** ارتفاعًا أمام الدولار خلال السنة المالية محل العرض بفضل الإجراءات والقرارات الهامة التي اتخذت بهدف احتواء أزمة ديون منطقة اليورو، وما ترتب عليها من تخفيف حدة التوترات بالأسواق المالية وتراجع المخاطر الاقتصادية. ومن أهم هذه الإجراءات موافقة وزراء مالية مجموعة اليورو فى يونيو ٢٠١٢ على تقديم مساعدات مباشرة الى القطاع المصرفي الأسبانى، وموافقة المفوضية الأوروبية أيضا فى يوليو على إنشاء جهة رقابية موحدة متمثلة في البنك المركزي الأوروبي للإشراف على بنوك منطقة اليورو. ومما عزز من ثقة المستثمرين إعلان البنك المركزى الأوروبي فى سبتمبر ٢٠١٢ عن برنامج غير محدود لشراء السندات الحكومية الخاصة بالدول المتعثرة مالياً والمعروف باسم (Outright Monetary Transactions)، كما ساهمت جهود المؤسسات الدولية في انحسار مخاوف الأسواق من خروج اليونان من منطقة اليورو بعد موافقة مجموعة " الترويكا" (البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي) على تمديد الفترة الخاصة بتقليص الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي إلى ١٢٠٪ لعامين أخريين، وإبرام اتفاقية دين شاملة مع اليونان تنطوي على تخفيض معدل الفائدة على القروض الحكومية وتمديد آجال استحقاق القروض التى حصلت عليها من " آلية الاستقرار المالي الأوروبي" من ١٥ عاما إلى ٣٠ عاماً، فضلا عن منحها عشر سنوات سماح لتسديد مدفوعات الفائدة على هذه القروض.

وتراجع سعر صرف **الجنيه الإسترليني** أمام الدولار نتيجة مجموعة البيانات والمؤشرات الضعيفة الصادرة عن الاقتصاد البريطاني والتى تشير الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثانى من العام المالى محل العرض. كما تأثر الاسترلينى سلبا بتراجع التصنيف الائتمانى للمملكة المتحدة. فضلا عن ميل بعض أعضاء لجنة السياسة النقدية لزيادة قيمة برنامج شراء الأصول، وفقا لما كشفت عنه محاضر اجتماعات بنك انجلترا، ومما ساهم في الحد من انخفاض الاسترلينى ظهور بعض المؤشرات التى تعكس تعافى الاقتصاد البريطاني خاصة مؤشرات سوق العمل وأسعار المنازل بفضل برنامج (Funding for Lending)، وتحسن ثقة المستهلكين البريطانيين في الاقتصاد، فضلا عن إعلان وزير الخزانة البريطاني في إبريل ٢٠١٣ عن تمديد عمل برنامج شراء الأصول لتحفيز النمو الاقتصادي، وتجنب الاقتصاد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣ الدخول مجددا في ركود بعد أن حقق معدل نمو جاوز التوقعات.

كما تراجع **الين الياباني** أمام الدولار بشكل ملحوظ خلال الفترة محل العرض نتيجة لحزمة السياسات والإجراءات التي قامت بها الحكومة اليابانية الجديدة، حيث أعلنت في ديسمبر ٢٠١٢ عن إطار عمل جديد للسياسة الاقتصادية تستهدف مكافحة ركود الأسعار عبر استهداف معدل للتضخم (٢,٠٪) عام ٢٠١٥ ، وتحفيز النمو الاقتصادي وتقليص الدين العام. وفى سياق تلك السياسة الجديدة المعروفة باسم "أبينومكس" بدأت الحكومة في تطبيق سياسة نقدية شديدة التوسع والتى تبناها المحافظ الجديد لبنك اليابان في بداية شهر أبريل ٢٠١٣ ، حيث تم الإعلان عن برنامج ضخم لشراء الأصول يتم من خلال مضاعفة القاعدة النقدية للبنك خلال عامين.

٥/١- أسعار المواد الأولية

تشير بيانات صندوق النقد الدولى الى ارتفاع الرقم القياسى لأسعار السلع الأولية (٢٠٠٥= ١٠٠) بمعدل ٥,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار الطاقة بنحو ٧,٢٪، وأسعار المواد الغذائية بنحو ٩,٤٪، وأسعار الخامات الزراعية بنحو ٦,٤٪. هذا بينما انخفضت أسعار المعادن بنحو ٨,٦٪، وأسعار المشروبات بنحو ١٢,٠٪. وجاء هذا الارتفاع مدعوما بتحسن البيانات الاقتصادية في بعض الاقتصادات الكبرى، مما أدى إلى حالة من التفاؤل بشأن تحسن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجع عدد طلبات الحصول على إعانة البطالة بالولايات المتحدة، كما تصاعدت التوقعات بقيام البنك المركزي الأوروبى بخفض أسعار الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، بالإضافة إلى بدء تطبيق سياسة توسعية جديدة فى اليابان.

وفيما يتعلق بأسعار الطاقة، فقد ارتفعت أسعار البترول بنحو ٩,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ خاصة مع تصاعد القلق من نقص المعروض نتيجة تزايد التوترات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط ، وتراجع إنتاج نيجيريا، مع تصاعد التوترات وتدمير بعض خطوط نقل البترول جنوبى البلاد، فضلا عن توقع زيادة الطلب عليه، على خلفية توقع نمو الاقتصاد الأمريكى. كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بمعدل كبير بلغ ٥٥,٩٪، وذلك مع تراجع المخزون بالولايات المتحدة نظراً لزيادة الطلب عليه لاستخدامه فى أغراض التدفئة في ظل انخفاض درجات الحرارة. وارتفعت أيضا أسعار الجازولين بمعدل ٦,٩٪ كنتيجة لزيادة الطلب العالمى عليه، وتراجع المخزون الأمريكى منه.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال العام مع تصاعد توقعات زيادة الطلب عليها حيث ارتفعت أسعار القمح بنحو ١٣,٥٪، مع زيادة احتمالات نقص المعروض نتيجة انخفاض درجات الحرارة فى النصف الشمالى من العالم خاصة فى الولايات المتحدة، كبرى الدول المصدرة للقمح. كما ارتفعت أسعار الذرة بنحو ١١,٢٪ لتأخر زراعتها بكل من كندا بسبب الثلوج الكثيفة، و الولايات المتحدة نتيجة الأمطار الغزيرة، فضلاً عن تراجع المخزون الأمريكى من الإيثانول، الذى يتم إنتاجه من الذرة. فى حين تراجعت أسعار كل من الأرز، بمعدل ١٢,٢٪، و السكر بنحو ١٥,٦٪.

وارتفعت أيضا أسعار الخامات الزراعية، خاصة أسعار الدخان بنحو ٥,٢٪ مع زيادة الطلب، وحد من هذا الارتفاع تراجع أسعار كل من خشب البناء والمطاط والصوف.

أما أسعار المعادن، فقد انخفضت كنتيجة أساسية لضعف طلب القطاع الصناعي على الصعيد العالمى، خاصة في الصين، أكبر دول العالم استهلاكا للمعادن. فقد انخفضت أسعار النحاس بنحو ٥,٨٪ نتيجة تراجع المخاوف من نقص المعروض فى ظل استئناف عمليات الإنتاج فى منجم "جراسبرج" باندونيسيا، ثانى أكبر منجم عالمى لإنتاج النحاس. كما انخفضت أسعار النيكل بنحو ١٤,٠٪، والفضة بنحو ٢٤,٦٪. هذا بالإضافة لتراجع أسعار الذهب بنحو ١٦,٠٪ وذلك فى ظل أنباء حول استعداد قبرص لبيع جزء من احتياطاتها من الذهب مما أدى إلى اتجاه المستثمرين نحو بيعه تخوفا من اتجاه بعض دول منطقة اليورو الأخرى المتعثرة مالياً إلى بيع احتياطياتها من الذهب لدعم وضعها المالى.هذا فى حين ارتفعت أسعار الرصاص بنحو ١٣,٤٪ خلال السنة المالية محل العرض.

و شهدت سنة العرض تراجع أسعار المشروبات، نتيجة انخفاض أسعار كل من الشاى بنحو ٢٥,٨٪، و البن بنحو ١٤,٤٪، مع زيادة المعروض منه فى ظل التعافي الجزئى لإنتاجه في كولومبيا.

٦/١ – الاحتياطيات الدولية

ارتفع إجمالى الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) على الصعيد العالمى ليصل إلى نحو ٧,٧ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٧,٢ تريليون وحدة فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بزيادة بمعدل ٦,٣٪. وتركزت معظم تلك الزيادة فى احتياطيات دول الاقتصادات الناشئة والدول النامية والتى بلغت مساهمتها نحو ٦٥,٧٪ من إجمالى الاحتياطيات الدولية، بينما اقتصرت مساهمة الدول المتقدمة على ٣٤,٣٪.

وفيما يتعلق بالدول الصناعية، فقد ارتفعت احتياطياتها إلى ٢,٦ تريليون وحدة بمعدل ٣,٩٪ خلال سنة التقرير . و جاء هذا الارتفاع كنتيجة أساسية لزيادة احتياطيات سويسرا بمعدل ٢٩,٠٪ لتصل إلى ٥٢١,٦ مليار وحدة. والسويد بمعدل ٣٦,١٪ لتصل إلى ٤٠,٣ مليار وحدة. كما ارتفعت احتياطيات كل من استراليا بمعدل ٣,٠٪ لتصل إلى ٢٩,٩مليار وحدة، والمملكة المتحدة بمعدل ٧,٧٪ لتصل إلى ٥٩,٩ مليار وحدة. ومما حد من ارتفاعها بدرجة أكبر، تراجع احتياطيات كل من اليابان بمعدل ١,٠٪ لتقصر على ٨٠٣,٥ مليار وحدة ، وألمانيا بمعدل ٢,٢٪ لتقتصر على ٤٣,٩ مليار وحدة ، والولايات المتحدة بمعدل ٢,١٪. لتبلغ ٨٩,٥ مليار وحدة .

فى حين ارتفعت احتياطيات الدول النامية والناشئة بمعدل ٧,٦٪ لتصل إلى نحو ٥,١ تريليون وحدة خلال سنة العرض مقابل ٤,٧ تريليون وحدة. وجاءت تلك الزيادة مع ارتفاع احتياطيات الصين إلى ٢,٣ تريليون وحدة بمعدل ٨,٨٪ ، لتستمر فى المركز الأول كأكبر دولة من حيث اجمالى الاحتياطيات على الصعيد العالمى، تليها اليابان فى المركز الثانى. وارتفعت احتياطيات كل من المملكة العربية السعودية لتصل إلى ٤٥٤,٨ مليار وحدة بمعدل ١٥,١٪ ، وتركيا بمعدل ٢٧,٤٪ لتصل إلى ٧٠,١ مليار وحدة، وماليزيا بمعدل ٢,٦٪ لتصل إلى ٨٩,٥ مليار وحدة. هذا فى حين تراجعت احتياطيات البرازيل بمعدل ٠,٦٪ لتقتصر على ٢٤٣,٧مليار وحدة، والهند بمعدل طفيف بلغ ٠,٠١٪ لتبلغ احتياطياتها ١٧٤,٨ مليار وحدة.

الفصل الثانى : البنك المركزى المصرى

٢/١- السياسة النقدية
٢/٢- نقود الاحتياطى
٢/٣- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
٢/٤- السيولة المحلية والأصول المقابلة لها
٢/٥- نشاط قطاع الرقابة والإشراف
٢/٦- تطوير القطاع المصرفى
٢/٧- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية
٢/٨- الدين العام المحلى و الدين الخارجى
٢/٩- تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

الفصل الثاني
البنك المركزى المصرى

١/٢– السياسة النقدية

يسعى البنك المركزى المصرى إلى تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم فى بناء الثقة ودعم الاستثمار، لتحقيق النمو الاقتصادى المستهدف.

ويعتبر سعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة Overnight Inter-bank Interest Rate هو الهدف التشغيلى للسياسة النقدية، حيث يتم تنفيذ السياسة النقدية باستخدام هيكل لأسعار الفائدة يعتمد على نظام Corridor System، ويمثل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة من البنك المركزى حده الأقصى، وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة لديه حده الأدنى.

ونورد فيما يلى أهم التطورات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

أولا : أسعار العائد

جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية (والتى بلغ عددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقديرات اللجنة لحجم الضغوط التضخمية، حيث قررت اللجنة فى اجتماعاتها الخمسة الأولى الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير، وكذا الإبقاء على سعر البنك المركزى للائتمان والخصم وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى. وفى اجتماع اللجنة السادس المنعقد بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٣ قررت رفع سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالى، ورفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى (سواء عمليات إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقا لحالة السيولة فى السوق) بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪ ورفع سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥٪. هذا وقد أبقت اللجنة على هذه الأسعار دون تغيير فى الاجتماعين السابع والثامن خلال سنة التقرير.

ويوضح الجدول التالى تطور أسعار العائد الأساسية وكذا سعر عائد عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام بالإضافة إلى سعر الائتمان والخصم لدى البنك المركزى، وفقا لقرارات لجنة السياسة النقدية فى اجتماعاتها خلال سنة التقرير:–

البيان التاريخ	سعر عائد الإيداع لليلة واحدة	سعر عائد الإقراض لليلة واحدة	سعر عائد العمليات الرئيسية للبنك المركزى	سعر الائتمان والخصم
١٤ يونيو ٢٠١٢	**٩,٢٥٪**	**١٠,٢٥**	**٩,٧٥٪**	**٩,٥٠٪**
٢٦ يوليو ٢٠١٢	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٦ سبتمبر ٢٠١٢	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
١٨ أكتوبر ٢٠١٢	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٦ ديسمبر ٢٠١٢	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٣١ يناير ٢٠١٣	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢١ مارس ٢٠١٣	٩,٧٥٪	١٠,٧٥٪	١٠,٢٥٪	١٠,٢٥٪
٩ مايو ٢٠١٣	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٠ يونيو ٢٠١٣	تثبيت	تثبيت	تثبيت	تثبيت

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قررت فى اجتماعها الدورى المنعقد بتاريخ أول أغسطس ٢٠١٣ (خلال فترة إعداد التقرير) تخفيض كافة مستويات الأسعار بواقع ٥٠ نقطة أساس ليستقر سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند ٩,٧٥٪ وسعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٩,٧٥٪.

وبالنظر إلى تراجع متوسط العجز فى مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفى وتحوله إلى فائض خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد تذبذب المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة صعودا وهبوطا حول منتصف الكوريدور خلال فترة التقرير، وهو ما يوضحه الرسم البيانى التالى:-

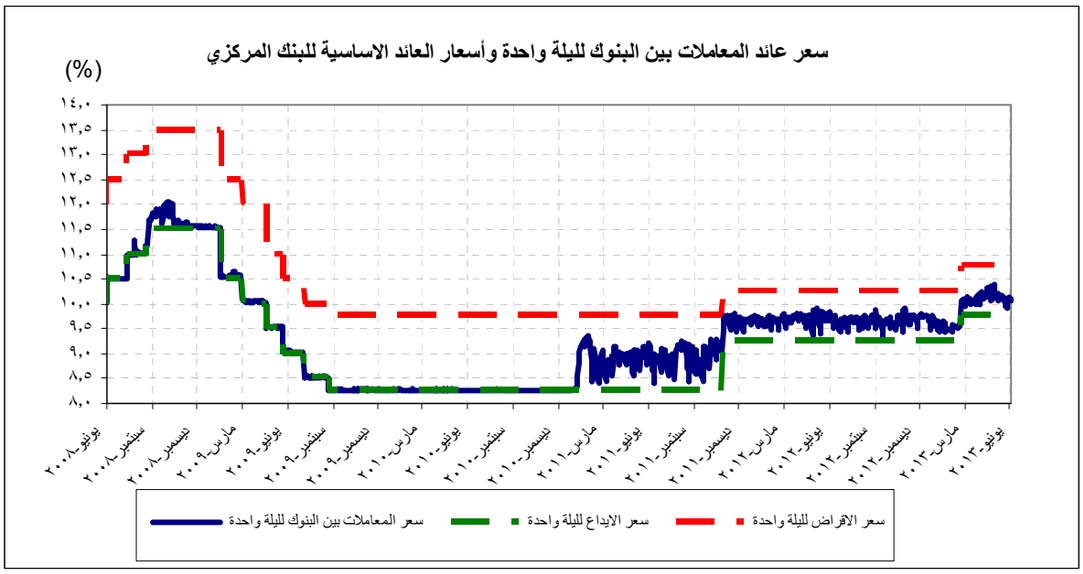

وقد انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية برفع أسعار العائد الأساسية للبنك المركزى على مستويات أسعار الفائدة فى السوق، حيث ارتفع المتوسط المرجح لمعدل العائد على ودائع العملاء ذات أجل ٣ و ٦ شهور وسنة خلال شهر يونيو ٢٠١٣ ليبلغ ٨,٠٪، ٨,١٪، و٩,٣٪ على الترتيب مقابل ٧,٧٪، ٧,٦٪، و٨,٤٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢. كما سجل المتوسط المرجح لمعدل العائد على إقراض العملاء لأجل سنة ارتفاعا ليبلغ ١٢,٦٪* خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مقابل ١١,٩٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢.

ثانيا : عمليات السوق المفتوح

رغبة من البنك المركزى المصرى فى تدعيم الجهاز المصرفى فى ظل الأحداث السياسية المتلاحقة وما تبعها من نقص فى السيولة لديه، فقد اتخذ مجلس إدارة البنك المركزى خلال النصف الثانى من العام المالى السابق ٢٠١٢/٢٠١١ مجموعة من الإجراءات لمواجهة نقص السيولة بالعملة المحلية وذلك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطى الالزامى من ١٤٪ إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪. كما تم الاستمرار فى ضخ السيولة بالعملة المحلية من خلال التوسع فى إجراء العمليات الأسبوعية لإعادة الشراء (Repo).

---

* سعر العائد على القروض للشركات بعد تطبيق نظام DMMS

ومع بداية العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ تم البدء فى إجراء عمليات إعادة شراء أطول أجلا لمدة ٢٨ يوما اعتبارا من يوليو ٢٠١٢ حتى أكتوبر ٢٠١٢. وقد انعكست تلك القرارات بشكل ايجابي على مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفى خلال النصف الأول من العام، حيث شهد السوق تراجعا ملحوظا فى متوسط العجز فى السيولة ليتحول إلى فائض اعتبارا من النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، الأمر الذى تطلب معه قيام البنك المركزى بالبدء فى استخدام آلية ربط ودائع للبنوك اعتبارا من ٢ أبريل ٢٠١٣ حتى ١٠ يونيو ٢٠١٣ بمزادات إيداع لأجل أسبوع لامتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى، ويوضح الرسم البيانى التالى متوسط فائض (عجز) السيولة بالعملة المحلية لدى البنوك خلال سنة التقرير.

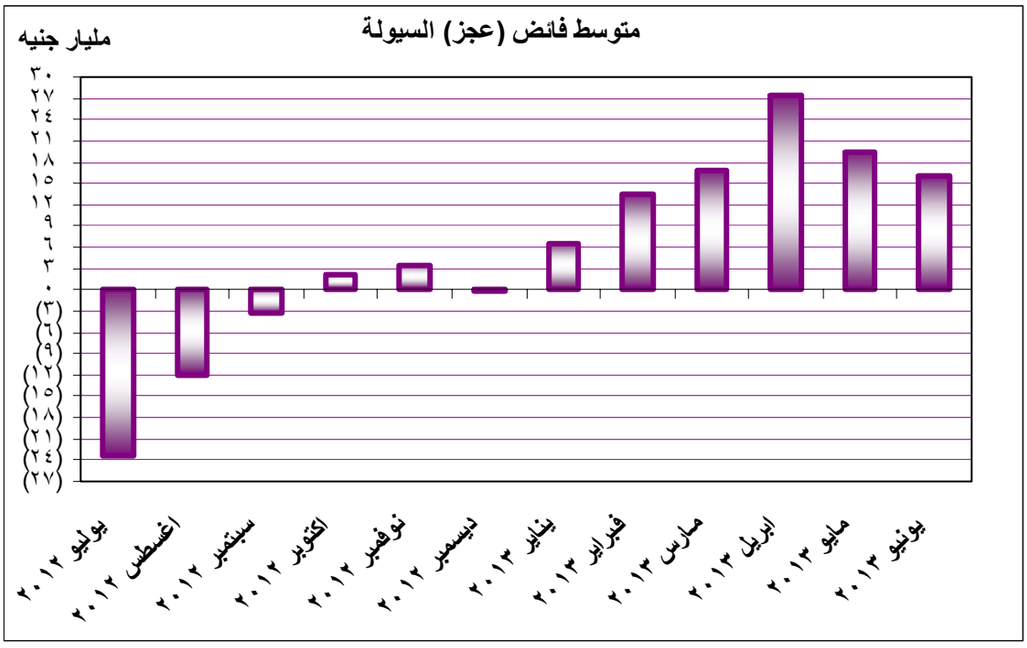

٢/٢- نقود الاحتياطى

بلغت نقود الاحتياطى ٣١٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٥٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد انعكست الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير فى نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى، والتى حد منها تراجع ودائع البنوك لديه بالعملة المحلية.

نقود الاحتياطى والأصول المقابلة*

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة فى نهاية يونيو ٢٠١٣	التغير خلال السنة المالية +(–)	
		٢٠١٢/٢٠١١ قيمة	٢٠١٣/٢٠١٢ قيمة
أ- نقود الاحتياطى	**٣١٧٩٤٤**	**١٢٦٧٦**	**٥٤٢٧٦**
– النقد المتداول خارج البنك المركزى	٢٦٠٨٤٩	٢٥٧٧٤	٥٥٩٧٩
– ودائع البنوك بالعملة المحلية	٥٧٠٩٥	(١٣٠٩٨)	(١٧٠٣)
ب- الأصول المقابلة	**٣١٧٩٤٤**	**١٢٦٧٦**	**٥٤٢٧٦**
صافى الأصول الأجنبية	**٣٨٢٣٥**	**(٧١١٣٨)**	**(٣٧٨٢٤)**
الأصول الأجنبية	١٠١٦٨٥	(٦٤١٦٣)	٩٥١٧
الخصوم الأجنبية	٦٣٤٥٠	٦٩٧٥	٤٧٣٤١
صافى الأصول المحلية	**٢٧٩٧٠٩**	**٨٣٨١٤**	**٩٢١٠٠**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	٢٩٩٨٠٦	٦٢٨١٢	١٣٤٤٣٢
المطلوبات من البنوك (صافى)	–٥٨١١	(٢٨٥٣)	(٣١٠٥)
صافى البنود الموازنة	–١٤٢٨٦	٢٣٨٥٥	(٣٩٢٢٧)

* مشتقة من ميزانية البنك المركزى .

وقد سجل النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى (المكون الأول لنقود الإحتياطى) زيادة قدرها ٥٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٣٪ خلال سنة التقرير مقابل ٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل رصيده إلى ٢٦٠,٨ مليار جنيه، وجاءت الزيادة فى النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى خلال سنة التقرير بدورها انعكاساً لزيادة النقد المصدر بمقدار ٥٦,٧ مليار جنيه ليصل إلى٢٦٤,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

يقابل النقد المصدر غطاء مكون من الذهب، وسندات الحكومة المصرية، ونقد أجنبى وصكوك أجنبية. وقد بلغت قيمة سندات الحكومة المصرية ١٧٠,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٦٤,٤٪ من هيكل غطاء الإصدار فى نهاية يونيو ٢٠١٣، وبالنسبة للنقد الأجنبى فقد بلغ ما يعادل ٤٦,٢ مليار جنيه وبما يمثل ١٧,٥٪، والصكوك الأجنبية بلغت ٣٠,٧ مليار جنيه وبما يمثل ١١,٦٪، أما الذهب فقد بلغت قيمته ١٧,٢ مليار جنيه وبما يمثل ٦,٥٪.

النقد المصدر*

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	التغير خلال السنة	
		القيمة	٪
٢٠٠٩	١٢٧٩١٢	١٥٢٠٧	١٣,٥
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	١٨٣٠٨	١٤,٣
٢٠١١	١٨٠١١٨	٣٣٨٩٨	٢٣,٢
٢٠١٢	٢٠٧٨٢٤	٢٧٧٠٦	١٥,٤
٢٠١٣	٢٦٤٥٠٥	٥٦٦٨١	٢٧,٣

* يتضمن العملة المعاونة التى تصدرها وزارة المالية

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الذهب بغطاء الإصدار قد انخفضت بمقدار ٢,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٧٪ وذلك نتيجة لإعادة تقييمه فى نهاية السنة المالية والتى تتم سنوياً. وقد تمت عملية التقييم على أساس ٨٥٪ من متوسط سعر أوقية الذهب فى سوق لندن فى نهاية السنة المالية أو ٨٥٪ من متوسط سعر الأوقية فى تلك السوق خلال الثلاثة شهور الأخيرة من السنة المالية (أبريل – مايو – يونيو) أيهما أقل.

ويتضح من توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى استمرار تصاعد الأهمية النسبية لفئات النقد الكبيرة (مائتا جنيه، مائة جنيه، خمسون جنيه)، حيث بلغت تلك النسبة ٩٥٪ من إجمالى النقد المتداول فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٩٣,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢، ويعزى ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية للمتداول من فئة المائتى جنيه لتبلغ ٤٤,٨٪ مقابل ٤٢,٦٪.

النقد المتداول حسب الفئات*

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	يونيو ٢٠١٢		يونيو ٢٠١٣		معدل التغير خلال السنة المالية +(–)	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الاجمالى	**٢٠٤٨٧٠**	**١٠٠,٠**	**٢٦٠٨٤٩**	**١٠٠,٠**	**١٤,٤**	**٢٧,٣**
البنكنوت المتداول	**٢٠٤٥١٩**	**٩٩,٨**	**٢٦٠٤٧٢**	**٩٩,٩**	**١٤,٤**	**٢٧,٤**
٢٥ قرشا	١٤٧	٠,١	١٤٢	٠,١	(٨,٧)	(٣,٤)
٥٠ قرشا	٢٩٦	٠,١	٢٩٢	٠,١	(٢,٠)	(١,٤)
١ جنيه	٨٨٨	٠,٤	٩١٠	٠,٤	(٢,١)	٢,٥
٥ جنيهات	١٨٩٧	٠,٩	١٨٣٩	٠,٧	(٢٨,٥)	(٣,١)
١٠ جنيهات	٢٧٩٧	١,٤	٢٩٤٩	١,١	(٣,١)	٥,٤
٢٠ جنيها	٧٥٢٧	٣,٧	٦٤٦٥	٢,٥	(٢٢,٢)	(١٤,١)
٥٠ جنيها	٢٠٦٢٩	١٠,١	٢٤٧٦٥	٩,٥	(٧,٣)	٢٠,١
١٠٠ جنيه	٨٢٩٦١	٤٠,٥	١٠٦١٩٢	٤٠,٧	١٣,٢	٢٨,٠
٢٠٠ جنيه	٨٧٣٧٧	٤٢,٦	١١٦٩١٨	٤٤,٨	٣١,٠	٣٣,٨
العملة المعاونة	**٣٥١**	**٠,٢**	**٣٧٧**	**٠,١**	**٨,٣**	**٧,٤**

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزى

وبالنسبة لودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزى (المكون الثانى) فقد تراجعت بمقدار ١,٧ مليار جنيه بمعدل ٢,٩٪ خلال سنة التقرير، مقابل تراجع بمقدار ١٣,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٢٪ خلال سنة المقارنة لتصل إلى ٥٧,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

جاءت الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير كمحصلة لزيادة صافى الأصول المحلية من جهة، وتراجع صافى الأصول الأجنبية من جهة أخرى. فقد كان لصافى الأصول المحلية مساهمة موجبة فى معدل نمو نقود الاحتياطى بنحو ٣٤,٩ نقطة مئوية، بينما كان لصافى الأصول الأجنبية مساهمة سالبة بنحو ١٤,٣ نقطة مئوية.

١- صافى الأصول المحلية

تصاعد صافى الأصول المحلية بمقدار ٩٢,١ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل زيادة بلغت ٨٣,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٢٧٩,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وجاء تصاعد صافى الأصول المحلية نتيجة للتغيرات التالية:

صافى المطلوبات من الحكومة

ارتفاع صافى مطلوبات البنك المركزى من الحكومة بمقدار ١٣٤,٤ مليار جنيه، نتيجة لزيادة المطلوبات منها بمقدار ١٤٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٥٧,٨٪ من جهة، (كمحصلة لزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٨٨,٢ مليار جنيه، وزيادة الأوراق المالية الحكومية بمقدار ٦٠,٠ مليار جنيه)، ونمو الودائع الحكومية لديه بنحو ١٣,٨ مليار جنيه بمعدل ١٥,١٪ من جهة أخرى.

صافى بنود الموازنة

تراجع صافى البنود الموازنة – ليمارس بذلك أثراً انكماشيا على نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير– بمقدار ٣٩,٢ مليار جنيه. ويعزى ذلك أساساً إلى نقص رصيد عمليات السوق المفتوحة بنحو ٣٧,٨ مليار جنيه، وتراجع صافى الأصول والخصوم الغير مبوبة بنحو ١,٤ مليار جنيه.

صافى المطلوبات من البنوك

انخفاض صافى مطلوبات البنك المركزى من البنوك بمقدار ٣,١ مليار جنيه كمحصلة لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٥,٠ مليار جنيه وارتفاع ودائع البنوك لديه بالعملات الأجنبية بما يعادل ٨,١ مليار جنيه.

٢- صافى الأصول الأجنبية

تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٣٧,٨ مليار جنيه بمعدل ٤٩,٧٪، مقابل تراجع بما يعادل ٧١,٢ مليار جنيه بمعدل ٤٨,٣٪، ليصل إلى ٣٨,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، ويعكس التراجع ارتفاع الخصوم الأجنبية وبما يفوق بكثير الزيادة فى الأصول الأجنبية ، حيث ارتفعت الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٩,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل انخفاض بما يعادل ٦٤,٢ مليار جنيه بمعدل ٤١,٠٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ١٠١,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

كما ارتفعت الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٤٧,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل زيادة بما يعادل ٧,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ٦٣,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. ويعزى الارتفاع فى الخصوم الأجنبية إلى الودائع المقدمة من بعض الدول إلى مصر والتى تم إيداعها لدى البنك المركزى.

٣/٢- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

استمر البنك المركزى المصرى فى العمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية، وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات، وقد عزز من ذلك وجود نظام دفع قومى قوى. ومن الإجراءات التى اتخذت فى هذا المجال مايلى:

فى إطار نظم الدفع

- استمرار العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS)، وذلك لإجراء عمليات الانتربنك والتحويلات بين البنوك المصرية وعمليات إدارة السيولة وإدارة الاحتياطى القانونى لدى البنك المركزى المصرى.
- دفع العمل فى مشروع صرف مرتبات العاملين بالدولة عن طريق البطاقات الالكترونية بالتعاون مع وزارة المالية، وقد تم تشغيل عدد من الوحدات الحكومية الجديدة.
- تشغيل خدمة الخصم المباشر بغرفة المقاصة الإلكترونية بين البنوك مع شركة بنوك مصر، حيث تساعد هذه الخدمة فى توسيع قاعدة عمليات الدفع الالكترونى.
- تعزيز العمل بالمحول القومى من خلال شركة بنوك مصر، ويبلغ متوسط التسوية اليومية على المحول ٣٣٠ مليون جنيه مصرى.
- زيادة إصدار البطاقات البنكية والإقبال على التعامل بها عن طريق زيادة عدد ماكينات الصارف الآلى ونقاط البيع، وذلك تماشياً مع سياسات البنك المركزى فى هذا الشأن، فقد شهد السوق المصرفى زيادة سنوية فى أعداد البطاقات خلال السنوات الثلاث الماضية تراوح معدلها بين ٨٪ و١٥٪. كما شهد عدد ماكينات الصارف الآلى ونقاط البيع البنكية زيادة بمعدل ١٤٪ و١٥٪ على التوالى خلال السنة الماضية.
- إطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول من قبل البنك الأهلى المصري وبنك التعمير والإسكان، وهى خدمات تهدف لتعزيز الاشتمال المالى وزيادة الخدمات المصرفية لغير القادرين.
- العمل مع وزارة المالية لتحويل المدفوعات الحكومية إلى مدفوعات إلكترونية تتم عن طريق البنوك من خلال غرفة المقاصة الإلكترونية بدلاً من الشيكات الورقية، ويهدف ذلك إلى تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية والمزيد من الرقابة والضبط لعمليات الدفع الحكومية.
- يعمل البنك المركزى المصرى على التجهيز للاشتراك فى غرفة المقاصة الالكترونية لدول الكوميسا، ويستهدف المشروع دعم التبادل التجارى مع تلك الدول لما تمثله من بعد للأمن القومى المصرى. وقد تم توقيع العقود مع الغرفة وبنك موريشيوس المركزى الذى يقوم بدور بنك التسوية، ويتم الآن إعداد قواعد وإجراءات العمل ونظم الحاسب الآلى بالبنك المركزى.

فى إطار تكنولوجيا المعلومات

- الانتهاء من إعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بتجهيز البنية الأساسية لإنشاء **مركز معلومات احتياطى** دائم للبنك المركزى وتم طرحها على الشركات المتخصصة فى هذا الشأن

ليتم استخدامه كبديل لمركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية فى حالة عدم توافر الخدمة من المركز الرئيسى الحالى، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمة.

- الانتهاء من إعداد دراسة خاصة بالاحتياجات التفصيلية لتكنولوجيا المعلومات وتكلفتها المتوقعة لإتاحة **موقع عمل بديل** Business Continuity Site يمكن للعاملين بقطاع الاستثمارات والعلاقات الخارجية والوحدات المرتبطة به فى العمل، وكذا قطاع العمليات المصرفية، اللجوء إليه فى حالات الطوارئ والعمل على أنظمة البنك المختلفة.

- فى إطار خطة تطوير الأنظمة الالكترونية بدار طباعة النقد، تم الانتهاء من نظام الحسابات ونظام مراقبة المخزون وتشغيلها فعليا. وجارى الانتهاء من تطوير نظام التكاليف مع تحديث البنية التكنولوجية التحتية الخاصة بالدار. وأيضاً بالنسبة لتطوير فروع البنك المركزى المصرى وتحديث الأنظمة الالكترونية التى تعمل بها، تم تشغيل نظام الحسابات المعمول به بالبنك المركزى المصرى والمسمى CAS بكل من فرعى البنك المركزى بالإسكندرية وبورسعيد.

- المشاركة فى مشروع تركيب وتشغيل وكذا إتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق **نظام التحويلات الحكومية الالكترونية** GATS. ويهدف المشروع إلى تمكين وزارة المالية من تحويل المدفوعات الحكومية للموردين والواردة إلى البنك المركزى المصرى إلى مدفوعات الكترونية بدلاً من مستندات ورقية عبر نظام المقاصة الالكترونى ACH ثم إلى نظام التسوية اللحظية للمدفوعات الالكترونية بين البنوك RTGS.

- البدء فى مشروع تركيب وتشغيل وكذا إتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق نظام المقاصة الالكترونى ذو التأثير الآلى المباشر الـ ACH – STP. ويهدف المشروع إلى ربط البنك المركزى بالمقاصة الالكترونية القائمة بين البنوك حالياً ACH، بما يتيح للبنك استقبال التحويلات الالكترونية الواردة من البنوك والتأثير التلقائى والمباشر لها على حسابات الحكومة بنظام الحسابات المركزى (CAS) بالبنك، وهو ما يزيد من كفاءة وسرعة تسوية المتحصلات الحكومية الواردة عبر المقاصة الالكترونية.

- تم الانتهاء من تشغيل نظام تحليل ونشر تقارير مرجعية ترجيحية لأسعار العائد على أذون الخزانة المتداولة بالسوق المصرى (Yield Curve).

١/٣/٢- خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

سجلت التحويلات المصرفية المحلية بالجنيه المصرى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، والمنفذة بنظام التسوية اللحظية (RTGS) الذى بدأ العمل به منذ منتصف مارس ٢٠٠٩، انخفاضاً فى عدد الرسائل المنفذة لتبلغ ١٢٣٠,٢ ألف رسالة مقابل ١٢٩٨,٨ ألف رسالة خلال السنة المالية السابقة، بينما ارتفعت قيمة تلك الرسائل لتبلغ ١٢٢٩٣,٨مليار جنيه، مقابل ٩٤٠٢,٣ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحويلات تشمل تحويلات البنوك والعملاء وعمليات أذون الخزانة ومصر للمقاصة والمحول القومى، وعمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية.

خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)
وشبكة السويفت بالعملة المحلية

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال السنة +(–)	
			العدد	القيمة
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٩١٣٧٤	١٣٢٧٤٦٧٦	٢٩٤١٦٩	٧٩٨٠٣٢٠
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٤٨٦٩٢	١٥٨٧٩٧٠١	٥٧٣١٨	٢٦٠٥٠٢٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٩٨٧٦٣	٩٤٠٢٣٠٠	٥٠٠٧١	(٦٤٧٧٤٠١)
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٠١٩٧	١٢٢٩٣٧٧٩	(٦٨٥٦٦)	٢٨٩١٤٧٩

ويتضح من متابعة إحصاءات غرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزى المصرى، والتى أصبحت داخل نظام (RTGS) منذ بداية تطبيقه، ارتفاع عدد وقيمة الأوراق المتبادلة ليبلغ ١٣٢٦٦ ألف ورقة، مقابل ١٢٨٢٩ ألف ورقة، كما ارتفعت قيمة الأوراق خلال سنة التقرير لتبلغ ٧٢٧,٧ مليار جنيه مقابل ٦٦١,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك تصاعد متوسط قيمة الورقة إلى ٥٤,٩ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٥١,٥ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزى المصرى

خلال السنة المالية	عدد الأوراق (بالألف)	قيمة الأوراق (بالمليون جنيه)	معدل التغير +(–)	
			العدد	القيمة
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٩٩٤	٥٨٤٥٤٦	٧,٧	٦,٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠١٢	٦٢٦٧٥٧	٠,١	٧,٢
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٨٢٩	٦٦١١٩٦	(١,٤)	٥,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٢٦٦	٧٢٧٦٧٧	٣,٤	١٠,١

وقد أظهرت العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية وفقا لنظام (Fin-Copy) ـ باستخدام نظام السويفت ـ انخفاض كل من عددها وقيمتها، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة ٩,٩ ألف عملية قيمتها ٣٤,٥ مليار دولار، مقابل ١٤,١ ألف عملية بقيمة قدرها ٦٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكى

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال السنة +(–)	
			العدد	القيمة
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٢٠٤	٧٠٠٠٨	(١٦١)	(١٣٠١١)
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠٦٦	٨٨٠٥٢	٢٨٦٢	١٨٠٤٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٠٨٠	٦٢٣٢١	(٩٨٦)	(٢٥٧٣١)
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨٨٥	٣٤٥٢٣	(٤١٩٥)	(٢٧٧٩٨)

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

بلغت السيولة المحلية ١٢٩٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مسجلة زيادة قدرها ٢٠١,٧ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٨٥,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية وتراجع صافى الأصول الأجنبية. وكانت مساهمة صافى الأصول المحلية موجبة فى معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ٢١,٦ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٣,٢ نقطة مئوية. وتركز ما يقرب من ٥٧,٨٪ من الزيادة فى السيولة المحلية فى نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك والتى ارتفعت بمقدار ١١٦,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٣٪ لتصل إلى ٨٣٠,٩ مليار جنيه وبما يقارب ثلثى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. هذا بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٤٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪، ونمو الودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل ٣٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٥٪.

وتعكس الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير نمو المعروض النقدى وأشباه النقود. فقد ارتفع المعروض النقدى (وسائل الدفع الجارية) بمقدار ٦٩,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٤٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٣٤٤,١ مليار جنيه وبما يمثل ٢٦,٥٪ من اجمالى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. ويعكس الارتفاع زيادة كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى، والودائع الجارية بالعملة المحلية. حيث ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٤٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٢٦,١ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ٢٤١,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

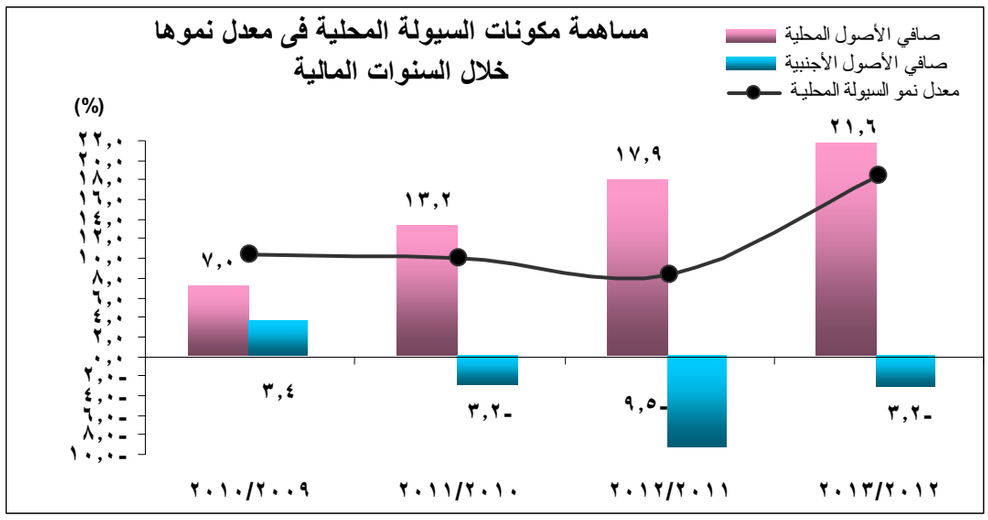

كما ارتفعت الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٢٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٨,١٪ خلال سنة التقرير، مقابل تراجعها بنحو ٠,٣ مليار جنيه بمعدل ٠,٤٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ١٠٣,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وجاء الارتفاع نتيجة لزيادة ودائع قطاع الأعمال الخاص بنحو ١٦,٧ مليار جنيه، وودائع القطاع العائلى بنحو ٦,٤ مليار جنيه، حد منه انخفاض ودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٥ مليار جنيه.

أما أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية) فقد بلغت ٩٥٢,٠ مليار جنيه تمثل ما يقرب من ثلاث أرباع السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مسجلة بذلك زيادة قدرها ١٣٢,١ مليار جنيه بمعدل ١٦,١٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٥٩,٢ مليار جنيه بمعدل ٧,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وتعكس هذه الزيادة نمو كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية.

سجلت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية نمواً بمقدار ٩٣,٩ مليار جنيه بمعدل ١٤,٨٪ لتصل إلى ٧٢٧,٨ مليار جنيه وبما يمثل ٧٦,٤٪ من إجمالى أشباه النقود فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وجاء النمو نتيجة لزيادة ودائع القطاع العائلى بمقدار ٨٢,٨ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ١١,٣ مليار جنيه، حد منها تراجع ودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٢ مليار جنيه.

كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (جارية وغير جارية) بما يعادل ٣٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٥٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ما يعادل ٢٢٤,٢ مليار جنيه بما يمثل ٢٣,٦٪ من إجمالى أشباه النقود. وقد ساهمت كافة القطاعات فى زيادة الودائع بالعملات الأجنبية خلال سنة التقرير، حيث نمت ودائع القطاع العائلى بما يعادل ٢٢,٣ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١٢,١ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ٣,٨ مليار جنيه.

وقد أسفرت التطورات السابقة عن زيادة فى نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالى الودائع (معدل الدولرة) من ٢٠,٦٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢ إلى ٢١,٢٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

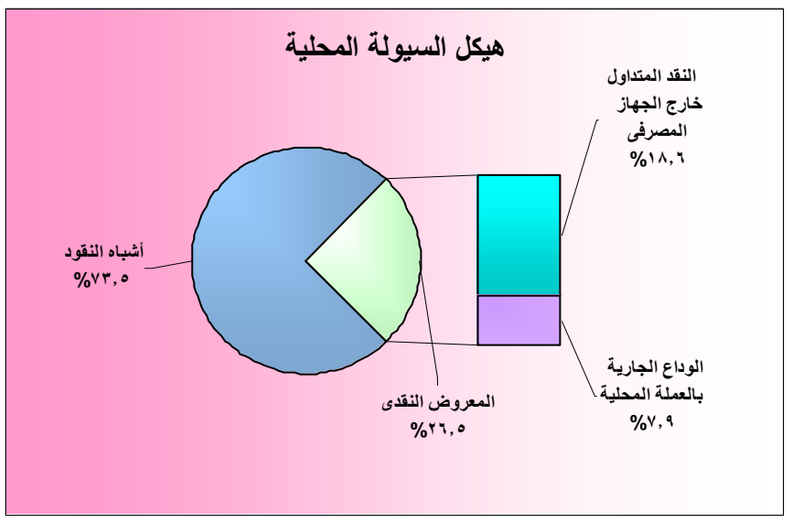

وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير نتيجة لتصاعد صافى الأصول المحلية بمقدار ٢٣٦,١ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٢٪، مقابل ١٨٠,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٩٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ١١٧٢,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

وتعزى كل الزيادة فى صافى الأصول المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ارتفاع الائتمان المحلى بمقدار ٢٧٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٢٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١٧٩,٨ مليار جنيه بمعدل ٢٠,١٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ١٣٤٣,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، وحد من هذه الزيادة الأثر الإنكماشى لصافى البنود الموازنة.

التغير فى الائتمان المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	قيمة	معدل النمو ٪	قيمة	معدل النمو ٪
– صافى المطلوبات من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية	١٤١٣١٧	٣٢,٣	٢٢٣٨٨٥	٣٨,٧
– مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٧٦٣٩	٢٣,٢	٢٢٤٦	٥,٥
– مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	١٧٦٢٤	٥,٥	٢٨٩٤٩	٨,٥
– مطلوبات من القطاع العائلى	١٣٢٢٠	١٣,٣	١٥٤٩٤	١٣,٨
إجمالي التغير	**١٧٩٨٠٠**	**٢٠,١**	**٢٧٠٥٧٤**	**٢٥,٢**

* تشمل الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ والشركات الأخرى.

وقد ساهم صافى الإئتمان المقدم للحكومة بنحو (٨٢,٧٪) من الزيادة فى الائتمان المحلى خلال سنة التقرير حيث تصاعد صافى المطلوبات من الحكومة (شاملاً الهيئات العامة الاقتصادية) بمقدار ٢٢٣,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٨,٧٪، مقابل ١٤١,٣ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٣٪ خلال السنة المالية السابقة، ليبلغ ٨٠٢,٥ مليار جنيه وبما يمثل أكثر من نصف (٥٩,٨٪) الائتمان المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وتعد هذه الزيادة انعكاسا لارتفاع ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٥٥,٧ مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٩٠,٤ مليار جنيه من ناحية، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ٢٢,٢ مليار جنيه من ناحية أخرى.

كما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٢٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٧,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٥٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٣٦٩,٨ مليار جنيه وبما يمثل ٢٧,٥٪ من جملة الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

كما ارتفع الائتمان المقدم للقطاع العائلى بمقدار ١٥,٥ مليار جنيه بمعدل ١٣,٨٪، مقابل ١٣,٢ مليار جنيه بمعدل ١٣,٣٪، لتبلغ مديونيته ١٢٧,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٩,٥٪ من إجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وزاد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بمقدار ٢,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,٥٪ مقابل ٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٤٢,٩ مليار جنيه، بنسبة ٣,٢٪ من إجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بصافى البنود الموازنة والذى يمثل مجموع حسابات رأس المال، وصافى المديونية والدائنية بين البنوك تجاه بعضها البعض وتجاه البنك المركزى، وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة. فقد كان له أثر إنكماشى على السيولة المحلية خلال سنة التقرير، حيث زاد رصيده السالب بمقدار ٣٤,٥ مليار جنيه، كمحصلة لانخفاض صافى الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٣٦,٥ مليار جنيه، وتدعيم حسابات رأس المال بمقدار ٣١,٣ مليار جنيه من جهة، وزيادة صافى المديونية والدائنية بين البنوك بمقدار ٣٣,٣ مليار جنيه من جهة أخرى .

أما صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى فقد تراجع بما يعادل ٣٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٢١,٨٪ ليصل إلى ما يعادل ١٢٣,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل تراجع بما يعادل ٩٥,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٧,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاء التراجع خلال سنة التقرير كمحصلة لانخفاض صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٣٧,٨ مليار جنيه (نتيجة لزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل ٤٧,٣ مليار وبما يفوق النمو فى أصوله الأجنبية الذى اقتصر على ٩,٥ مليار جنيه)، وزيادة صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٣,٤ مليار جنيه (تبعا لزيادة أصولها الأجنبية بما يعادل ٣,٦ مليار جنيه، والتزاماتها الأجنبية بما يعادل ٠,٢ مليار جنيه).

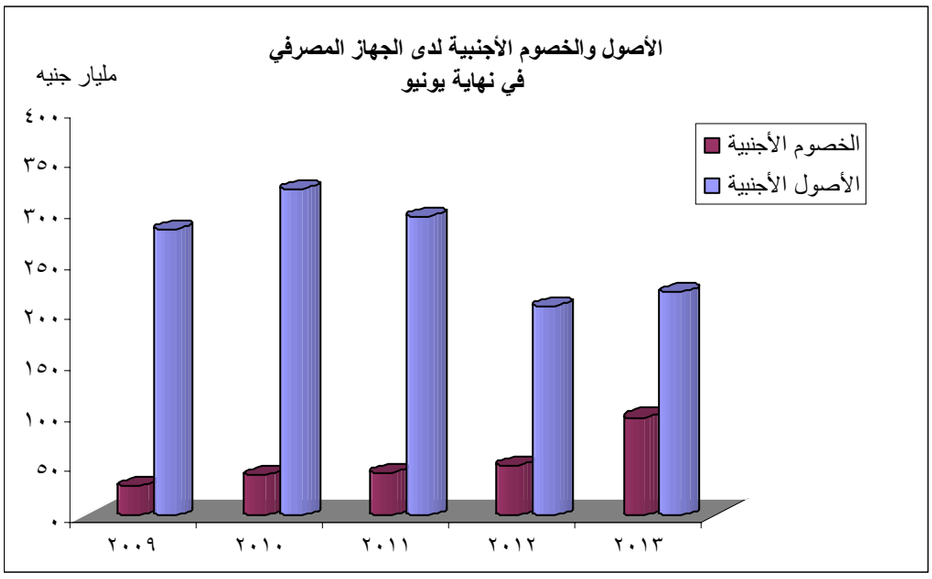

٥/٢ – نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزى المصرى الإشراف على البنوك العاملة فى مصر للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها وتقييم أدائها أخذاً فى الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التى يصدرها البنك المركزى المصرى. ومن بين هذه المعايير، الحدود الدنيا لنسب الإحتياطى والسيولة والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حـده، فضلا عن بعض المعايير النوعية والتى تكفل — بجانب ما تقدم– حسن أداء البنوك وضمان أموال المودعين مثل قواعد الحوكمة وكفاءة نظم المعلومات ومعايير اللياقة والملاءمة بالنسبة لمسئولى ومديرى القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد أوضحت تداعيات الأزمات العالمية الأخيرة أن التعليمات الموضوعة والسياسات الإصلاحية التى سبق وأن قام بها البنك المركزى بإعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها قد ساهمت إلى حد كبير فى استيعاب آثارها. كما قام البنك المركزى بمتابعة الأزمات التى شهدتها العديد من الدول، خاصة بمجموعة اليورو، عن كثب بما يمكن من اتخاذ القرارات السريعة — إذا ما استدعت الحاجة — لتفادى تداعياتها السلبية فى الوقت المناسب. هذا وقد اتخذ البنك المركزى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عدة خطوات لدعم التجارة والحفاظ على معاملات القطاع المصرفى وتدشين آليات تُدعم من السيولة وتشجيع التحويلات من الخارج ووضع ضوابط لاستيراد السلع الأساسية.

ونورد فيما يلى ما أصدره البنك المركزى من تعليمات إلى البنوك خلال فترة التقرير:–

- صدر قرار بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لحدود التوازن فى مراكز العملات لدى البنوك (على أن تلتزم البنوك بالحدود المقررة اعتباراً من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢).
- صدر قرار بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٣ بشأن وضع آلية لتحديد أولوية طلبات عملاء البنوك لشراء العملة الأجنبية من خلال الموارد المتاحة للبنوك، وكذا السماح للبنـوك بصـفة مؤقتـة بإعـادة تمويل العمليات الاستيرادية لعملائها من خلال منح حد تسهيلات مؤقـت بالعملـة الأجنبيـة لحين تدبير العملة.
- مد فترة استثناء عمليات استيراد اللحوم والدواجن بجميع أنواعها والسكر بجميع أنواعه مـن الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدى البالغ ٥٠٪ لمدة إضافية تنتهى فى آخر يونيو ٢٠١٤. كما صدر قرار بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٣ بمد الاستثناء من الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدى ليشمل مجموعة السلع التالية (الأدوية والأمصال والمواد الكيماوية الخاصة بها، ألبان الأطفال، المواد الغذائية (قمح– زيوت – حبوب)، الأعلاف (الذرة– الصويا– بـاقى المسـتلزمات)، (الأسـمدة والمبيدات الحشرية).
- صدر قرار بتاريخ ٤ فبرايـر ٢٠١٣ بشـأن مراعـاة البنـوك إعطـاء الأولويـة فـى تـدبير العملـة الأجنبية الخاصة بالعمليات الاستيرادية لكـل مـن (السـلع الغذائيـة الأساسـية والتموينيـة، الآلات ومعدات الإنتـاج وقطـع غيارهـا، السـلع الوسـيطة ومسـتلزمات الإنتـاج والخامـات، منتجات البترول ومشتقاته، الأدوية والأمصال والكيماويات الخاصة بها، الأسـمدة والمبيـدات الحشرية ومستلزماتها، الزيوت والشحوم الصناعية).

- كما صدر قرار بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٣ بشأن قيام البنك المركزى بمبادرة لدعم قطاع السياحة وبالأخص التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأنشطة محددة من خلال منحها فترة سماح بحد أقصى عام من تاريخ صدور التعليمات يتم خلالها ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة، أخذا فى الاعتبار ترك الحرية للبنوك لاتخاذ القرار المناسب لها فى هذا الشأن.

- وفى إطار تشجيع المصريين على تحويل مدخراتهم بالخارج إلى مصر لاستثمارها سواء بالنقد الأجنبى أو بالجنيه المصرى، تقرر بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٣ السماح للأفراد الطبيعيين المصريين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم من حساباتهم بالخارج إلى احد البنوك العاملة فى مصر اعتبارا من ١٠ فبراير ٢٠١٣ بإعادة تحويل نفس القيمة إلى الخارج باسم ذات الشخص الذى قام بالتحويل وذلك عند تصفية استثماراتهم فى مصر (سواء كليا أو جزئيا) بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك، على أن يقوم كل بنك بتسجيل التحويلات الواردة من عملائه اعتباراً من التاريخ المذكور.

- كما صدر قرار فى ١٣ مارس ٢٠١٣ بشأن تفعيل آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب مع تطويرها وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل أذون وسندات الخزانة بجانب الأسهم المسجلة بالبورصة المصرية.(تم العمل بهذه الآلية اعتبارا من ١٧ مارس ٢٠١٣).

- وضع ضوابط لإحكام الرقابة على ورود حصائل عمليات التصدير المتعلقة بالمنتجات الواردة بقرار وزير الصناعة والتجارة الخارجية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ١٨ ابريل ٢٠١٣.

- إصدار تعليمات إضافية لإحكام الرقابة على تنفيذ العمليات الاستيرادية التى تتم على قوة مستندات برسم التحصيل واردة باسم العميل، وضرورة قيام العميل فى مثل هذه الحالات بموافاة البنك بصورة طبق الأصل من استمارة الإفراج الجمركى ممهورة بأصل خاتم مصلحة الجمارك على أن يدرج بها اسم البنك الذى قام بتنفيذ العملية.

- تعديل واستحداث ضوابط مساهمة "البنك" فى صناديق أسواق النقد وصناديق الدخل الثابت للبنك، وحجم الأموال المستثمرة فى مجموع هذه الصناديق.

- ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفى.

- وضع خطة طوارىء للاحتفاظ بأرصدة نقدية تمكن البنك من الاستمرار فى عمليات الصرف والإيداع لمدة لا تقل عن ٥ أيام عمل، وتوفير الحد الأدنى للمبالغ الاحتياطية التى يجب أن تتوفر على الدوام فى كل فرع من فروع البنك وكذا مراكز النقدية الرئيسية.

- الموافقة من حيث المبدأ على تأسيس شركة النيل للتصنيف الائتمانى بهدف تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وخلال فترة إعداد التقرير:

- قام البنك المركزي بتخصيص حساب يحمل رقم ٣٠٦/٣٠٦ بكافة البنوك العاملة في مصر باسم (دعم مصر) لقبول الإيداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية.

- إعطاء الأولوية في تدبير العملات الأجنبية للعملاء الذين قاموا بالتنازل عن حصيلة النقد الأجنبى الخاص بهم اعتباراً من أول أغسطس ٢٠١٣ وذلك فى حدود ذلك القدر الذي تم التنازل عنه.
- التأكيد على قيام البنوك بتجنيب أي أوراق نقد غير مطابقة للمواصفات مع الحرص على عدم تداولها من جانبها أو من جانب أى من الشركات التي تقدم خدمات الفرز أو تغذية ماكينات الصرف نيابة عنها .
- توحيد مدد الإفصاح عن العملاء غير المنتظمين فى السداد لدى كل من البنك المركزى المصرى والشركة المصرية للاستعلام الائتمانى.

ونحو سعى البنك المركزى المستمر إلى تطوير الجهاز المصرفى والحفاظ على سلامته واستقراره من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، وفى ضوء ما أظهرته الأزمات المتتالية الأخيرة من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك وتعزيز دور الجهات الرقابية، فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن تعليمات حوكمة البنوك وبحيث تلتزم جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديها وفقاً لتلك التعليمات، على أن يقوم كل بنك بتطبيق التعليمات بحد أقصى أول مارس ٢٠١٢ بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر. وفى حالة تعذر الالتزام بأى مما ورد فى تلك التعليمات فإنه يتعين عرض الموضوع على البنك المركزى مصحوبا بمبررات قوية للنظر فيه.

وأهم ما ركزت عليه تعليمات الحوكمة المشار إليها ما يلى:-

- وجود تحديد واضح لمسئوليات والتزامات أعضاء المجلس مع تأكيد دور المجلس فى مساءلة الإدارة العليا.
- دور لجان المجلس وتشكيلها.
- الدور الاشرافى للمجلس على نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- وضع سياسات فعالة للمرتبات والمكافآت وكذلك سياسة إدارة التعارض فى المصالح.
- مبدأ الشفافية والإفصاح عن المعلومات الهامة غير المالية بخلاف المعلومات المالية.

وقد تم خلال فترة التقرير التأشير فى سجل البنوك بإضافة عدد (٧٩) عضو مجلس إدارة، وعدد (٤٢) مدير تنفيذى وفقاً لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، تطبيقاً لمعايير الكفاءة والملاءة "Fit and Proper" المعمول بها.

وفى ضوء ما تقضى به المادة ٣/٣٢ من القانون سالف الذكر بأن يعتمد محافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته النظام الأساسى للبنك وكل تعديل له، فقد تم خلال فترة التقرير تعديل بعض مواد النظام الأساسى لعدد (١٣) بنك.

كما تم خلال فترة هذا التقرير إضافة عدد (٧٨) فرع جديد لعدد (٢١) بنك وفقاً للضوابط الموضوعة من قبل البنك المركزى، والتى تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ونظم الرقابة الداخلية وقدرة وكفاءة نظم المعلومات بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة، فضلاً عن كفاية رؤوس أموالها بهدف ضمان مواجهة أفضل للمخاطر الناجمة عن الزيادة فى حجم النشاط. وفى ضوء

القواعد المنظمة لخدمات الدفع الالكترونية المعمول بها تم الموافقة لعدد (٩) بنوك على تقديم بعض الخدمات المصرفية الالكترونية خلال فترة هذا التقرير.

وفى إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى فى السوق المصرى، تتم الرقابة المكتبية وفقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد على شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العاملة فى مصر. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تم خلال فترة التقرير، صدور قرار محافظ البنك المركزى رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بالترخيص لعدد ١ شركة صرافة، كما تم إضافة عدد ٣١ فرع لشركات صرافة قائمة، وتم شطب فرع لشركة صرافة قائمة ليصبح اجمالى منافذ شركات الصرافة داخل الجمهورية ٥١٣ منفذا.

وفى مجال الخدمات السياحية يقوم البنك المركزى ـ وفقا لأحكام ذات القانون ـ بالترخيص للمحلات التجارية داخل الدوائر الجمركية بالمطارات بالبيع بالنقد الأجنبى بجانب الجنيه المصرى بهدف تغطية جانب من موارد الدولة من العملات الأجنبية وتشجيع السياحة. ويبلغ عدد المحلات المرخص لها بذلك فى نهاية فترة إعداد التقرير (٨٢) محلاً. كما يبلغ عدد المحلات المرخص لها بالبيع بنظام الأسواق الحرة فى نهاية ذات الفترة (٢٧) محلاً.

يقوم البنك المركزى المصرى بالموافقة للبنوك على المساهمة فى تأسيس صناديق استثمار بأنواعها، وقد تمت الموافقة لبنكين خلال فترة التقرير على السير فى إجراءات تأسيس صندوقى استثمار جديدين. كما يتم فى إطار تشجيع الأفراد الطبيعيين على الادخار الموافقة للبنوك العاملة فى مصر بإصدار أنظمة ادخارية ذات آجال ثلاث سنوات فأكثر تتمتع ببعض المزايا بهدف تمكين البنوك من رفع عائدها للعملاء بالمقارنة بأسعار العوائد ذات الأجل القصير، حيث تمت الموافقة على قيام البنوك بإصدار أوعية ادخارية جديدة وكذا الموافقة على إجراء بعض التعديلات على القائم منها بهدف زيادة حجم المدخرات متوسطة وطويلة الأجل لمساعدة البنوك فى تمويل المشروعات الإنتاجية والصناعية.

وانطلاقا من رغبة البنك المركزى المصرى فى تدعيم نظام "المتعاملون الرئيسيون" الصادر بشأنه قرار السيد وزير المالية رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٠٢ واتخاذ كافة السبل لإنجاحه لما له من آثار ايجابية على سوق الأوراق المالية الحكومية بما يسمح باختيار عدد من البنوك تتعهد بتغطية الاكتتاب فى الإصدارات الأولية لتلك الأوراق والتعامل عليها بنشاط فى السوق الثانوية، فقد تم تجديد الترخيص بمزاولة نشاط المتعاملون الرئيسيون لعدد (١٥) بنك فى ضوء التزام تلك البنوك بالضوابط التى حددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بقراره بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٢.

نود الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه خلال فترة التقرير استمرت الرقابة الميدانية بالبنك المركزى فى أداء الدور المنوط بها فى التفتيش على البنوك من خلال مجموعات التفتيش وفقاً للخطة الموضوعة وذلك بغرض التأكد من قوة وسلامة المراكز المالية للبنوك وتأكيد ضمان وحماية كافة أموال المودعين لديها وهو ما استلزم تطوير أسلوب الفحص بحيث يتم التفتيش على أساس تقدير حجم المخاطر التى قد يتعرض لها البنك ومدى قدرة الإدارة على مواجهة تلك المخاطر ومدى كفاية معيار رأس المال بالبنوك المختلفة وفقا لمتطلبات بازل II. وقد ساهم ذلك فى تحسين إدارة المخاطر لدى العديد من البنوك وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات لديها وتعزيز نظم الضبط والرقابة الداخلية والاهتمام بجودة عمليات منح ومتابعة الائتمان وبما يحد من حجم الديون غير المنتظمة.

كما يتم العمل وفقا لنظام التخصص فى الفحص، حيث يقوم بذلك مفتشون متخصصون فى النشاط مثل التجزئة المصرفية ومخاطر السوق ونظم المعلومات مما يعطى الفحص مزيداً من العمق والفاعلية. كما تم تأسيس مكتب فنى لقطاع الرقابة الميدانية وذلك بهدف تقديم الدعم الفنى للقطاع فيما يتعلق بأعماله.

هذا ومن ناحية أخرى يقوم قطاع الرقابة الميدانية باستكمال دوره الرقابى فى متابعة البنوك فى مجال تحويل الأموال للخارج فى إطار التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزى بهدف المحافظة على احتياطى الدولة من النقد الأجنبي.

٦/٢- تطوير القطاع المصرفى

أنهى البنك المركزى المصرى برنامج تطوير القطاع المصرفى والذى استمر لمدة ثمانية سنوات، حيث تم تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين الأولى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤ وانتهت فى ٢٠٠٨، وامتدت الثانية من ٢٠٠٩ وانتهت فى مارس ٢٠١٢. وقد استهدفت المرحلة الثانية من البرنامج رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به فى الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومى، والإسهام فى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وفيما يلى أهم المحاور التى ارتكزت عليها هذه المرحلة:

- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، البنك العقارى المصرى العربى، بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى).

- المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلى المصرى، مصر، والقاهرة)، والتى أظهرت تحسن معدلات أدائها وأنها قد بدأت بالفعل تجنى ثمار المرحلة الأولى من خطة التطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفى. كما تم خلال المرحلة الثانية من تلك الخطة استكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءة أداء تلك البنوك فى مجالات الوساطة المالية، إدارة المخاطر، الموارد البشرية والحاسب الآلى لضمان استمرارية تحسن معدلات أدائها المالى والتنافسى.

- تنفيذ تطبيقات بازل II فى البنوك المصرية لتصبح جزءاً من الإطار الرقابى المصرى وذلك للأسباب التالية:
  - تعزيز إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالى ضمان الاستقرار المصرفى.
  - إدارة رأس المال بكفاءة أكبر بما يؤدى إلى مواجهة المخاطر الحقيقية.
  - مواكبة أفضل الممارسات الدولية بما يساعد على تحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى.

وفى إطار العمل على تنفيذ تطبيقات بازل II، تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزى الأوروبى وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق مقررات بازل II بالقطاع المصرفى. وارتكزت إستراتيجية البنك المركزى المصرى فى تطبيق تلك المقررات، والتى تم إعلانها للبنوك المصرية والأطراف ذوى العلاقة بالشأن المصرفى فى اجتماع موسع عقد فى أكتوبر ٢٠٠٩، على مبدأين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان

تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفى لتلك المقررات. ووفقا للإستراتيجية المنوه عنها تم العمل على تطبيق تلك المقررات بصورة تدريجية من خلال أربعة مراحل استهدفت تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص بالبنك المركزى ووضع إستراتيجية التطبيق، والتنسيق المكثف مع الجهاز المصرفى من خلال طرح أوراق للمناقشة تتعلق بأهم الموضوعات واختيار أفضل وأنسب الأساليب للتطبيق فى مصر، فضلا عن تناول التعليمات الرقابية المناسبة والمتعلقة بتطبيق مقررات بازل II، أخذا فى الاعتبار دراسة الجوانب القانونية مع وضع خطط تصحيحية تتناسب ونوعيات البنوك وفقا لنتائج المحاكاة بالنسبة لكل بنك على حده.

ونظراً لأن اتفاقية بازل تتطور وتتغير لتواكب تحديات السوق المصرفية العالمية، فمن المتوقع تطبيق بازل III عالميا فى السوق المصرفية العالمية بصورة كاملة و نهائية بحلول عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزى المصرى بوضع تطبيقات بازل III فى الاعتبار خلال الإعداد لتطبيقات بازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفى المصرى فى المستقبل.

وفى إطار تطبيق المقررات المشار إليها بعاليه،قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وذلك مع ضرورة مراعاة ما يلى:

- تلتزم البنوك العاملة فى مصر – فيما عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار)، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيسرى عليها الضوابط الواردة بالتعليمات الرقابية، فيما عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها آنفا.

- ويتعين على البنوك العاملة فى مصر الالتزام بتطبيق الضوابط الواردة بتلك التعليمات اعتبارا من **ديسمبر ٢٠١٢** وذلك بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية فى آخر ديسمبر من كل عام، **واعتبارا من يونيو ٢٠١٣** بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية فى آخر يونيو من كل عام، على أن تحدد فترة انتقالية لمدة أقصاها ستة أشهر يتم خلالها قيام البنوك بتقديم بياناتها وفقا للضوابط السابق صدورها بشأن معيار كفاية رأس المال إلى جانب الضوابط الجديدة بالتوازى وذلك حتى يتم التأكد من سلامة الأنظمة بما يضمن صحة البيانات.

ومن المقرر – إن شاء الله – أن تصدر التعليمات الخاصة بنظم الرقابة الداخلية بالبنوك خلال عام ٢٠١٣. أما بالنسبة لمخاطر المحور الثانى من مقررات بازل، والمتمثلة فى مخاطر التركز والسيولة وسعر الفائدة فى المحفظة البنكية فسوف تصدر التعليمات الخاصة بها بعد التأكد من استيعاب السوق للتعليمات التى صدرت مؤخرا والمتعلقة بالمحور الأول (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال).

- تبنى مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الصدد قرر البنك المركزى المصرى إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطى البالغة ١٤٪ (تم تخفيضها إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪ خلال الربع الأول والثانى من عام ٢٠١٢ على التوالى)، وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية مباشرة. وجدير بالذكر أن عدم كفاية المعلومات والبيانات الإحصائية الحديثة والشاملة والتي يمكن الاعتماد عليها، يعد أحد أهم

المعوقات التي تواجه تطوير وتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعليه فقد قام البنك المركزى المصرى والمعهد المصرفى بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء مسح ميدانى بأسلوب الحصر الشامل لتلك المنشآت بمحافظات الجمهورية على مراحل. وجدير بالذكر أنه قد تمت تغطية جميع المحافظات حتى ديسمبر ٢٠١١، كما تم تدشين قاعدة البيانات الكترونياً على الواصل الالكترونى للمعهد المصرفى فى خلال شهر فبراير ٢٠١٢.

٧/٢- إدارة سوق الصرف و الاحتياطيات الدولية

١/٧/٢- سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى

أداء سوق الصرف وتطورها

فى إطار حرص البنك المركزى على تعزيز كفاءة سوق الصرف الأجنبى، قرر البنك استحداث آلية جديدة من خلال قيامه بطرح عطاءات دورية لشراء أو بيع الدولار الأمريكى FX Auctions تتقدم إليها البنوك بعروضها. وقد بدأ العمل بهذه الآلية اعتبارا من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، بهدف تنظيم العمل فى سوق الصرف الأجنبى وترشيد استخدام الاحتياطيات الدولية بعد وصولها إلى الحد الحرج. وتعد الآلية الجديدة مكملة ومساندة لنظام الإنتربنك الدولارى. وبالإضافة إلى ذلك أصدر البنك المركزى قرارات تهدف إلى تدعيم الثقة لدى المستثمرين المصريين والأجانب، حيث صدر فى ٤ فبراير ٢٠١٣ قرار يسمح للأفراد المصريين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم من حساباتهم بالخارج إلى أحد البنوك في مصر بإعادة تحويل نفس القيمة للخارج. كما صدر فى ١٣ مارس ٢٠١٣ قراراً بإعادة تفعيل آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب وصندوق الاستثمارات الأجنبية مع تطويرها وتوسيع نطاق تغطيتها بحيث تشمل أذون وسندات الخزانة بجانب الأسهم المسجلة بالبورصة المصرية.

وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٧,٠٠٩٤ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقابل ٦,٠٥٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بانخفاض فى قيمة الجنيه بلغ معدله ١٣,٦٪. وأثناء إعداد التقرير بلغ سعر صرف الدولار ٦,٨٧٧٤ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣، وبذلك يبلغ معدل الارتفاع فى قيمة الجنيه المصرى ١,٩٪ عن نهاية يونيو ٢٠١٣.

وقد بلغ حجم التعامل فى سوق الإنتربنك الدولارى ١٨,٠ مليار دولار خلال سنة التقرير مقابل ٣٦,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة بانخفاض بلغ معدله نحو ٥٠٪، وليصل بذلك اجمالى التعامل بالسوق إلى ٣٥٥,٤ مليار دولار منذ بداية عملها فى نهاية ٢٠٠٤ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن الانخفاض الحاد فى حجم التعامل فى سوق الانتربنك، بدأ يظهر بوضوح منذ النصف الثانى من سنة التقرير،مع تطبيق آلية العطاءات الدورية FX Auctions المقدمة من البنك المركزي فى نهاية ديسمبر٢٠١٢. وقد بلغ حجم التعامل بآلية FX Auctions نحو ٣,١٨ مليار دولار خلال النصف الثانى من سنة التقرير، كما هو موضح فى الرسم البيانى التالى:

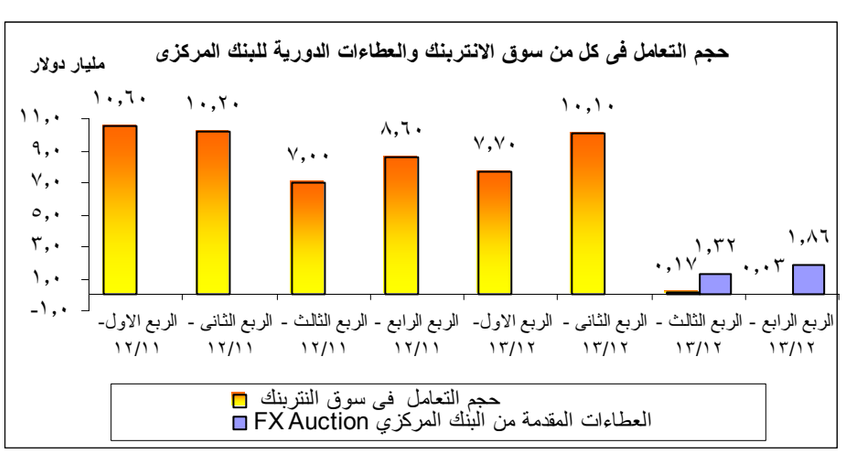

٢/٧/٢- الاحتياطيات الدولية

تراجع صافى الاحتياطيات الدولية بنحو ٠,٦ مليار دولار بمعدل ٣,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ليصل إلى ١٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل ١٥,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢. ويغطى ذلك الصافى ٣,١ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وخلال فترة إعداد التقرير، زاد صافى الاحتياطيات الدولية ليبلغ ١٧,٨ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٣، وبما يغطى ٣,٩ شهر من الوردات السلعية.

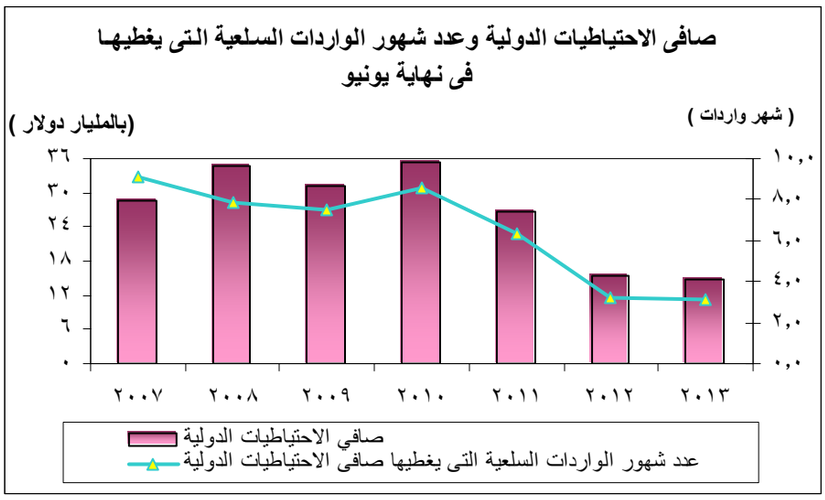

٨/٢- الدين العام المحلى والدين الخارجى

١/٨/٢ – الدين العام المحلى

بلغ رصيد الدين العام المحلى* ١٥٢٧,٤مليار جنيه أو ما نسبته ٨٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق الجارى فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مسجلا زيادة قدرها ٢٨٩,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

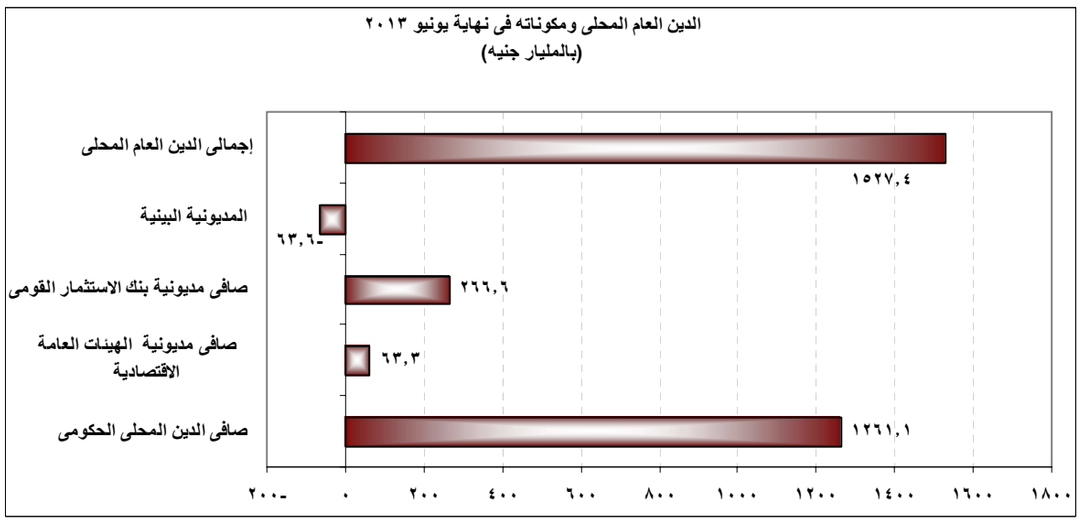

* يتضمن رصيد الدين العام المحلى كل من صافى الدين المحلى الحكومى، وصافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية، وصافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

١/١/٨/٢– صافى الدين المحلى الحكومى

ارتفع صافى رصيد الدين المحلى المستحق على الحكومة بنحو ٢٧٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ليصل إلى ١٢٦١,١ مليار جنيه بما نسبته ٧١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ١٩١,١ مليار جنيه، وما أسفر عنه التغير في صافى رصيد حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي من رصيد دائن قدره ٦٦,٥ مليار جنيه خلال السنة المذكورة (نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ٨٤,٩ مليار جنيه، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ١٨,٤مليار جنيه)، وزيادة الاقتراض من جهات محلية أخرى بنحو ١٢,٣ مليار جنيه، وزيادة قيمة المصدر من شهادة المصري الدولارية بنحو ١,٢ مليار جنيه. هذا في حين تراجعت التسهيلات الائتمانية من صندوقي التأمين الإجتماعى بمقدار ٠,٥ مليار جنيه.

صافى الدين المحلى الحكومى

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٢		يونيو٢٠١٣		التغيـــر (–) + ٢٠١٣/٢٠١٢
	قيمة	٪	قيمة	٪	
صافى الدين المحلى الحكومى	**٩٩٠,٥**	**١٠٠,٠**	**١٢٦١,١**	**١٠٠,٠**	**٢٧٠,٦**
– **الأرصدة من السندات والأذون** +	**١٠٧٨,٢**	**١٠٨,٩**	**١٢٦٩,٣**	**١٠٠,٧**	**١٩١,١**
. سندات	٦٦٩,٦	٦٧,٦	٧٨٦,٠	٦٢,٤	١١٦,٤
منها : المتداول بالبورصات	٢٧٨,٨	٢٨,١	٣٢١,١	٢٥,٥	٤٢,٣
. أذون على الخزانة العامة	٤٠٨,٦	٤١,٣	٤٨٣,٣	٣٨,٣	٧٤,٧
– **تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى**	**١,٧**	**٠,٢**	**١,٢**	**٠,١**	**(٠,٥)**
– **اقتراض من جهات أخرى**	**١٣,٠**	**١,٣**	**٢٥,٣**	**٢,٠**	**١٢,٣**
– **شهادة المصرى الدولارية**	**٠,٢**	**٠,٠**	**١,٤**	**٠,١**	**١,٢**
– **صافى أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى**	**–١٠٢,٦**	**–١٠,٤**	**–٣٦,١**	**–٢,٩**	**٦٦,٥**
. التسهيلات	٦٢,٢	٦,٢	١٤٧,١	١١,٦	٨٤,٩
. الودائع (–)	١٦٤,٨	١٦,٦	١٨٣,٢	١٤,٥	١٨,٤
صافى الدين المحلى الحكومى/الناتج المحلى الإجمالى (٪)	**٦٢,٩**		**٧١,٩**		

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى

النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه.

+ تشمل السندات على الخزانة العامة، وسندات الإسكان ، والسندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية، ونسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية، وحيازة المؤسسات المالية (الجهاز المصرفى وقطاع التأمين) المقيمة فى مصر من السندات المطروحة فى الخارج، وسندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار إلى الخزانة العامة.

وجـــاءت الزيـــادة في رصيد السندات الحكوميـــة والأذون البالغـــة ١٩١,١ مليـار جنيـه، محصلة لما يلى:

أ- ارتفاع رصيد السندات الحكومية بما قيمتـه ١١٦,٤ مليـار جنيـه ليبلـغ ٧٨٦,٠ مليـار جنيـه فـى نهاية يونيو ٢٠١٣، وذلك كمحصلة لما يلي:

١- زيادة رصيد السندات الصادرة على الخزانة المصرية بما قيمته ٤٤,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ تمثلت في:

- إصدار الدفعـة التاسعة والسبعون في ٧ مايو ٢٠١٣ بمقدار ٠,٥ مليار جنيه لمـدة ٣ سـنوات وبعائد ١٤,٨٣٠٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٢,٣ مليار جنيـه (٠,٦ مليـار جنيـه في مايو ٢٠١٣، ١,٧ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٣) بنفس شروط إصدارها ليصـبح إجمـالي قيمتها ٢,٨ مليار جنيه.

- إصدار الدفعة الثمانون فى ١٤ مايو ٢٠١٣ بمقـدار ٠,٥ مليـار جنيـه لمـــدة ٥ سـنوات وبعائد ١٥,٩٥٠٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٢,١ مليـار جنيـه (١,٠ مليـار جنيـه في مايو ٢٠١٣، ١,١ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٣) بـنفس شـروط إصـدارها ليصـبح إجمـالي قيمتها ٢,٦ مليار جنيه.

- إصدار الدفعة الواحد والثمانون فى ٢١ مايو ٢٠١٣ بمقدار ٠,٣ مليار جنيـــه لمـــدة ٧ سنوات وبعائد ١٥,٩٠٠٪ سنويا. وتمت زيادتها بمقـدار ١,٥ مليـار جنيـه فـى يونيـو ٢٠١٣ بنفس شروط إصدارها ليصبح اجمالى قيمتها ١,٨ مليار جنيه.

- زيادة الدفعة الثانية والستون والسـابق إصـدارها فـى ٢٥ أكتـوبر ٢٠١١ لمـدة ٧ سـنوات وبعائد ١٤,٥٪ سنويا بمقدار ١,٥ مليـار جنيـه في ابريـل ٢٠١٣ بـنفس شـروط إصـدارها ليصبح إجمالي قيمتهـــا ٥,٤ مليار جنيه.

- زيادة الدفعة الثالثة والستون والسابق إصدارهـــا في ٢٥ أكتـوبر ٢٠١١ لمـدة ٥ سـنوات وبعائد ١٤,٢٥٪ سنوياً بمقدار ٢,٠ مليار جنيه في ابريـل ٢٠١٣ بـنفس شـروط إصـدارها ليصبح إجمالي قيمتها ٨,٨ مليار جنيه.

- زيادة الدفعة الثامنة والسبعون السابق إصدارها فى يناير ٢٠١٣ لمدة ١٠ سنوات وبعائـد ١٦,٣٠٠٪ سنويا بمقدار ٢,٠ مليار جنيه (٠,٥ مليار جنيه فى ابريل، ٠,٥ مليار جنيـه فى مايو، ١,٠ مليار في يونيو ٢٠١٣) بنفس شروط إصدارها ليصبح إجمـالي قيمتهـا ٥,٥ مليار جنيه.

- إصدار ما قيمته ٦٧,٧ مليار جنيه من سندات الخزانة المصرية خلال الفترة يوليو/مـارس من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

- حلول أجل استحقاق السندات الصادرة على الخزانة المصـرية بقيمـة ٣٥,٥ مليـار جنيـه (الدفعة الثالثة والأربعون في ١٢ أغسطس ٢٠١٢ بقيمة ٦,٠ مليار جنيه، والدفعة الثامنة عشر في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢ بقيمة ٦,٠ مليار جنيه، والدفعة التاسعة والأربعون بقيمـــة

٨,٠ مليار جنيه، والدفعة الثالثة والعشرون بقيمة ٦,٠ مليار جنيه، والدفعة الثانية والخمسون بقيمة ٩,٥ مليار جنيه).

٢- إصدار سند على الخزانة العامة بمقدار ٦٠,٠ مليار جنيه في ٢٤ يونيو ٢٠١٣ لمدة ٣ سنوات بعائد ١٥,٤٤٪ سنويا لتغطية جزء من العجز النقدي طرف البنك المركزي المصري.

٣- زيادة رصيد سندات صندوقي التأمينات الاجتماعية بنحو ١٥,٥ مليار جنيه لإصدار سندات جديدة في ٢٠١٢/٧/١، ويمثل جانب من مستحقات صندوقي التأمين الاجتماعى طرف وزارة المالية.

٤- التزام الحكومة بسداد مديونية قيمتها ٢,٦ مليار جنيه لصالح هيئة المجتمعات العمرانية نيابة عن شركة بروه للإستثمار العقاري، مقابل حصولها على هذه القيمة نقداً خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

٥- زيادة رصيد السندات المطروحة في الخارج بالدولار الأمريكي بما يعادل ١,٧ مليار جنيه .

٦- تراجع رصيد السندات المطروحة في الخارج بالجنيه المصري بمقدار ٤,٣ مليار جنيه بحلول أجل استحقاقها فى يوليو ٢٠١٢.

٧- حلول أجل استحقاق السندات الصادرة بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام في ٣١ مارس ٢٠١٣ بمقدار ٤,٠ مليار جنيه.

ب — ارتفاع الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بنحو ٧٤,٧ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٤٨٣,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ وذلك كمحصلة لما يلى:

- ارتفاع رصيد الأذون على الخزانة العامة باليورو، السابق إصدارها خلال الفترة يوليو / ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ليصل إلى ما يعادل نحو ١٠,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ نتيجة لتغير أسعار الصرف.
- زيادة الرصيد القائم من الأذون على الخزانة العامة الصادرة بالدولار الأمريكي بما يعادل ١١,٧ مليار جنيه، ليصل إلى ما يعادل ٤٦,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣.
- زيادة الرصيد القائم من الأذون على الخزانة العامة الصادرة بالجنيه المصري بنحو ٥٢,٥ مليار جنيه ليصل إجمالية لنحو ٤٢٥,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

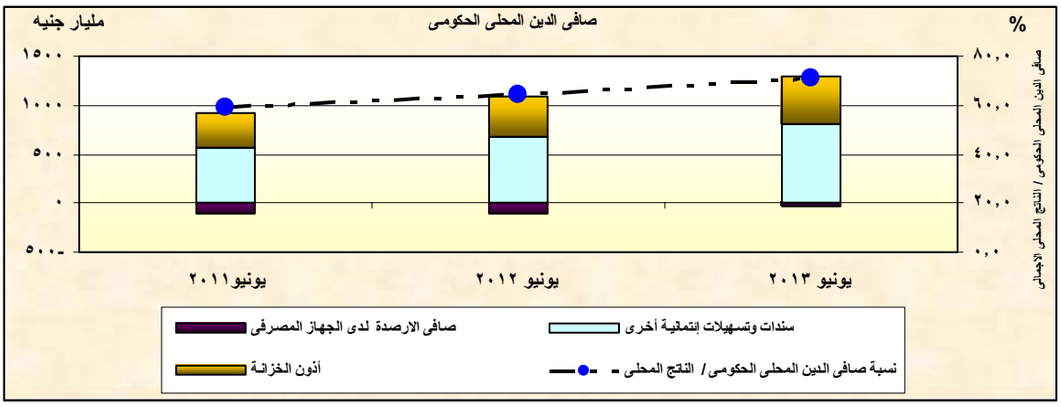

٢/١/٨/٢– صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

ارتفع صافى المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٠,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ليبلغ ٦٣,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لزيادة صافى اقتراضها من الجهاز المصرفي بنحو ١,٥ مليار جنيه (والذي يرجع أساسا إلى زيادة مطلوباتها بمقدار ٦,١ مليار جنيه، وزيادة ودائعها بنحو ٤,٦ مليار جنيه)، وتراجع اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١,٣ مليار جنيه.

٣/١/٨/٢– صافى مديونية بنك الاستثمار القومي

بلغ صافى مديونية بنك الاستثمار القومي (قبل طرح المديونية البينية)، نحو ٢٦٦,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ وبزيادة قدرها نحو ١٥,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وجاءت هذه الزيادة انعكاسا لزيادة إجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار ١٤,٧ مليار جنيه ليصل إلى ٢٦٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، فضلاً عن تراجع ودائعه لدى الجهاز المصرفى بمقدار ٠,٩ مليار جنيه.

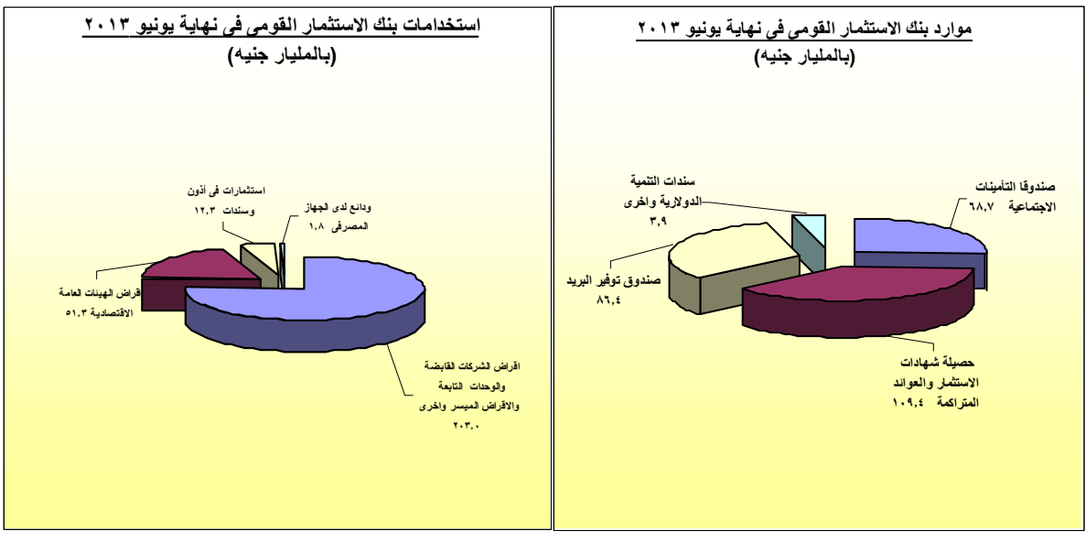

٤/١/٨/٢- المديونية البينية

بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الإستثمار القومي، نحو ٦٣,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل ٦٦,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٢. فقد بلغت القروض الممنوحة من بنك الاستثمار لتلك الهيئات نحو ٥١,٣ مليار جنيه بإنخفاض قدره ١,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، وبلغت استثمارات البنك في الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) ١٢,٣ مليار جنيه بتراجع ١,٦ مليار جنيه خلال السنة المذكورة.

٥/١/٨/٢- أعباء خدمة الدين

فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين العام المحلى بالموازنة العامة للدولة، فقد بلغت ٢٠٣,١ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، بزيادة قدرها ٨٠,٩ مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويعزى الجزء الأكبر من تلك الزيادة إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة خلال السنة بنحو ٤٢,١ مليار جنيه لتبلغ ١٤٣,١ مليار جنيه. كما زادت الأقساط التى تم سدادها بنحو ٣٨,٨ مليار جنيه ليصل رصيدها إلى ٦٠,٠ مليار جنيه. وقد ارتفعت بذلك نسبة أعباء خدمة الدين العام المحلى بالموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى لتبلغ ١١,٦٪ مقابل ٧,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وزادت أيضا نسبة هذه الأعباء إلى إجمالى الإيرادات العامة بقطاع الموازنة العامة لتصل إلى ٥٨,٠٪ ، مقابل ٤٠,٢٪.

٢/٨/٢- الدين الخارجى *

ارتفع رصيد الدين الخارجى القائم (العام والخاص) بكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكى بنحو ٨,٨ مليار دولار ليبلغ نحو ٤٣,٢ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٣، (مقابل نحو ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢). ويأتى هذا الارتفاع كمحصلة للآتى:

- زيادة صافى الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات ليرتفع رصيد الدين بنحو ٩,٣ مليار دولار.
- تراجع سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار وهو ما ترتب عليه تراجع رصيد الدين بنحو ٥٢٧,٨ مليون دولار.

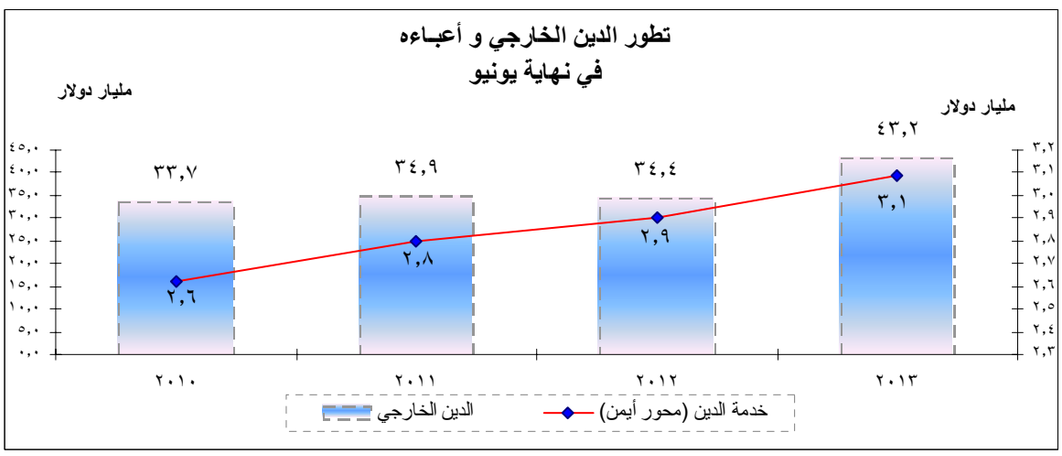

* تعد تركيبة الدين الخارجى لمصر بحسب عملات سداد القروض والالتزامات الخارجية من المؤشرات الرئيسية التى يستخدمها البنك المركزى فى تحديد هيكل الاحتياطيات الدولية وفقا للعملات.

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجى (متوسط وطويل الأجل)، فقد ارتفع إجمالى مدفوعات خدمة الدين الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بنحو ١٨٥,٥ مليون دولار لتصل إلى نحو ٣,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك الارتفاع إلى زيادة المسدد من الأقساط بمقدار ٢٠٠,٥ مليون دولار ليصل إلى ٢,٤ مليار دولار من ناحية، وانخفاض العوائد المدفوعة بنحو ١٥,٠ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٤٣,٣ مليون دولار من ناحية أخرى.

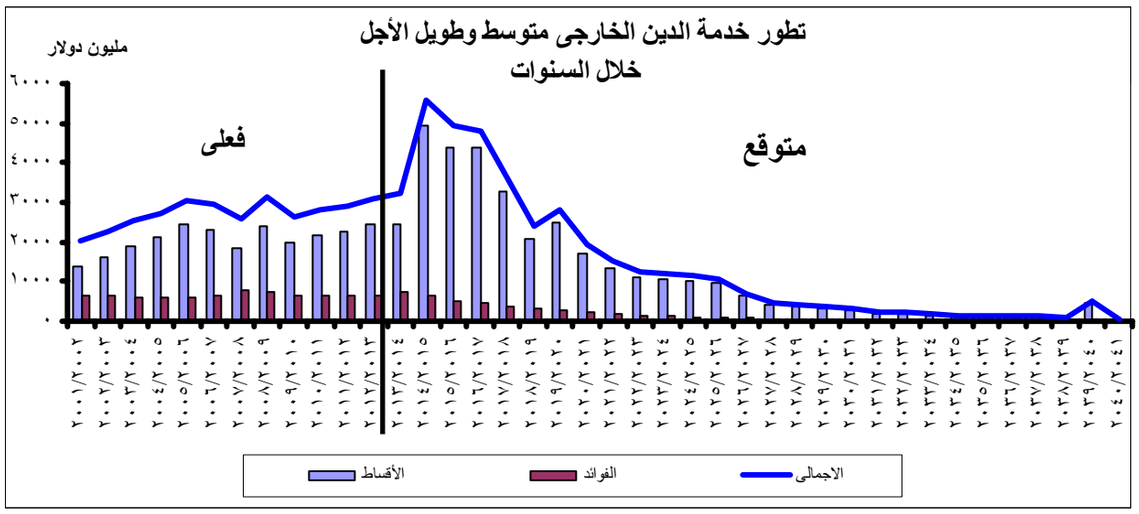

بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام (ديون رسمية) نحو ٤١,٩ مليار دولار وهى تمثل الغالبية العظمى بنسبة ٩٧,٠٪ من اجمالى الدين الخارجى، بينما اقتصرت مديونية القطاع الخاص على نحو ١,٣ مليار دولار بنسبة ٣,٠٪ من الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

ونورد فيما يلى عرضا تفصيليا للدين الخارجى متضمنا:

١– هيكل الدين.
٢– القطاعات المدينة.
٣– أهم العملات
٤– أهم الدول والجهات الدائنة.

١– هيكل الدين الخارجى

يتضح من تحليل المديونية الخارجية وفقا لآجال الاستحقاق الأصلية، أن الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) بلغت نحو ٣٦,٢ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بما يمثل ٨٣,٧٪ من اجمالى الدين الخارجى (منها ٣٠,٩ مليار دولار ديون طويلة الأجل، و ٥,٣ مليار دولار ديون متوسطة الأجل). فى حين مثلت الديون قصيرة الأجل ١٦,٣٪ من اجمالى الدين الخارجى أى نحو ٧,٠ مليار دولار.

– ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٣,٦ مليار دولار (تمثل ٣١,٦٪ من اجمالى الدين) للدول أعضاء نادى باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين، فى حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء فى نادى باريس نحو ٢,٤ مليار دولار (بنسبة ٥,٥٪ من اجمالى الدين) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

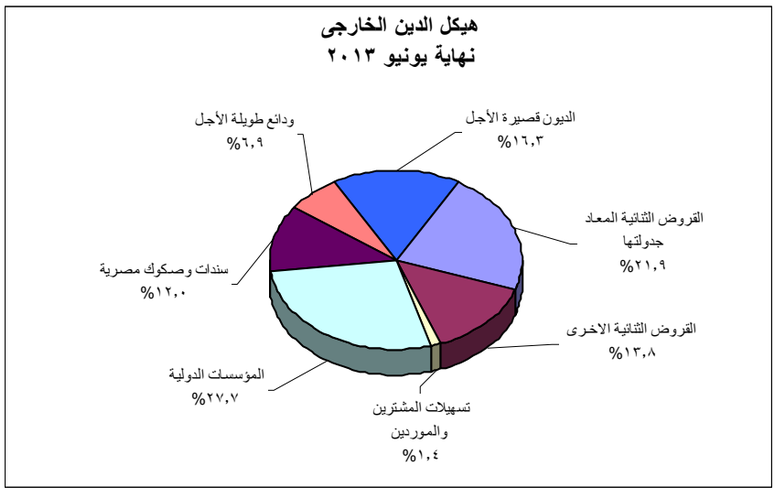

- بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية فى نهاية يونيو ٢٠١٣ نحو ١٢,٠ مليار دولار (بما يمثل ٢٧,٧٪ من إجمالى رصيد الدين (يستحق ٩٩,٩٪ منها على القطاع العام).

- بلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين) نحو ٥,٢ مليار دولار (بنسبة ١٢,٠٪ من إجمالى الدين الخارجى) ويشمل ذلك:

  - سندات حكومية مضمونة بمقدار ١,٣ مليار دولار مصدرة فى سبتمبر ٢٠٠٥ وتستحق فى سبتمبر ٢٠١٥.
  - سندات سيادية مصدرة فى الخارج فى أبريل ٢٠١٠ بلغ رصيدها ٩٠٨,٦ مليون دولار وتستحق على شريحتين بحلول عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠.
  - سندات حكومية* مصدرة فى الخارج بقيمة ٥٠٠ مليون دولار إصدار يونيو ٢٠١٢ وتستحق فى يونيو ٢٠١٧.
  - أذون متوسطة الأجل بنحو ٢,٥ مليار دولار تم إصدارها فى مايو ٢٠١٣ لأجل ١٨ شهر.

- هذا فى حين بلغت ودائع الدول العربية طويلة الأجل لدى البنك المركزى المصرى نحو ٣,٠ مليار دولار بنسبة ٦,٩٪ من إجمالى الدين الخارجى.

- وبلغت الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص ١٧,٣ مليون دولار.

- أما بالنسبة لرصيد الدين قصير الأجل (١٦,٣٪ من الإجمالى) فقد ارتفع ليصل الى ٧,٠ مليار دولار، بنسبة ١٦,٣٪ من إجمالى الدين الخارجى (٨١,٩٪ منه يستحق على القطاع العام)، وجاء ذلك محصلة لزيادة ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمقدار ٤,٤ مليار دولار لتبلغ ٥,٣ مليار دولار (متضمنة ودائع الدول العربية لدى البنك المركزى)، فى حين انخفضت التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ١١,٨٪ لتصل إلى ١,٧ مليار دولار.

---

* مصدرة من قبل وزارة المالية لصالح صندوق التنمية السعودى.

٢- الدين الخارجى حسب القطاعات المدينة

يشير هيكل توزيع الدين الخارجى وفقاً للقطاعات المدينة، إلى أن ديون الحكومة المركزية ظلت تمثل القدر الأكبر، رغم انخفاض أهميتها النسبية من ٧٤,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢ لتصل الى ٦٥,٩٪ من اجمالى الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١٣، تليها السلطة النقدية التى ارتفعت أهميتها النسبية من ٧,٥٪ الى ٢٠,٩٪، ثم ديون القطاعات الأخرى بنسبة ٩,٥٪ فالبنوك بنسبة ٣,٧٪.

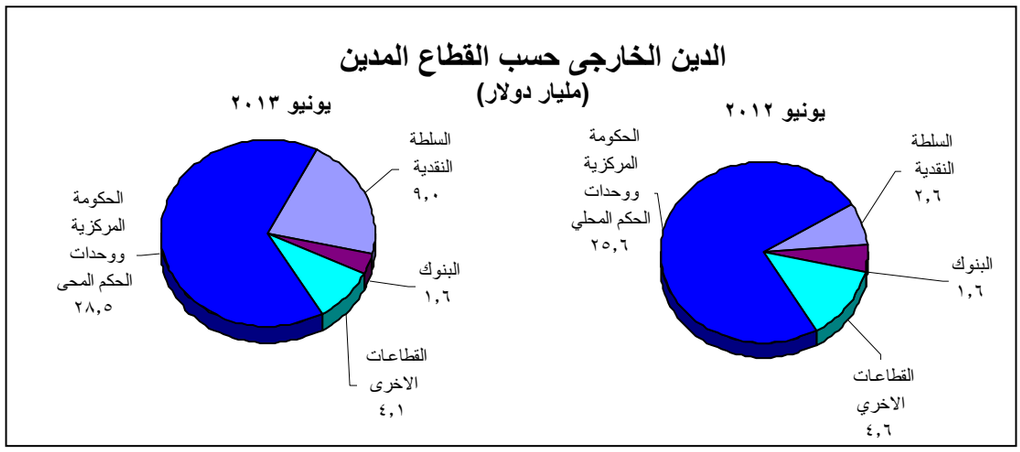

يتضح من توزيع الدين الخارجى وفقا للقطاعات المدينة في نهاية يونيو ٢٠١٣، ارتفاع رصيد الدين الخارجى المستحق على كل من الحكومة المركزية بنحو ٢,٩ مليار دولار ليصل إلى نحو ٢٨,٥ مليار دولار، وعلي السلطة النقدية (البنك المركزى) بمقدار ٦,٥ مليار دولار ليصل إلى نحو ٩,٠ مليار دولار (نتيجة لزيادة ودائع الدول العربية لدى البنك المركزى)، فى حين انخفض الدين المستحق علي البنوك بنحو ٢٤,٥ مليون دولار ليبلغ ١,٦ مليار دولار، وعلى القطاعات الأخرى بنحو٤٧٤,٠ مليون دولار ليبلغ نحو ٤,١ مليار دولار.

٣- الدين الخارجى حسب العملات

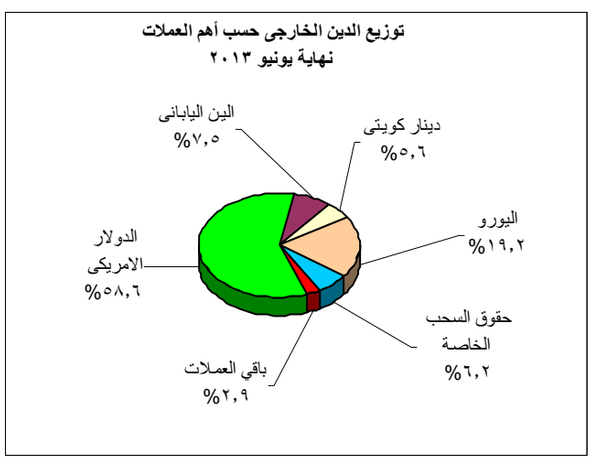

يعكس توزيع الدين الخارجى حسب العملات الرئيسية المكونة له، استحواذ الدولار الأمريكى على النصيب الأكبر من إجمالى المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٥٨,٦٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكى تستحق لمؤسسات ودول دائنة بخلاف الولايات المتحدة. ويحتل اليورو المركز الثانى بما نسبته ١٩,٢٪، فالين اليابانى (٧,٥٪)، يليه حقوق السحب الخاصة (٦,٢٪)، ثم الدينار الكويتى (٥,٦٪) وتمثل هذه العملات مجتمعة بخلاف الدولار ما نسبته ٣٨,٥٪ من الاجمالى، بينما تستحوذ باقى العملات على ٢,٩٪.

٤- الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

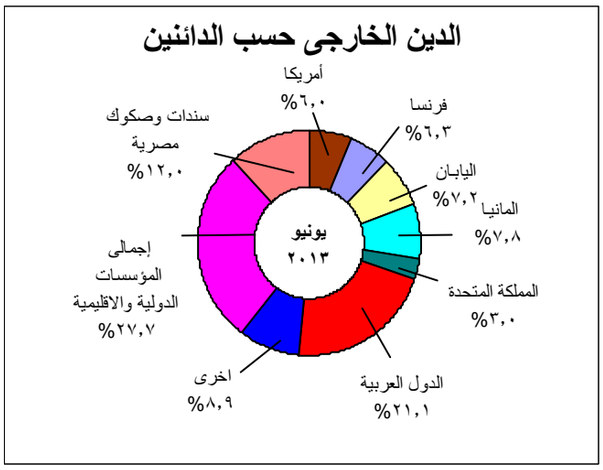

يتضح من توزيع الدين الخارجي وفقا للدول الدائنة أن ٢٧,٣٪ من إجمالى رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادى باريس هى ألمانيا (٧,٨٪)، واليابان (٧,٢٪)، وفرنسا (٦,٣٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (٦,٠٪). ومثل المستحق على المؤسسات الدولية والإقليمية ٢٧,٧٪، وللدول العربية ما نسبته ٢١,١٪، منها (قطر ١٠,٥٪، وليبيا ٤,٧٪، والسعودية* ٣,٠٪).

* متضمنة ١,٠ مليار دولار قيمة الوديعة طويلة الأجل من صندوق التنمية السعودى لدى البنك المركزى المصرى، بينما لا تتضمن ٥٠٠ مليون دولار المتمثلة فى السندات المصرية المصدرة من قبل وزارة المالية لصندوق التنمية السعودى لإدراجها ضمن مديونية السندات والصكوك.

الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٢		يونيو ٢٠١٣*	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
إجمالى الدين الخارجى	**٣٤٣٨٤,٥**	**١٠٠,٠**	**٤٣٢٣٣,٤**	**١٠٠,٠**
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٢٨,٠	٨,٥	٢٦٠٥,٧	٦,٠
اليابان	٤١٧٦,٠	١٢,٢	٣١٠٠,٦	٧,٢
إجمالى دول الاتحاد الأوروبى	**٩٤٦٦,٠**	**٢٧,٥**	**٨٩٩٤,٤**	**٢٠,٨**
فرنسا	٢٩٦٧,٦	٨,٦	٢٧٢٥,٦	٦,٣
ألمانيا	٣٣٣٩,٧	٩,٧	٣٣٨٧,٥	٧,٨
المملكة المتحدة	١٢٣٤,٨	٣,٦	١٢٨٧,٨	٣,٠
أسبانيا	٥٦٢,٦	١,٦	٥١٩,٨	١,٢
إيطاليا	٤٨٣,١	١,٤	٣٥٩,١	٠,٨
النمسا	٣٢٨,٨	١,٠	٢٦٢,٤	٠,٦
الدانمارك	٢٤٧,٧	٠,٧	٢٤٤,١	٠,٦
هولندا	١٣٣,٨	٠,٤	٨٩,٥	٠,٢
بلجيكا	٩٥,٥	٠,٣	٦٠,٥	٠,١
السويد	٤٠,٦	٠,١	٣٢,٣	٠,١
أخرى	٣١,٨	٠,٠	٢٥,٨	٠,١
إجمالى الدول العربية	**٢٦٥٧,٦**	**٧,٧**	**٩١٣١,٢**	**٢١,١**
الكويت	٩٦٧,٠	٢,٨	٩٧٨,٨	٢,٣
السعودية	١٢٩٠,٦	٣,٧	١٢٩٦,٨	٣,٠
الإمارات	١٠٧,٧	٠,٣	٧٢,٤	٠,٢
ليبيا	٥٣,٩	٠,٢	٢٠٤٨,٤	٤,٧
قطر	٤٦,٢	٠,١	٤٥٢٦,٢	١٠,٥
الأردن	٢٩,١	٠,١	٢٦,٢	٠,١
فلسطين	٥٧,٧	٠,٢	٥٣,٩	٠,١
السودان	٢٥,٠	٠,١	٢٥,٧	٠,١
أخرى	٨٠,٤	٠,٢	١٠٢,٨	٠,١
إجمالى المؤسسات الدولية والإقليمية	**١١٠٦٨,١**	**٣٢,٢**	**١١٩٦٣,٣**	**٢٧,٧**
هيئة التنمية الدولية	١٢٥٦,٤	٣,٧	١١٩٧,٠	٢,٨
الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى	١٣٣٢,٩	٣,٩	١٤٧٤,٩	٣,٤
بنك الاستثمار الأوروبى	١٧٣٩,٧	٥,١	١٩٣٣,٢	٤,٥
البنك الدولى	٢٩٤٠,٦	٨,٦	٣٢٩٦,٢	٧,٦
صندوق النقد العربى	٣٣٦,٥	١,٠	٣٤٥,٣	٠,٨
صندوق وبنك التنمية الأفريقيين	١٦٢١,٤	٤,٧	١٧٣٠,٥	٤,٠
البنك الإسلامي للتنمية بجدة	١١٨,٤	٠,٣	٢١٢,٩	٠,٥
مؤسسات أخرى	١٧٢٢,٢	٥,٠	١٧٧٣,٣	٤,١
سندات وصكوك مصرية	**٢٩٠٠,٧**	**٨,٤**	**٥١٥٨,٦**	**١٢,٠**
دول أخرى	**١١٨٨,١**	**٣,٥**	**٢٢٧٩,٦**	**٥,٢**

* أرقام مبدئية

– الارتباطات الجديدة على قروض وتسهيلات

بالنسبة للارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد بلغت نحو ٣,٨ مليار دولار. وتمثلت الارتباطات الجديدة فى قروض ثنائية بنحو ٢,٤ مليار دولار بنسبة ٦٤,٠٪ من إجمالى الارتباطات، وكذلك قروض من المؤسسات الدولية والإقليمية بلغت ١,٤ مليار دولار بنسبة ٣٦,٠٪ من اجمالى الارتباطات . وبذلك تكون جملة الارتباطات قد زادت بمقدار ١,١ مليار دولار عن مستوى العام السابق، نتيجة للارتباطات الجديدة مع كل من فرنسا، ألمانيا، تركيا، بنك الاستثمار الأوروبى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي.

أهم مؤشرات الدين الخارجى

أظهرت أهم مؤشرات الدين الخارجى ارتفاعا خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠١٣ ،حيث ارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى لتبلغ ١٧,٣٪ مقابل ١٣,٢٪. وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي ليصل الي ٤٨٩,٩ دولار مقابل ٣٨٩,٧ دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

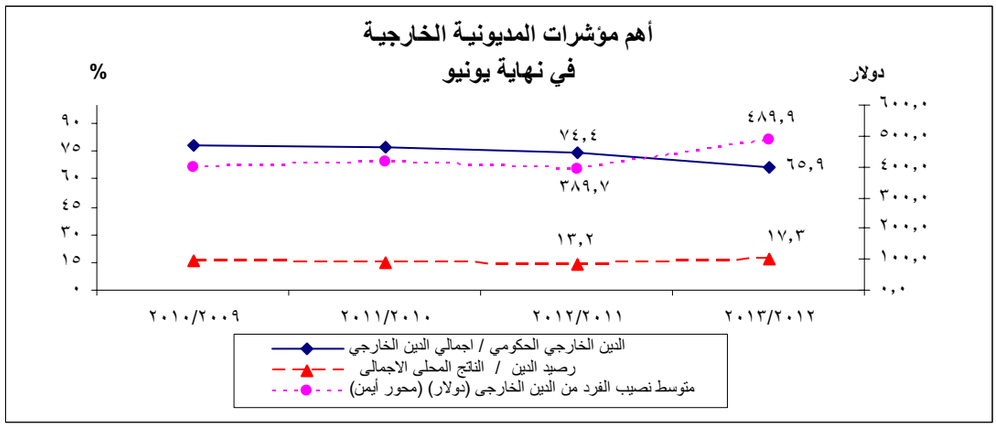

وبرغم ارتفاع الحصيلة الجارية (حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وصافي التحويلات) بمعدل ٤,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ فقد ارتفعت نسبة خدمة الدين إليها بمقدار طفيف لتبلغ ٤,٦٪ مقابل ٤,٥٪ خلال السنة المالية السابقة، وادي ارتفاع الدين الخارجي قصير الأجل بمقدار ٤,١ مليار دولار الي زيادة نسبته الي كل من إجمالي الدين لتصل الي ١٦,٣٪ مقابل ٨,٥٪، والي صافي الاحتياطيات الدولية لتبلغ ٤٧,٢٪ مقابل ١٨,٧٪.

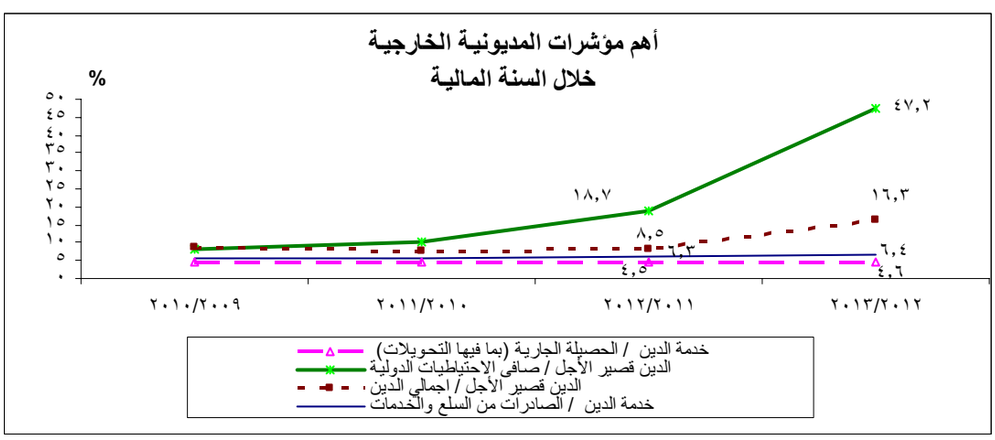

وبمقارنة مؤشرات الدين الخارجى لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، يتضح أن مؤشرات الدين الخارجى لمصر فى الحدود الآمنة وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولى. يأتى مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٧,٣٪) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ضمن أفضل المستويات العالمية والتى تراوحت ما بين ١٦,٤٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٦,٣٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا. وكذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٦,٤٪ بما يقل عن المستويات العالمية التى تراوحت ما بين ١٣,١٪ فى مجموعة دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و ٥٤,٩٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا المقدرة لعام ٢٠١٣ وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ٢٠١٣.

أهم مؤشرات الدين الخارجى فى مصر مقارنة بمجموعة من الأقاليم الاقتصادية

الإقليم	الدين الخارجى / الناتج المحلى الاجمالى		الدين الخارجى / الصادرات من السلع والخدمات		خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
شمال ووسط أوروبا	٦٧,٤	٦٦,٣	١٦١,٦	١٦٠,١	٥٨,٣	٥٤,٩
آسيا	١٥,٢	١٦,٤	٥٠,١	٥٤,٢	٢٣,٦	٢٤,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٣,٧	٢٤,٥	١٠٦,٥	١١١,٢	٣١,٥	٣٠,٣
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٤,٩	٢٤,٦	٦٧,٦	٦٨,٠	١٢,١	١٣,١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٤,٢	٢٥,٥	٤٧,٩	٤٩,٧	١٣,٠	١٤,٨

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمى – أكتوبر ٢٠١٣ الملحق الاحصائى – تقديرات عام ٢٠١٣.

٩/٢ – تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

يواصل البنك المركزى العمل على تنمية الموارد البشرية بالجهاز المصرفي وتأهيل ورفع كفاءة الكوادر المصرفية لقيادة هذا الجهاز الحيوى الذى يعد قاطرة الاقتصاد القومى. ويتولى المعهد المصرفي التابع للبنك المركزى القيام بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية بأحدث المستجدات المصرفية على الساحة الدولية.

١/٩/٢ – نشاط المعهد المصرفى

زاد عدد البرامج التدريبية التي قدمها المعهد خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة ٣٤٪ عما تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، وترتب علي ذلك زيادة عدد المشاركين بنسبة ٣٠٪، وزيادة عدد الساعات بنسبة ٢٤٪ . وقد تم استحداث حزم تدريبية جديدة تفي باحتياجات ومتطلبات كل من القطاعين المصرفي والمالي، واستمر المعهد فى تقديم البرامج الإستراتيجية التى تتمثل فى برنامج " إعداد القيادات المصرفية" لما لها من أهمية بالغة فى إعداد القيادات المستقبلية للقطاع المصرفى ، تم تخريج الدفعتين الرابعة عشر والخامسة عشر من هذا البرنامج خلال هذا العام. فضلا عن شهادة تأهيل شباب المصرفيين من خلال برنامج Emerging Leaders، والذى يهدف إلى تطوير أداء شباب المصرفيين، وبناء شخصيات قيادية شابة قادرة على الابتكار إلى جانب تطبيق المهارات الإدارية والتدريب على التفكير غير النمطى والذى يساهم فى التطوير المؤسسى . هذا ويقدم البرنامج من خلال أجزائه المختلفة المهارات التى تتيح للمشاركين بناء رؤية موضوعية لفريق العمل، ووضع الخطط لرفع كفاءة أعضاء الفريق وتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية لتقديم المزيد من الدعم للقطاع المصرفى، فضلا عن دعم القدرات البحثية للعاملين بالقطاع المصرفى وخلق كوادر مصرفية جديدة لديها خبرة بجميع ما تشهده الساحة المصرفية من تطورات متلاحقة. وللربط بين التعليم الأكاديمي والتطبيق الفعلى وحاجة سوق العمل يقوم المعهد بتقديم برنامج "التدريب من أجل التوظف"، حيث تم تدريب ١٧٢٣ متدربا فى هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢.كما تم مؤخرا إصدار مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية بعنوان "المصرفيون" تتطرق لجميع القضايا المطروحة على الساحة المصرفية وكيفية مواجهتها كما تعرض كذلك الأنشطة التى يقدمها المعهد.

ويوضح الشكل التالي إجمالي عدد المشاركين والساعات التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بالسنة السابقة لها:

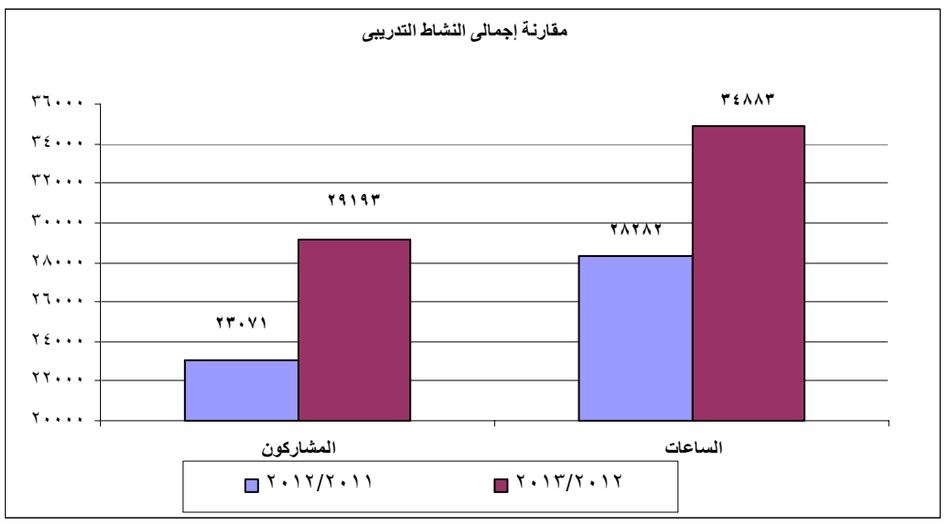

ويوضح الشكل البياني التالي توزيع أعداد المشاركين وفقاً لمجموعات البرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

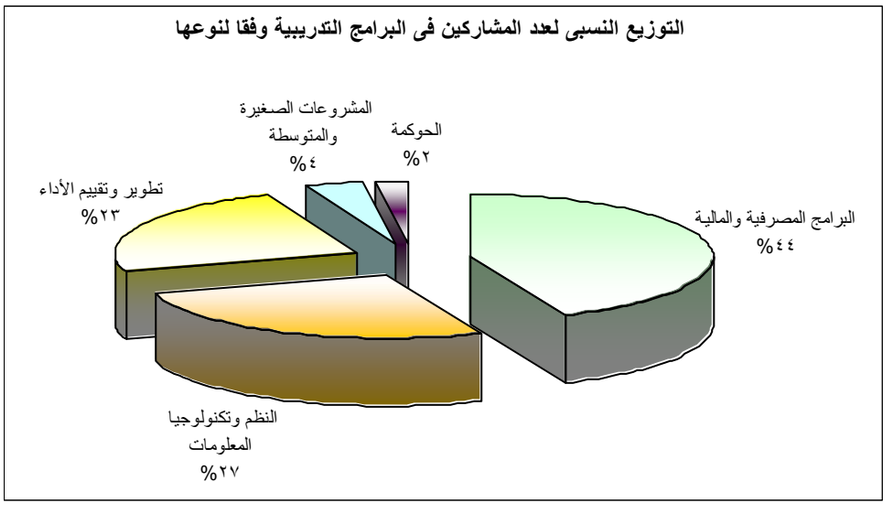

وفى إطار توجيهات البنك المركزى، قام المعهد بإنشاء وحدة متخصصة بالحوكمة تعمل على نشر الوعي بمبادئ ونظم الحوكمة وتطبيقاتها، من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات العالمية الخاصة بها في قطاع الخدمات المالية وغيره من القطاعات الأخرى الراغبة في تطبيق نظم الحوكمة. كما تعمل وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد على إتاحة المعلومات اللازمة لنشر الثقافة المصرفية وتيسير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتلبية كافة احتياجات ومتطلبات القطاع المصرفى المصرى متمثلة في تقديم الأنشطة التدريبية والدعم الفنى وتنظيم الندوات وورش العمل بالإضافة إلي دعم وتطوير قاعدة بيانات تلك المشروعات.كما تقوم الوحدة بالتحديث الدائم للبوابة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تم إطلاقها فى بداية عام ٢٠١٢ وإضافة المعلومات والموضوعات ذات الصلة بصفة دورية فضلاً عن عقد لقاءات مستمرة مع مستخدمي قاعدة البيانات بالقطاع المصرفي للتعرف علي آرائهم ومقترحاتهم بخصوص هذه الخدمة وسبل تطويرها وتحديثها .

وفى إطار ربط نشاط المعهد المصرفى المصرى بمشاكل المجتمع، أطلق المعهد مبادرتين الأولى لتأهيل شباب الخريجين لاقتحام سوق العمل فى جميع المجالات سواء المصرفية أو غير المصرفية، والثانية لتحسين الأداء الاقتصادى للبلاد وذلك بتثقيف المجتمع وتوعيته ماليا. وتعمل هذه المبادرة من خلال محورين رئيسيين المحور الأول خاص بتقديم المساعدة للبنوك لخلق منتجات خاصة بالشباب والأطفال، والمحور الثانى خاص بالشق التعليمى الذى يعمل على خلق مدربين قادرين على القيام بورش عمل للتعلم المالى ضمانا لاستمرارية عمل هذه المبادرة ، فضلا عن نقل مفهوم التضمين المالى للمعلمين بالمدارس لضمان وصول الفكر للأطفال.

وعلى الصعيد الإقليمي، قام المعهد بإطلاق مبادرة لإنشاء " الشبكة العربية للتدريب المصرفى ABTN وتهدف لزيادة التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات التدريبية المماثلة فى الوطن العربى. وفى سبيل ذلك، تم دعوة ممثلى معاهد التدريب المصرفية لحضور أول اجتماع للشبكة يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٢. وقام المعهد بتوقيع مجموعة من اتفاقيات التفاهم مع بعض المعاهد بالمنطقة العربية مثل: معهد الدراسات المصرفية والمالية التابع لمصرف ليبيا المركزى، معهد الكويت للدراسات المصرفية، وأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

وعلى المستوى الدولى، شارك المعهد فى المؤتمر الحادى عشر للشبكة الدولية للتعليم المالى International Network on Financial Education (INFE)

والذى نظمته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية Organization For Econcomic Co- operation and Development(OECD)

بدولة التشيك بالتعاون مع البنك المركزى ووزارة المالية التشيكية حول مبادرة التثقيف المالى Financial Literacy، وقد شارك فى هذا المؤتمر أكثر من ١٢ دولة وتم مناقشة العديد من الدراسات والأوراق البحثية وكيفية تعزيز الرفاهية المالية من خلال التثقيف والتوعية المالية فضلا عن الدور المتوقع للتثقيف المالى فى المجتمع مستقبلا. وفى هذا السياق، يقوم المعهد بتنظيم مجموعة متنوعة من الندوات الخاصة بالتثقيف المالى فى الجامعات المصرية بالإضافة لإصدار العدد السادس عشر من سلسة المفاهيم المالية عن مفهوم " التثقيف المالى" فضلا عن إعداد استقصاء للرأى وتوزيعه على طلاب الجامعات لتقييم حدود ومستوى المعرفة المالية لديهم. كما تم إصدار مطبوعة بعنوان " هل تعلم" تحتوى على مجموعة من المعلومات المالية.

وبالإضافة إلى ما سبق، يقوم المعهد بالتعاون مع المتميزين من الجهات الدولية مثل: الوكالة اللوكسمبورجية لنقل التكنولوجيا المالية ATTF ومؤسسة التمويل الدولية IFC وذلك لتقديم حزمة من البرامج التدريبية الدولية لتبادل الخبرات والتعرف على أحدث الموضوعات التى تهم القطاع المصرفى، فضلا عن ايفاد بعض العاملين بالبنوك فى منح مجانية لتلقى التدريب بالخارج والتعرف على المستجدات العالمية فى الصناعة المصرفية.

٢/٩/٢ – برامج للعاملين بالبنك المركزى

وبالنسبة لخطة البنك المركزى لتدريب العاملين به، فقد بلغ عدد المشاركين بالبرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٥٢١ مشاركاً، منهم ١٥٨٠ مشاركاً فى البرامج المحلية (تخصصية وإدارية، لغات، حاسب آلى)، ٨٥٣ مشاركاً فى البرامج التأهيلية، و ٨٥ مشاركاً فى البرامج الخارجية، كما أتم ثلاثة من العاملين بالبنك دراستهم العليا.

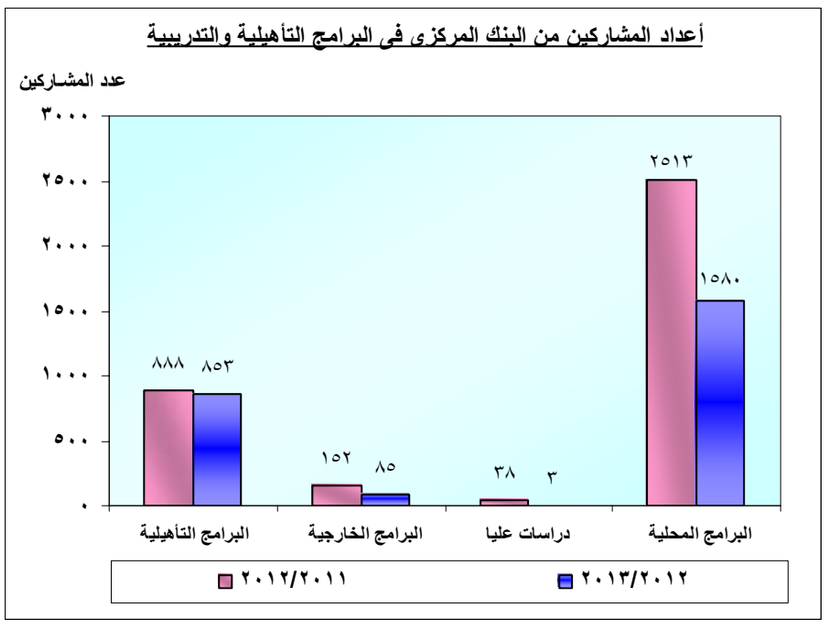

وبالنسبة لعدد المشاركين من العاملين بالبنك المركزى المصرى فى البرامج التدريبية المتنوعة التى قدمها المعهد المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، فقد بلغ عددهم ١٤٧٣ متدربا شملت هذه البرامج مختلف الموضوعات التى كانت مثار الاهتمام ومنها "شهادة الائتمان المصرفى"، القوائم المالية، وأحكام الشيك، والكشف عن التزييف والتزوير. هذا إلى جانب برامج الترقيات لتطوير المديرين، المشرفين، والعاملين بمشاركة ٣٢٤ مشاركا فضلاً عن برامج الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية والعديد من البرامج المتنوعة المالية والإدارية.

الفصل الثالث: التطورات المصرفية

٣/١- المركز المالى
٣/٢- الودائع
٣/٣- النشاط الاقراضى
٣/٤- حركة التدفقات المالية فى البنوك
٣/٥- مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث
التطورات المصرفية

١/٣ – المركز المالى

بلغ المركز المالى الإجمالى للبنوك المسجلة والعاملة فى مصر (٤٠ بنكاً) * ١٥٦٣,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بزيادة قدرها ١٩٧,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل زيادة بلغت ٩٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنة المالية السابقة.

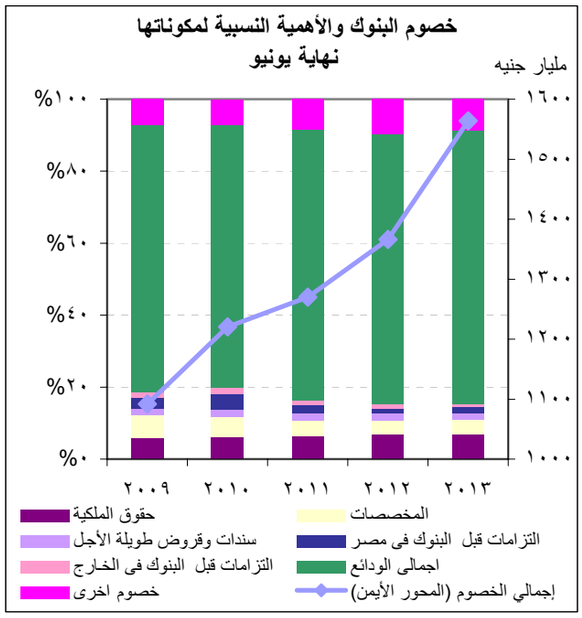

وتركز نحو ٨٢,٧٪ من الزيادة فى **جانب الخصوم** خلال سنة التقرير فى نمو أرصدة الودائع لدى البنوك والتى تصاعدت بمقدار ١٦٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٠٪ لتصل إلى ١١٨٧,٠ مليار جنيه، بما يمثل ٧٥,٩٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وقامت البنوك بتدعيم حقوق الملكية لديها بمقدار ١٥,٠ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪، وزيادة المخصصات بنحو ٧,١ مليار جنيه بمعدل ١٣,٢٪. كما ارتفعت أرصدة كل من الالتزامات قبل البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٦,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٧٪، والسندات والقروض طويلة الأجل بمقدار ٢,٥ مليار جنيه بمعدل ٨,٩٪، وأرصدة الخصوم الأخرى بنحو ٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١,٩٪.

التغيرات فى جانب الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	قيمة	٪	قيمة	٪
رأس المال	٨٢٩٦	١٤,٠	٤٧١٦	٧,٠
الاحتياطيات	٣٤٨٣	١٥,٨	١٠٢٩٩	٤٠,٣
المخصصات	(٩٧٩)	(١,٨)	٧١٣٧	١٣,٢
سندات وقروض طويلة الأجل	١٦٦٠	٦,٣	٢٤٧٢	٨,٩
التزامات قبل البنك المركزى	(٧٢٠٣)	(٧٤,٠)	٢١٣٣	٨٤,٢
التزامات قبل البنوك فى مصر	(١٩٥٩)	(١٠,٦)	٤٤٦٧	٢٧,١
التزامات قبل البنوك فى الخارج	(٣٧٦)	(٢,٥)	٤٣٠	٢,٩
اجمالى الودائع	٦٦٤٨٠	٦,٩	١٦٣٤٦٨	١٦,٠
خصوم أخرى، منها :	٢٧٠٦٨	٢٥,٣	٢٥٦٧	١,٩
شيكات مستحقة الدفع	(٢٩٥)	(٥,٧)	٢	٠,٠
إجمالى الخصوم	**٩٦٤٧٠**	**٧,٦**	**١٩٧٦٨٩**	**١٤,٥**

* تم اضافة المصرف العربى الدولى لقائمة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى فى ٢٠١٢/٦/٥، ولاتتضمن بيانات المركز المالى للبنوك خلال فترة العرض بيانات المركز المالى للمصرف.

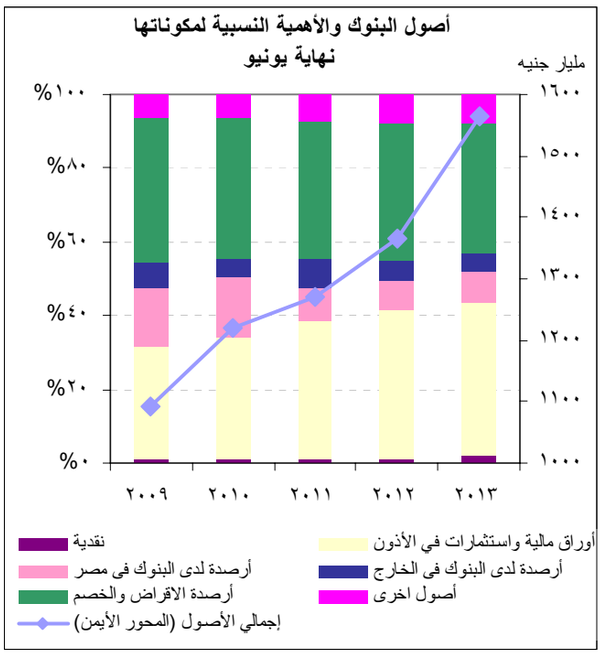

وفى **جانب الأصول** تعكس الزيادة خلال سنة التقرير أساسا نمو استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون بمقدار ٩٨,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,٧٪ لتصل إلى ٦٥٣,٩ مليار جنيه بما يمثل ٤١,٨٪ من إجمالى المركز المالى فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وزيادة أرصدة الإقراض والخصم للعملاء بمقدار ٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ لتبلغ ٥٤٩,١ مليار جنيه بما يمثل ٣٥,١٪ من إجمالى المركز المالى. كما زادت الأرصدة لدى البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٢٧,١ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٩٪، والنقدية بمقدار ١٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٠١,١٪، وارتفعت أيضا الأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١,١ مليار جنيه بمعدل ١,٥٪، والأصـــــول الأخرى بمقدار ١٣,٩ مليار جنيه بمعدل١٢,٧٪.

التغيرات فى جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	قيمة	٪	قيمة	٪
نقدية	(٢٩٦)	(٢,٠)	١٤٦٩٣	١٠١,١
أوراق مالية واستثمارات	٨١١٥٠	١٧,١	٩٨٥٦٣	١٧,٧
أرصدة لدى البنك المركزى	(١١٠٣٨)	(١١,٣)	٢٢٥١١	٢٥,٩
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها :	(١٧٠٣)	(٩,٠)	٤٥٤٦	٢٦,٤
إقراض وخصم	٩٣	١٠,٥	(٢٥)	(٢,٦)
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها :	(٢٠١٧٥)	(٢١,٠)	١١٠٧	١,٥
إقراض وخصم	١٣١٦	٩٤,١	(٩١٤)	(٣٣,٧)
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٣٢٥٩٧	٦,٩	٤٢٣٨٤	٨,٤
أصول أخرى	١٥٩٣٥	١٧,١	١٣٨٨٥	١٢,٧
إجمالى الأصول	**٩٦٤٧٠**	**٧,٦**	**١٩٧٦٨٩**	**١٤,٥**

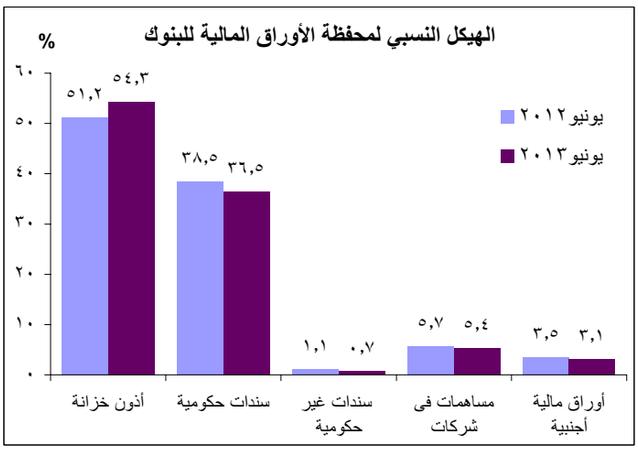

ويعزى معظم الزيادة فى استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون خلال السنة إلى تصاعد استثماراتها فى الأذون على الخزانة بمقدار ٧٠,٥ مليار جنيه، والسـندات الحكومية بمقدار ٢٥,١ مليار جنيه، ومساهماتها فى الشركات بنحو ٣,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع استـثمارات البنوك فى الأوراق المالية الأجنبية بما يعادل ١,١ مليار جنيه. وحد من هذه الزيادة تراجع استثماراتها فى السندات غير الحكومية بمقـدار ١,٥ مليار جنيه.

ارتفع صافى **مركز معاملات البنوك فى مصر مع مراسليها بالخارج** بما يعادل ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ليبلغ ما يعادل ٦١,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (مقابل ما يعادل ٦١,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢). ويعد هذا الارتفاع محصلة لزيادة أرصدتها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١,١ مليار جنيه ، وزيادة التزاماتها تجاه هذه البنوك بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه.

المعاملات مع البنوك فى الخارج

(القيمة بالمليون جنيه)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	التغير خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ قيمة	٪	٢٠١٣/٢٠١٢ قيمة	٪
صافى المركز	**٦١١١٢**	**٦١٧٩٠**	**(١٩٨٠٠)**	**٢٤,٥**	**٦٧٨**	**١,١**
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٧٥٩٠٤	٧٧٠١٢	(٢٠١٧٦)	٢١,٠	١١٠٨	١,٥
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٤٧٩٢	١٥٢٢٢	(٣٧٦)	٢,٥	٤٣٠	٢,٩

٢/٣ – الودائع

حققت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) زيادة قدرها ١٦٣,٥ مليار جنيه بمعدل بلغ ١٦,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل زيادة قدرها ٦٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ١١٨٧,٠ مليار جنيه بما يمثل ٧٥,٩٪ من إجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وتركز ٧٢,٦٪ من الزيادة خلال سنة التقرير فى نمو الودائع بالعملة المحلية، والتى ارتفعت بمقدار ١١٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١٥,٣٪ لتصل إلى ٨٩٦,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت الزيادة فيها مايعادل ٤٤,٨ مليار جنيه بمعدل ١٨,٢٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ما يعادل ٢٩٠,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الإجمالى	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**	**٨٩٦٤٧٧**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**	**٢٩٠٥٠٨**
القطاع الحكومى	٥٦٧٢٨	٥٨٩٣٠	٦٠٢٥٣	٥١٤٠٣	٥٥٧٣١	٦٢٠١٧
قطاع الأعمال العام	٢٩٢٧٨	٢٤٨٤٣	٢٤١٢٣	٧٥٤٩	٨٨١٢	١٢٥٩٣
قطاع الأعمال الخاص	١٠٣٩٦٥	٩٢٦٩٧	١٢٠٨٠٧	٦٠٢٤١	٦٤٤٩٦	٧٦٥٧٢
القطاع العائلى	٥٣٢٠٣٢	٥٩٧٤٥٩	٦٨٦٧٤٠	١٠٩٢٤٨	١١٢٨٥٩	١٣٥١٢٤
العالم الخارجى	٢٨٧٥	٣٨٧٧	٤٥٥٤	٣٧١٨	٣٨١٣	٤٢٠٢

وقد مثلت الزيادة فى ودائع القطاع العائلى **بالعملة المحلية** نحو ثلاثة أرباع (٧٥,٢٪) من اجمالى الزيادة فى الودائع بتلك العملة خلال سنة التقرير، حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ٨٩,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤,٩٪ لتبلغ ٦٨٦,٧ مليار جنيه بما يمثل ٧٦,٦٪ من اجمالى الودائع بالعملة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. كما زادت ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ٢٨,١ مليار جنيه بمعدل ٣٠,٣٪، وودائع القطاع الحكومى بمقدار ١,٣ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪، وودائع العالم الخارجى بنحو ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١٧,٥٪. هذا فى حين تراجعت ودائع قطاع الأعمال العام بمقدار ٠,٧ مليار جنيه.

وبالنسبة للودائع **بالعملات الأجنبية** فقد ساهم أيضا القطاع العائلى فى الزيادة فيها، حيث ارتفعت ودائعه بما يعادل ٢٢,٢ مليار جنيه لتبلغ ما يعادل ١٣٥,١ مليار جنيه بما يمثل ٤٦,٥٪ من إجمالى الودائع بالعملات الأجنبية فى نهاية يونيو ٢٠١٣. كما ارتفعت ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١٢,١مليار جنيه، وودائع القطاع الحكومى بما يعادل ٦,٣ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ٣,٨ مليار جنيه، وودائع العالم الخارجى بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه.

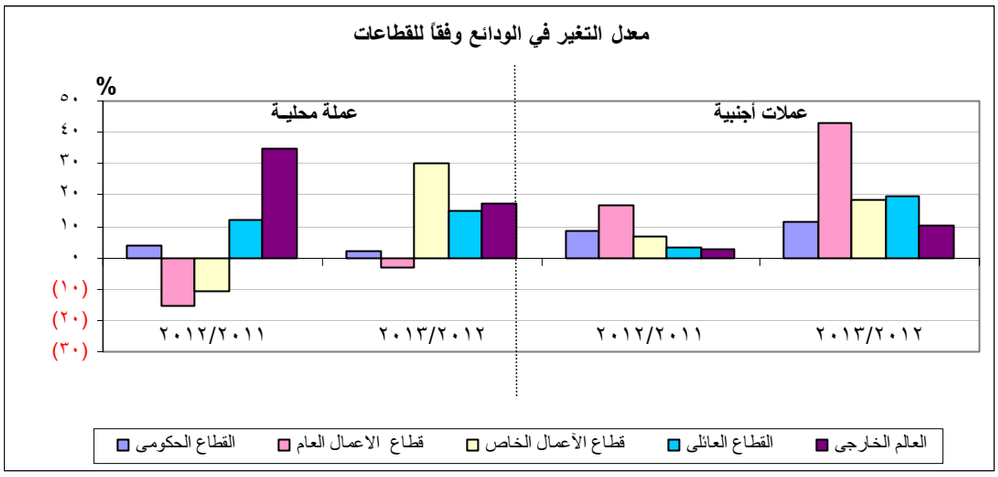

٣/٣ – النشاط الاقراضى

توسعت البنوك فى نشاطها الإقراضى خلال سنة التقرير مقارنة بالسنة المالية السابقة، حيث تصاعدت أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للعملاء بنحو ٤٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪، مقابل ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪، ليصل إجمالى تلك الأرصدة إلى ٥٤٩,١ مليار جنيه وبما يمثل ٣٥,١٪ من إجمالى الأصول، و ٤٦,٣٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

التغير فى القروض الممنوحة من البنوك وفقاً للقطاعات
خلال ٢٠١٢/٢٠١٣

(القيمة بالمليون جنيه)

	عملة محلية	عملات أجنبية
الإجمالى	**٢٣٧٠٥**	**١٨٦٧٩**
القطاع الحكومي	(٣٢١٤)	٥٤٠٥
قطاع الأعمال العام	٢٠٩٣	١٥٧
قطاع الأعمال الخاص	٩٣٢٩	١٧٤٨٤
القطاع العائلى	١٥٧٦٧	(٢٧٤)
العالم الخارجى	(٢٧٠)	(٤٠٩٣)

وتأتى الزيادة المحققة فى أرصدة الإقراض والخصم خلال السنة محصلة لتصاعد أرصدة القروض المنوحة **بالعملة المحلية** بمقدار ٢٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٦,٥٪، لتصل إلى ٣٨٧,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، وتصاعد تلك المنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,١٪ لتبلغ ما يعادل ١٦١,٢ مليار جنيه. وقد تركز نحو ٦٦,٥٪ من الزيادة فى القروض المنوحة بالعملة المحلية فى تلك المقدمة للقطاع العائلى والتى ارتفعت بمقدار ١٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪، مقابل زيادة بلغت ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ١٤,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. كما ارتفعت القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ٩,٣ مليار جنيه بمعدل ٤,٥٪، وتلك المنوحة لقطاع الأعمال العام بمقدار ٢,١ مليار جنيه بمعدل ٦,٦٪. فى حين تراجعت القروض المنوحة للقطاع الحكومى بمقدار ٣,٢ مليار جنيه، وللعالم الخارجى بمقدار ٠,٣ مليار جنيه. أما بالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم المنوحة **بالعملات الأجنبية**، فيعزى الارتفاع فيها إلى تصاعد القروض المنوحة لكل من قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ١٧,٥ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪، والقطاع الحكومى بما يعادل ٥,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٨,٥٪، ولقطاع الأعمال العام بما يعادل ٠,٢ مليار جنيه بمعدل ١,٨٪. وقد حد من هذه الزيادة تراجع القروض المنوحة بالعملات الأجنبية لكل من العالم الخارجى بما يعادل ٤,١ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٣٪، والقطاع العائلى بما يعادل ٠,٣ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪.

ويتضح من التوزيع النسبى للقروض المنوحة من البنوك وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى، استحواذ قطاع الصناعة على الجزء الأكبر من تلك القروض سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. بما يمثل ٣٧,٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٣، يليه قطاع الخدمات (٢٥,٧٪)، ثم القطاعات الغير موزعة (شاملة القطاع العائلى) (٢٥,٥٪)، وقطاع التجارة (٩,٩٪)، بينما اقتصر نصيب قطاع الزراعة على ١,١٪.

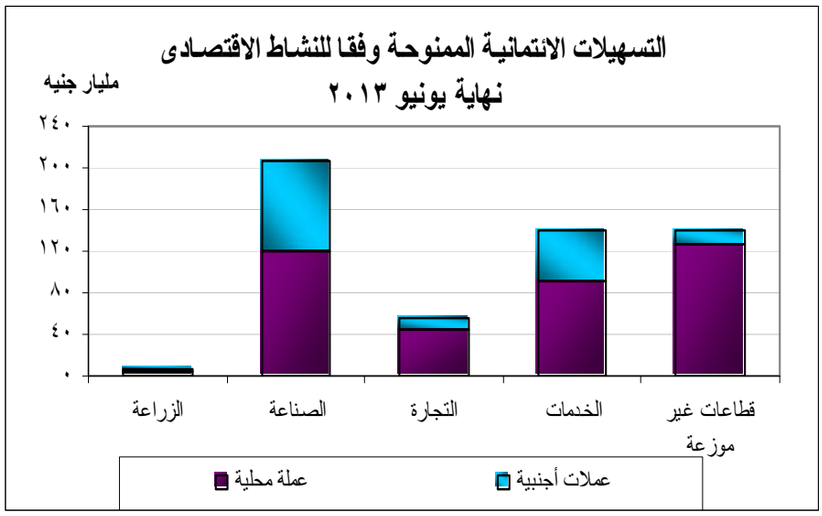

أما القروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقا للآجال، فقد بلغت ٥٤٤,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مسجلة زيادة قدرها ٤١,٧ مليار جنيه بمعدل ٨,٣٪ خلال سنة التقرير. وجاءت الزيادة نتيجة لنمو القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) بمقدار ٢١,٠ مليار جنيه بمعدل ٧,٨٪ (كمحصلة لنمو القروض بالعملة المحلية بمقدار ١٦,٨ مليار جنيه، والقروض بالعملات الأجنبية بما يعادل ٤,٢ مليار جنيه)، وزيادة القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ٢٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٨,٩٪ (كمحصلة لارتفاع القروض المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١٤,٣ مليار جنيه، وبالعملة المحلية بمقدار ٦,٤ مليار جنيه).

٤/٣: حركة التدفقات المالية فى البنوك

تهدف متابعة حركة التدفقات المالية فى البنوك الناجمة عن عملياتها المحلية أو الخارجية خلال العام المالى إلى معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية للبنوك فى نهاية العام. وتتأتى مصادر الأموال لدى البنوك من زيادة عناصر الالتزامات (المطلوبات) بميزانيتها أو من نقص فى الأصول (الموجودات)، وتستخدم الأموال إما فى زيادة الأصول (الموجودات) أو تخفيض الالتزامات (المطلوبات).

وفيما يتعلق **بالعمليات المحلية**، يلاحظ أن **الموارد** خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ التى تحققت من الزيادة فى الالتزامات والبالغة ١٩٧,٣ مليار جنيه، قد جاءت من زيادة الودائع لدى البنوك بمقدار ١٦٣,٥ مليار جنيه (منها ما يقرب من ثلاثة أرباع الزيادة ٧٢,٦٪ ودائع بالعملة المحلية). كما زادت حسابات رأس المال (حقوق المساهمين) بنحو ١٥,٠ مليار جنيه، والمخصصات بمقدار ٧,١ مليار جنيه، والالتزامات قبل البنوك فى مصر بمقدار ٤,٥ مليار جنيه، والقروض والسندات بنحو ٢,٥ مليار جنيه، والإلتزامات قبل البنك المركزى بمقدار ٢,١ مليار جنيه. كما زادت الخصوم الأخرى بنحو ٢,٦ مليار جنيه.

وتمثلت **الاستخدامات المحلية** والبالغة ١٩٥,٥ مليار جنيه كلها فى زيادة الأصول، حيث ارتفعت أرصدة الاستثمارات فى الأوراق المالية بمقدار ٩٧,٤ مليار جنيه (معظمها فى أذون وسندات حكومية)، وأرصدة الإقراض والخصم للعملاء بمقدار ٤٢,٤ مليار جنيه، والأرصدة لدى البنك المركزى بمقدار ٢٢,٥ مليار جنيه، والأرصدة لدى البنوك فى مصر بنحو ٤,٦ مليار جنيه، والنقدية بنحو ١٤,٧ مليار جنيه، والأصول الأخرى بنحو ١٣,٩ مليار جنيه.

وقد أسفرت حركة الأموال بالبنوك خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عن وجود فائض بالعمليات المحلية قدره ١,٨مليار جنيه. وقد قابل هذا الفائض وبنفس القدر عجزا فى العمليات الخارجية وهو مايشير إلى أن العجز فى العمليات الخارجية قد تم تمويله من الفائض الذى تحقق فى العمليات المحلية.

قائمة* التدفقات المالية في البنوك
العمليات المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
١- مجموع مصادر الأموال:	**١٢٠٠٢٤**	**١٩٧٢٥٨**
أ- من الزيادة فى الالتزامات (الخصوم)	**١٠٦٩٨٧**	**١٩٧٢٥٨**
الودائع	٦٦٤٨٠	١٦٣٤٦٨
حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)	١١٧٧٩	١٥٠١٤
التزامات قبل البنك المركزى المصرى	–	٢١٣٣
التزامات قبل البنوك فى مصر	–	٤٤٦٧
المخصصات	–	٧١٣٧
قروض وسندات	١٦٦٠	٢٤٧٢
الخصوم الأخرى	٢٧٠٦٨	٢٥٦٧
ب – من النقص فى الأصول	**١٣٠٣٧**	**٠**
نقدية	٢٩٦	–
أرصدة لدى البنك المركزى	١١٠٣٨	–
أرصدة لدى البنوك المحلية	١٧٠٣	–
٢- مجموع استخدامات الأموال:	**١٤٢٣٠٠**	**١٩٥٤٦٥**
أ- فى تخفيض الالتزامات	**١٠١٤١**	**٠**
التزامات قبل البنك المركزى المصرى	٧٢٠٣	–
التزامات قبل البنوك فى مصر	١٩٥٩	–
المخصصات	٩٧٩	–
ب- فى زيادة الأصول	**١٣٢١٥٩**	**١٩٥٤٦٥**
نقدية	–	١٤٦٩٤
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٨٣٦٢٧	٩٧٤٤٧
أرصدة لدى البنك المركزى	–	٢٢٥١١
أرصدة لدى البنوك المحلية	–	٤٥٤٥
الإقراض والخصم	٣٢٥٩٧	٤٢٣٨٣
الأصول الأخرى	١٥٩٣٥	١٣٨٨٥
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**-٢٢٢٧٦**	**١٧٩٣**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

وبالنسبة للعمليات الخارجية للبنوك، فقد جاءت استخدامات الأموال من زيادة كل من الاستثمارات فى الأوراق المالية، والأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١,١ مليار جنيه لكل منهما. أما الموارد الخارجية فقد تحققت من زيادة التزامات البنوك قبل الخارج بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات الخارجية

(القيمة بالمليون جنيه)

خـــــلال	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
١- مجموع مصادر الأموال :	**٢٢٦٥٢**	**٤٣٠**
أ – من الزيادة فى الالتزامات	**٠**	**٤٣٠**
التزامات قبل البنوك فى الخارج	–	٤٣٠
ب- من النقص فى الأصول	**٢٢٦٥٢**	**٠**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٢٤٧٧	–
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٢٠١٧٥	–
٢- مجموع استخدامات الأموال :	**٣٧٦**	**٢٢٢٣**
أ- فى تخفيض الالتزامات :	**٣٧٦**	**٠**
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٣٧٦	–
ب- فى زيادة الأصول	**٠**	**٢٢٢٣**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	–	١١١٦
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	–	١١٠٧
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٢٢٢٧٦**	**-١٧٩٣**

* الأرقـــام الـــواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

٥/٣: مؤشرات أداء البنوك

وفيما يلي النتائج التي حققتها البنوك وفقا للمركز في نهاية يونيو ٢٠١٣ :

أولا : معيار كفاية رأس المال :

فى إطار تطبيق مقررات بازل تلتزم البنوك العاملة في مصر ـ عدا فروع البنوك الأجنبية ـ بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلى:

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٣,٤٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الأساسى بنسبة ١١,٥٪ ورأس المال المساند بنسبة ١,٩٪ .
- التزمت البنوك كلً على حده بمعيار كفاية رأس المال (١٠,٠٪ حد أدنى مقرر). هذا وقد بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ ـ ١٥٪) ١٥ بنكا، وتلك التى يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ١٤ بنكا **بالإضافة** إلى ثلاثة بنوك يتم متابعتهم بصفة مستمرة.

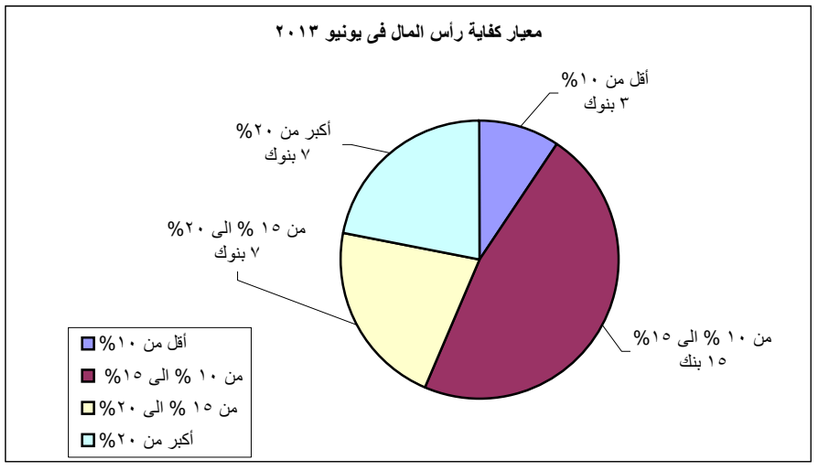

ثانيا : جودة الأصول :

أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات. وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، آخذاً فى الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل ORR، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى، إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ويوضح الرسم البيانى التالى الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية

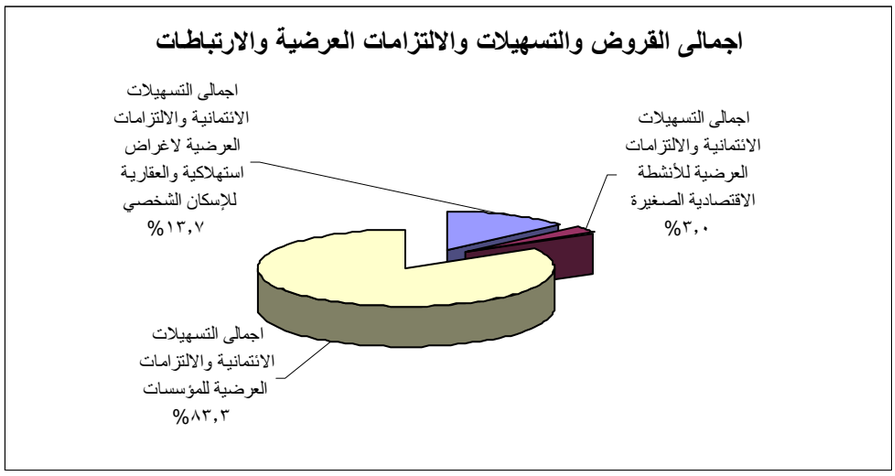

وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى اجمالى القروض ٩,٥٪ كما بلغت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة ٩٨,٩٪.

ثالثا: الربحية :

يعكس مستوى الربحية الذى يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه. وقد بلغ معدل العائد على متوسط كل من الأصول وحقوق الملكية للجهاز المصرفى ١,٠٪، ١٣,٩٪ على الترتيب، وبلغ صافى هامش العائد ٣,٥٪ عن العام المالى ٢٠١٢.

وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتى:

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو من كل عام * (بنوك القطاع العام والبنك المصرى لتنمية الصادرات) :

بلغ صافى الأرباح ٢٣٣٠ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ (البنك الأهلى المصرى أساسا).

وبلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية لدى هذه البنوك ٠,٤٪، ٨,٩٪ على الترتيب عن السنة المالية المذكورة.

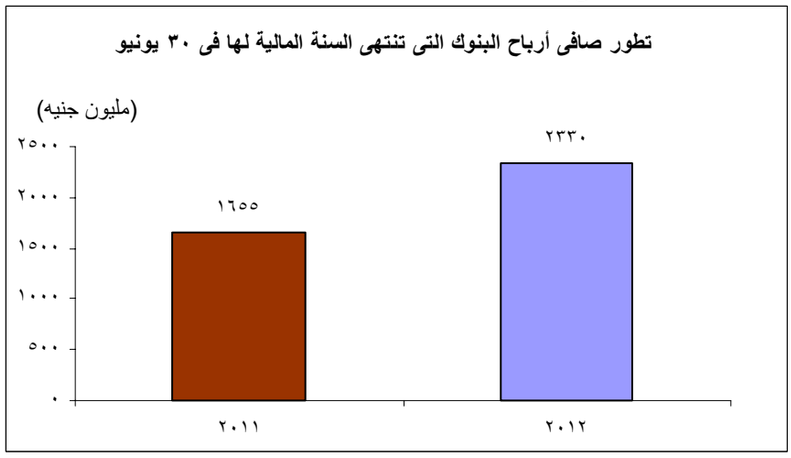

* تتضمن نتائج أعمال أحد البنوك تحت الاعتماد.

(ب) بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر من كل عام* :

بلغ صافى الربح ١١١٩٠ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وبلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية لدى هذه البنوك ١,٦٪، ١٧,٧٪ على الترتيب عن السنة المالية المذكورة.

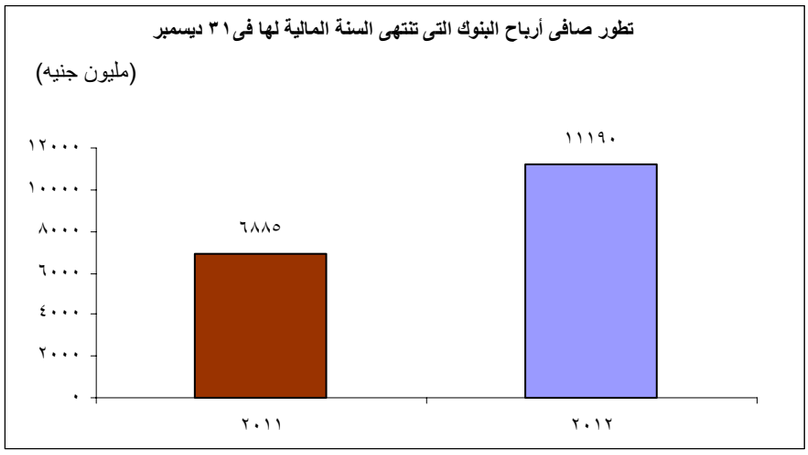

* ما عدا ٤ بنوك لم تعتمد قوائمها بعد .

الفصل الرابع : التطورات الاقتصادية المحلية

٤/١ – الناتج المحلى الإجمالى
٤/٢ – معدل التضخم
٤/٣ – المالية العامة
٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
٤/٥ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

الفصل الرابع
تطور أداء الاقتصاد الكلى

١/٤ – الناتج المحلى الاجمالى

تأثر النشاط الاقتصادى سلبا بالأحداث السياسية التى شهدتها السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وظل معدل الأداء الاقتصادى تقريبا عند مستواه فى العام السابق، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى ٢,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاء المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج خلال سنة التقرير متأثرا بما تحقق خلال الربع الأخير من السنة (أبريل/يونيو ٢٠١٣)، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى ١,٥٪ مقابل ٣,٣٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة ومقابل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى *

	(القيمة بالمليار جنيه)				معدل النمو الحقيقى (على أساس سنوى) (٪)			
	السنة المالية		أبريل/ يونيو	أبريل/ يونيو	السنة المالية		أبريل/ يونيو	أبريل/ يونيو
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة	١٥٠٨,٥	١٥٣٩,٦	٣٨١,٢	٣٨٦,٨	٢,٢	٢,١	٣,٣	١,٥
صافى الضرائب غير المباشرة	٦٧,٠	٦٩,٠	١٩,٢	١٩,٥	١,٧	٣,٠	٣,٣	١,٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٥٧٥,٥	١٦٠٨,٦	٤٠٠,٤	٤٠٦,٣	٢,٢	٢,١	٣,٣	١,٥

المصدر: وزارة التخطيط
* سنة الأساس ٢٠١٢/٢٠١١.

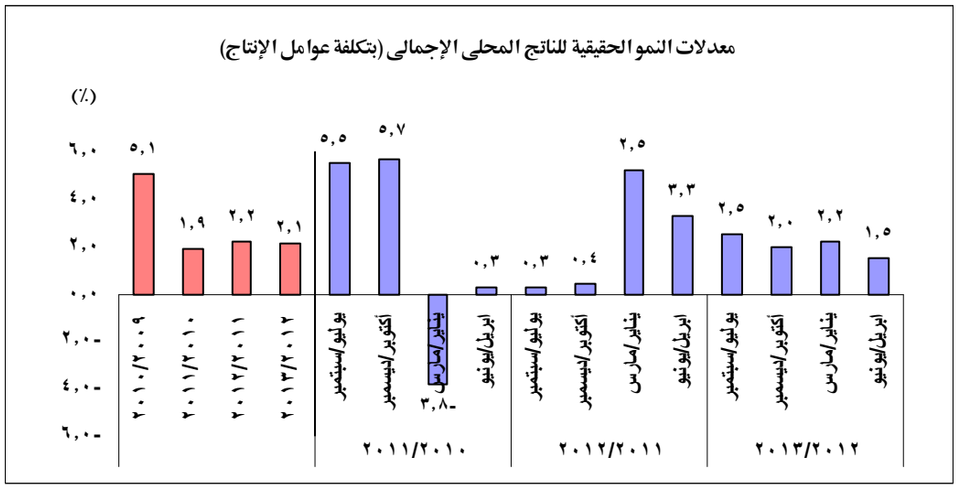

الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار ٢٠١٢/٢٠١١)

ويعزى الانخفاض النسبى فى معدل النمو خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بالسنة المالية السابقة، فى جانب العرض، إلى انخفاض مساهمات بعض قطاعات النشاط الاقتصادى. فقد انخفضت مساهمة قطاع الأنشطة الاستخراجية من ٠,٠١ نقطة مئوية إلى سالب ٠,٤٦ نقطة، وقطاع قناة السويس من ٠,١٣ نقطة إلى سالب ٠,٠٨ نقطة، ثم قطاع الاتصالات من ٠,٢٢ نقطة إلى ٠,١٣ نقطة. بينما حد من مزيد من الانخفاض فى معدل النمو، ارتفاع مساهمات قطاعات الصناعات التحويلية إلى ٠,٣٦ نقطة مئوية (مقابل ٠,١٢ نقطة)، والسياحة إلى ٠,٢٠ نقطة (مقابل ٠,٠٩ نقطة)، والتشييد والبناء إلى ٠,٢٦ نقطة (مقابل ٠,١٨ نقطة).

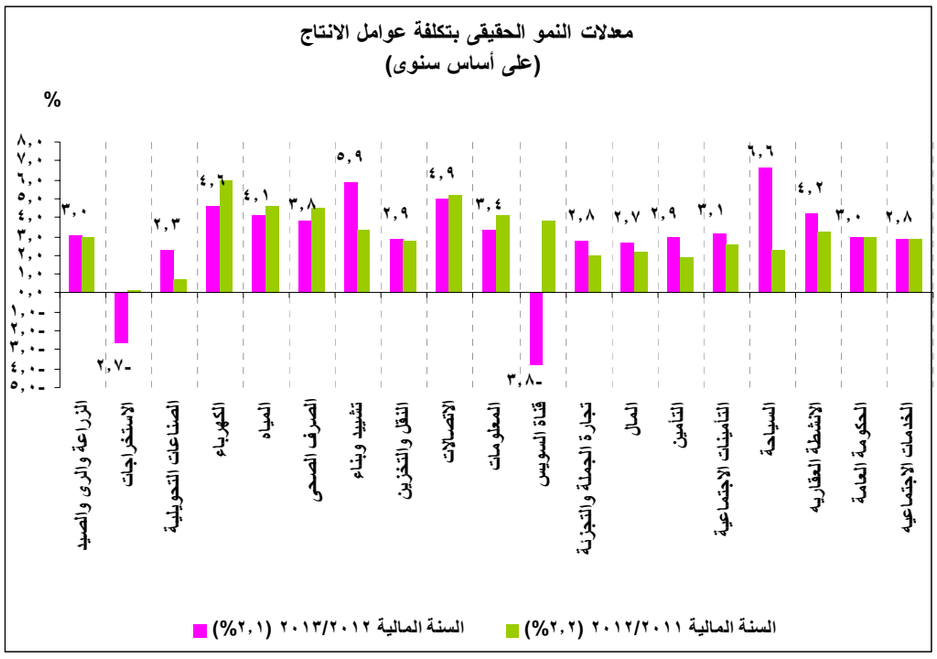

أما على المستوى ربع السنوى، فتشير البيانات إلى تركز التباطؤ فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى الربع الرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث تباطأ إلى ١,٥٪ مقابل ٣,٣٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة، ومقابل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٢/٢٠١٣.

معدلات النمو الحقيقية لقطاعات النشاط الاقتصادى ومساهماتها فى معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج)

القطاع	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (نقطة مئوية)				معدل نمو القطاع (٪)			
	السنة المالية		ابريل / يونيو		السنة المالية		ابريل / يونيو	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق المحلى								
الزراعة والرى والصيد	٠,٣٩	٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٣٧	٢,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٩
الصناعات التحويلية	٠,١٢	٠,٣٦	٠,٦٣	٠,٢٤	٠,٧	٢,٣	٣,٨	١,٤
الكهرباء	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٠٣	٥,٩	٤,٦	٦,٥	٢,٧
التشييد والبناء	٠,١٨	٠,٢٦	٠,٣٩	٠,٢٢	٣,٣	٥,٩	٧,٠	٤,٢
النقل والتخزين	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٧	٠,١٣	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٢,٨
الاتصالات	٠,٢٢	٠,١٣	٠,٢٢	٠,١٠	٥,٢	٤,٩	٤,٦	٣,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢١	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,٢٧	٢,٠	٢,٨	٣,١	٢,٧
المال	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٩	٢,٢	٢,٧	٢,٣	٣,٢
التأمينات الاجتماعية	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٩	٠,١٠	٢,٦	٣,١	٢,٥	٣,١
الأنشطة العقارية	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	٠,١٣	٣,٢	٤,٢	٣,٤	٤,٤
الحكومة العامة	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٢٥	٠,٣٨	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٣,٣
الخدمات الاجتماعية	٠,١٢	٠,١١	٠,١٠	٠,١١	٢,٨	٢,٨	٢,٤	٢,٩
قطاعات أخرى*	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٣,٦	٣,٥	٢,٥٠	٣,٢
المجموع	**٢,٠٠**	**٢,٤٠**	**٢,٧٨**	**٢,١٩**				
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق الخارجى								
الاستخراجات	٠,٠١	–٠,٤٦	٠,١٣	–٠,٥٤	٠,١	–٢,٧	١,٠٠	–٣,٢
قناة السويس	٠,١٣	–٠,٠٨	–٠,٠٨	–٠,٠٦	٣,٩	–٣,٨	–٢,٥	–٢,٨٠
السياحة	٠,٠٩	٠,٢٠	٠,٤٨	–٠,١٤	٢,٣	٦,٦	١٥,٤٠	–٥,٢
المجموع	**٠,٢٣**	**–٠,٣٤**	**٠,٥٣**	**–٠,٧٤**				
الإجمالى	**٢,٢٣**	**٢,٠٦**	**٣,٣١**	**١,٤٥**	**٢,٢**	**٢,١**	**٣,٣**	**١,٥**

* تشمل قطاعات المياه ، الصرف الصحى، المعلومات ، التأمين.

ويعزى التباطؤ خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بالربع المناظر، فى جانب العرض، إلى انخفاض مساهمات بعض القطاعات الرئيسية والمحركة للنشاط الاقتصادى وتراجعها للبعض الآخر. فقد تراجعت مساهمة قطاع الاستخراجات إلى سالب ٠,٥ نقطة مئوية (مقابل ٠,١ نقطة)، وقطاع السياحة إلى سالب ٠,١ نقطة (مقابل ٠,٥ نقطة). كما انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ٠,٢ نقطة (مقابل ٠,٦ نقطة)، التشييد والبناء إلى ٠,٢ نقطة (مقابل ٠,٤ نقطة)، وقطاع الاتصالات ٠,١ نقطة (مقابل ٠,٢ نقطة). وحد من المزيد من التباطؤ، تحسن مساهمة قطاع الزراعة إلى ٠,٤ نقطة (مقابل ٠,٣ نقطة) وقطاع الحكومة العامة إلى ٠,٤ نقطة (مقابل ٠,٣ نقطة).

وبالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص فى معدل النمو الحقيقى (٢,١٪) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد تراجعت مساهمة القطاع العام فى هذا المعدل لتصل إلى ٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٧ نقطة خلال السنة المالية السابقة. وكانت من أكثر القطاعات العامة التى شهدت تراجعا فى مساهماتها خلال سنة العرض مقارنة بالسنة السابقة، قطاعات الاستخراجات، وقناة السويس. أما القطاع الخاص، فقد اقتصر الارتفاع فى مساهمته على نحو ١,٩ نقطة مقابل ١,٥ نقطة. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع مساهمات قطاعات الزراعة، الصناعات التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة، التشييد والبناء، والسياحة.

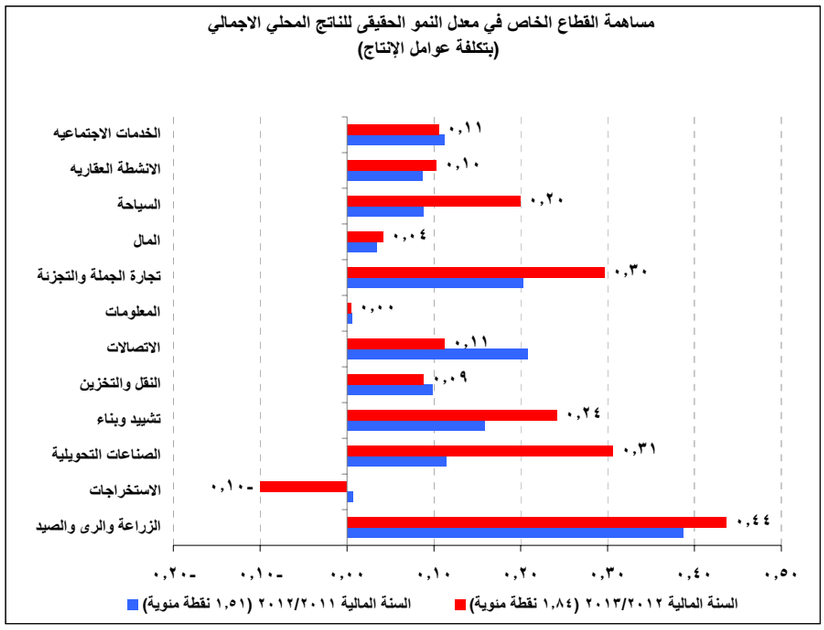

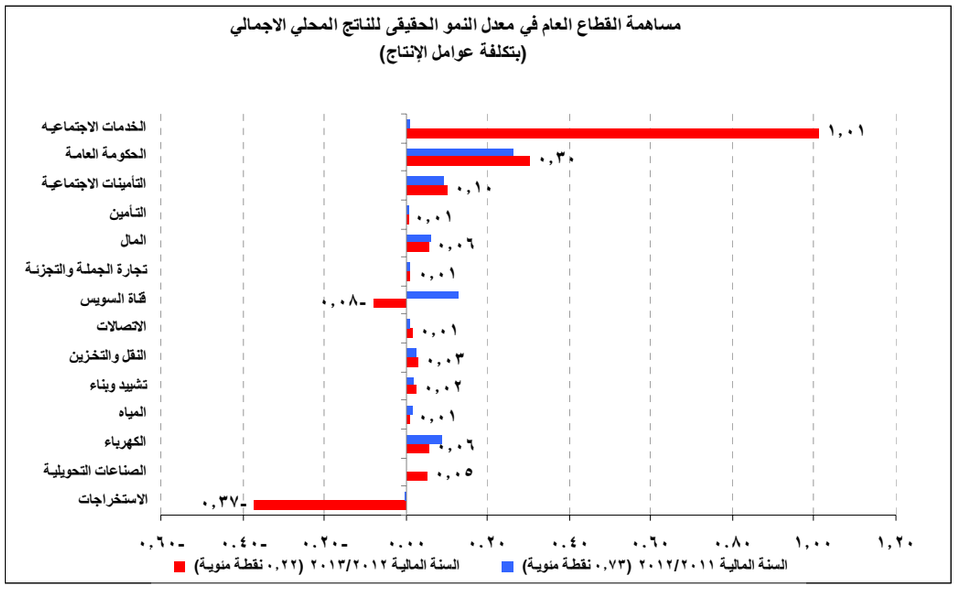

<u>الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق بأسعار ٢٠١٢/٢٠١١)</u>

أما فى جانب الطلب، فيعد معدل النمو المحقق (٢,١٪) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ محصلة لمساهمة **الطلب المحلى** بشقيه (الاستهلاك والاستثمار) التى بلغت نحو ١,١ نقطة مئوية، ومساهمة **الطلب الخارجى** (الصادرات من السلع والخدمات مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات) التى بلغت نحو ١,٠ نقطة مئوية. وتأتى مساهمة **الطلب المحلى** بدورها كمحصلة لمساهمة <u>الاستهلاك النهائى</u> بنحو ٢,٧ نقطة مئوية (ليظل بذلك المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى)، <u>والتكوين الرأسمالى</u> بنحو سالب ١,٦ نقطة، نتيجة تراجع الاستثمار الثابت بمعدل ٧,٨٪ ليبلغ ٢٢٦,٨ مليار جنيه وبما يمثل ١٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض مساهمة استثمارات القطاع العام لتصل إلى نحو سالب ٤,٤ نقطة مئوية فى معدل التغير فى الاستثمارات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ (وذلك مع تراجع مساهمات العديد من القطاعات، وبصفة خاصة قطاعات الغاز الطبيعى، النقل والتخزين، والكهرباء)، وكذا تراجع مساهمة استثمارات القطاع الخاص لتبلغ نحو سالب ٣,٤ نقطة مئوية (وذلك مع تراجع مساهمات معظم القطاعات، وبصفة خاصة قطاعات الأنشطة العقارية، النقل والتخزين، والغاز الطبيعى).

معدلات النمو لبنود جانب الطلب ومساهماتها فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق

	معدلات النمو (٪)				مساهمات فى معدل النمو (نقطة مئوية)	
	خلال السنة المالية		خلال أبريل/يونيو		خلال السنة المالية	خلال ابريل / يونيو
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي (١+٢)	٢,٢	٢,١	٣,٣	١,٥	٢,١	١,٥
١-الطلب المحلى (أ+ب)	٦,٠	١,٠	٧,٣	٠,١	١,١	٠,١
أ- الاستهلاك النهائي:	٦,٠	٢,٩	٦,٢	٣,٥	٢,٧	٣,١
خاص	٦,٥	٢,٨	٦,٧	٣,٤	٢,٣	٢,٦
عام	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٠,٤	٠,٥
ب- التكوين الرأسمالي (شاملا التغير فى المخزون)	٥,٧	٩,٦-	١١,٣	١٥,٠-	١,٦-	٣,٠-
٢-صافي الطلب الخارجي	٩٣,٠	١١,٨-	٩٠,٠	١٤,٩-	١,٠	١,٤
أ- الصادرات السلعية و الخدمية	٢,٣-	٤,١	٥,٨-	٠,٧-	٠,٧	٠,١-
ب- الواردات السلعية و الخدمية	١٠,٨	١,١-	١٠,٢	٥,٨-	٠,٣-	١,٥-

المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط.

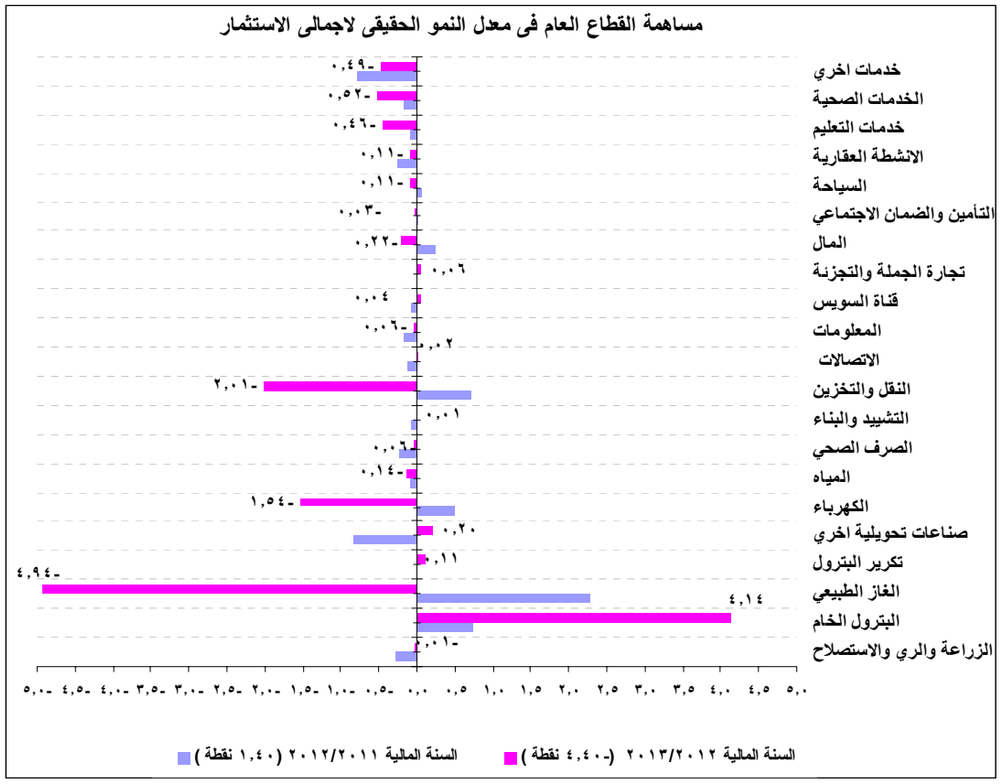

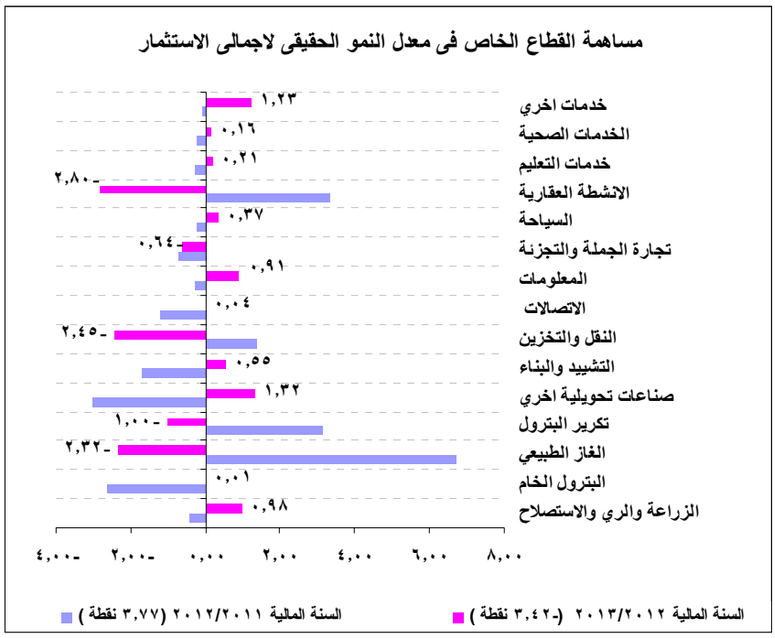

ويظهر التوزيع النسبى للاستثمارات المنفذة خلال فترة العرض، تنفيذ نحو ٢٤,٣٪ منها فى قطاع الخدمات الإجتماعية، ٢٤,١٪ فى قطاع الإستخراجات، ٢٣,٥٪ فى قطاع الخدمات الإنتاجية، ١٠,٨٪ فى قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، ١٠,٦٪ فى قطاع الصناعات التحويلية، ٣,٤٪ فى قطاع الزراعة، ١,٤٪ فى قطاع التشييد والبناء، ١,٩٪ فى قطاعات أخرى. أما مساهمة **الطلب الخارجى** فى معدل النمو (والبالغة ١,٠ نقطة مئوية)، فجاءت محصلة لمساهمة الصادرات بنحو ٠,٧ نقطة مئوية (معدل نمو سنوى ٤,١٪)، ومساهمة الواردات بنحو سالب ٠,٣ نقطة (معدل تراجع سنوى ١,١٪).

أما على المستوى الربع سنوى، فيعد معدل النمو خلال الربع الرابع محصلة للطلب الخارجى والذى استحوذ على ١,٤ نقطة مئوية من معدل النمو المحقق (ليصبح بذلك المحرك الرئيسى للنمو خلال هذا الربع)، والطلب المحلى الذى اقتصرت مساهمته على نحو ٠,١ نقطة فقط. وتأتى مساهمة الطلب الخارجى محصلة لمساهمة الواردات بنحو سالب ١,٥ نقطة (نتيجة لتراجعها بمعدل ٥,٨٪ خلال الربع محل العرض)، وحد من تحسن مساهمة الطلب الخارجى، مساهمة الصادرات بنحو سالب ٠,١ نقطة. أما فيما يتعلق بمساهمة الطلب المحلى فجاءت بدورها كمحصلة لمساهمة الاستهلاك النهائى بنحو ٣,١ نقطة مئوية، والتكوين الرأسمالى بنحو سالب ٣,٠ نقطة، نتيجة لتراجع الاستثمار الثابت بمعدل ١٤,٧٪ ليبلغ ٦٤,٦ مليار جنيه.

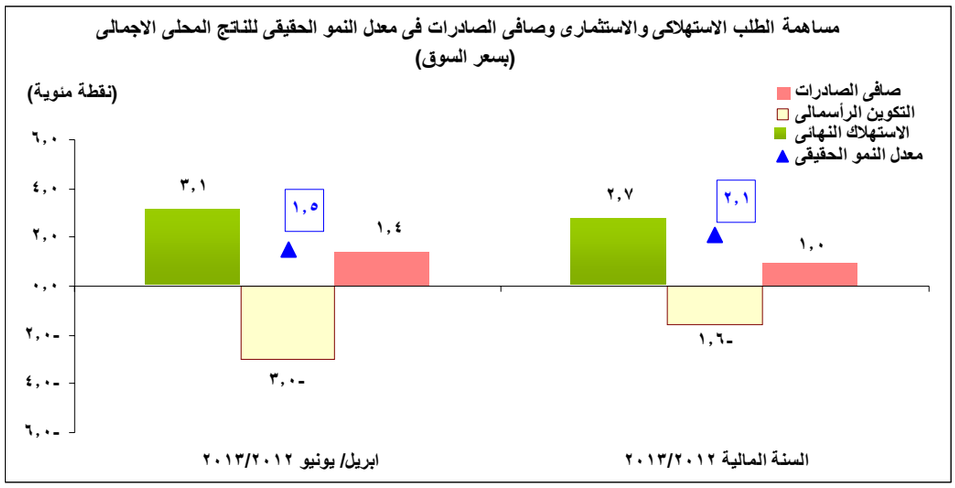
مساهمة الطلب الاستهلاكى والاستثمارى وصافى الصادرات فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى
(بسعر السوق)
(نقطة مئوية)
صافى الصادرات
التكوين الرأسمالى
الاستهلاك النهائى
معدل النمو الحقيقى
٦,٠
٤,٠
٢,٠
٠,٠
٢,٠-
٤,٠-
٦,٠-
٣,١
١,٥
١,٤
٣,٠-
٢,٧
٢,١
١,٠
١,٦-
ابريل/ يونيو ٢٠١٢/٢٠١٣
السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

١/١/٤– قوة العمل و التشغيل والبطالة

وانعكاساً لهذه التطورات، تشير نتائج بحث القوى العاملة ربع السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع القوى العاملة بمقدار ٣١٦ ألف فرد بمعدل ١,٢٪ مقارنة بذات الربع من السنة المالية السابقة ليبلغ اجماليها ٢٧,٢ مليون فرد، كما ارتفع عدد المشتغلين بمقدار ٩٣ ألف مشتغل ليصل إلى ٢٣,٦ مليون مشتغل، واستمر تركز المشتغلين فى قطاع الزراعة وصيد الأسماك ليرتفع إلى ٢٧,٥٪ من اجمالى عدد المشتغلين (مقابل ٢٦,٩٪). وارتفع عدد المتعطلين إلى ٣,٦ مليون متعطل بزيادة بمعدل ٦,٦٪. وانعكاساً لذلك ارتفع معدل البطالة إلى ١٣,٣٪ خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ١٢,٦٪ عن ذات الربع من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ويعد هذا الارتفاع فى معدل البطالة محصلة لارتفاعه بين الذكور إلى ٩,٨٪ (مقابل ٩,٢٪)، وبين الإناث إلى ٢٥,١٪ (مقابل ٢٤,١٪)، كما انخفض معدل البطالة فى الحضر إلى ١٥,٩٪ (مقابل ١٦,٢٪)، بينما ارتفع فى الريف إلى ١١,٣٪ (مقابل ٩,٨٪).

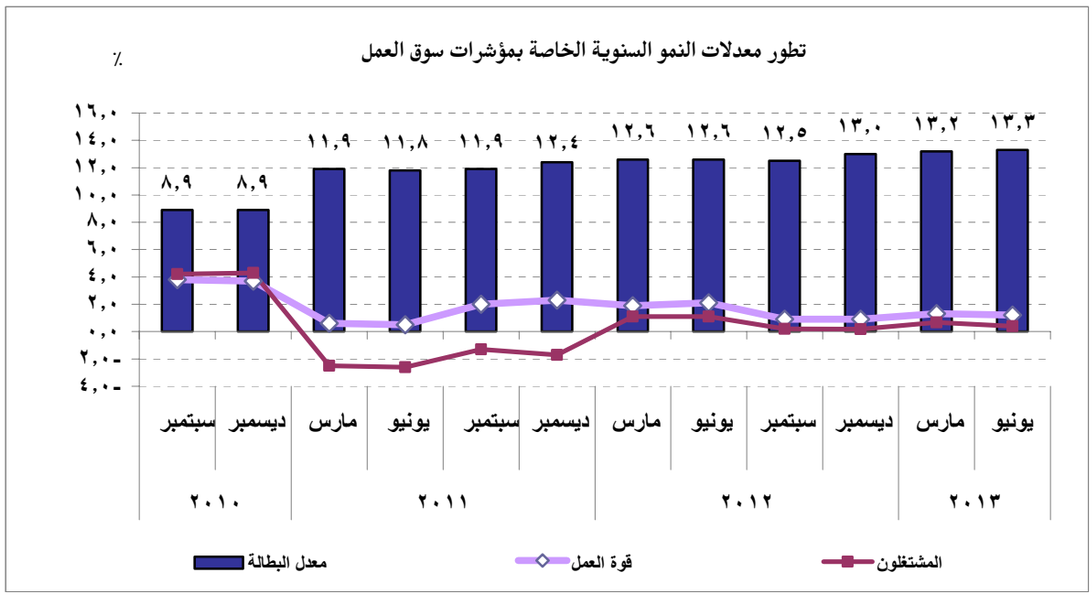

المصدر: الجهاز المركزى لتعبئة العامة والإحصاء

٢/٤ – معدل التضخـــم

الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين

شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعا فى معدل التضخم السنوى، وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر)، ليصل إلى نحو ٩,٨٪ في يونيو ٢٠١٣ مقابل ٧,٣٪ فى يونيـو ٢٠١٢. وقد تركز هذا الارتفاع أساساً فى تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب فى معدل التضخم الكلى لتصل إلى ٥,٧ نقطـة مئويـــة مقابل ٤,١ نقطة مئوية. هذا بالإضافـــة إلى ارتفاع مساهمة مجموعتى المطاعـم والفنـــادق (٠,٩ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والرعايـــة الصحية (٠,٧ نقطة مقابل لاشىء). كما زادت مساهمة مجموعات الملابس والأحذية، والاتصالات، والتعليم بنحو ٠,١ نقطة مئوية لكل منهم.

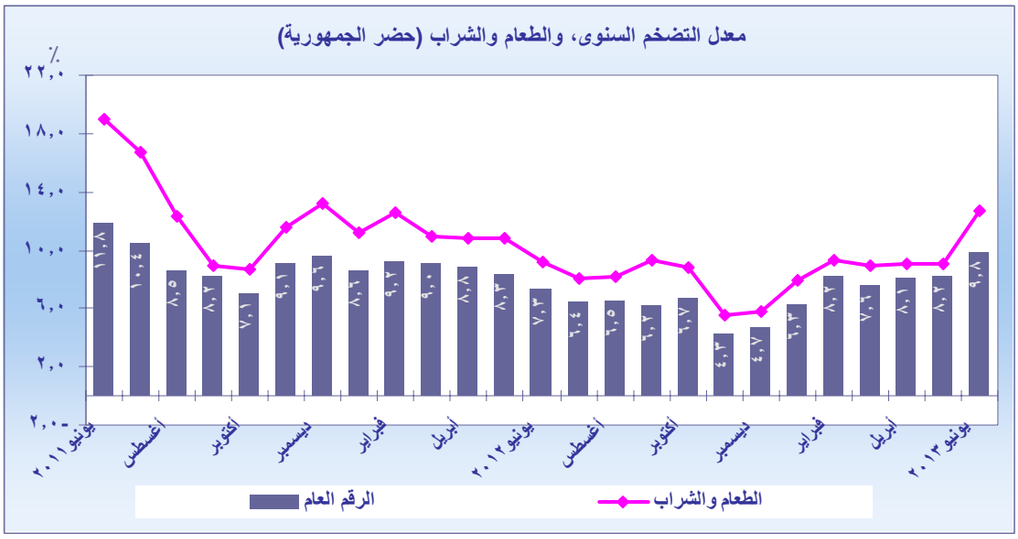

هذا فى حين انخفضت مساهمة مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (٠,٨ نقطـة مئويـة مقابـل ١,٢ نقطة)، ومجموعة الدخان والمكيفات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، وظلت باقى المجموعات ثابتة عند نفس مستواها.

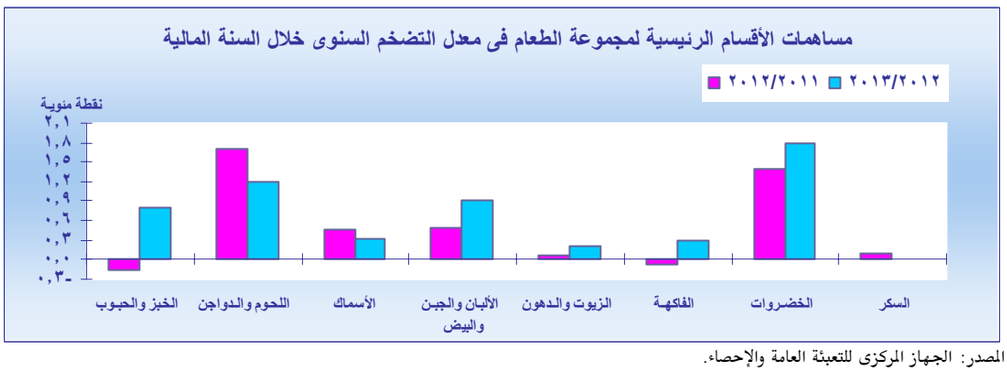

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعزى ارتفـاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى تصاعـــد مساهمات معظـــم المجموعـات الفرعيـــة وأهمهـــا الخبز والحبـــوب (٠,٨ نقطة مئويـــة مقابل سالب ٠,١ نقطة مئوية)، الخضروات (١,٨ نقطة مقابل ١,٤ نقطة)، الفاكهـــة (٠,٣ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة)، والألبـــان والجبـــن

والبيض (٠,٩ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة). هذا في حين تراجعت مساهمات المجموعات الفرعية لكل من اللحوم والدواجن (١,٢ نقطة مقابل ١,٧ نقطة)، الأسماك (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، والسكر (لا شيء مقابل ٠,١ نقطة).

ومما ساهم فى تصاعد معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى وبالتالى زيادة تكلفة الواردات. بالإضافة إلى الإضطرابات السياسية والأمنية فى البلاد التى أثرت سلبيا على المعروض من السلع فى الأسواق المحلية، وخاصة الوقود واسطوانات البوتاجاز والتى شهدت عدة أزمات عرض خلال سنة التقرير.

ويوضح الجدول التالي مساهمات المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) فى معدل التضخم خلال سنتى التقرير والمقارنة:

(يناير ٢٠١٠=١٠٠)

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم (٪) خلال السنة المالية		المساهمة في معدل التضخم (نقطة مئوية) خلال السنة المالية	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الرقم العام	**٧,٣**	**٩,٨**	**٧,٣**	**٩,٨**
الطعام والمشروبات	٩,٢	١٢,٧	٤,١	٥,٧
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	١٨,٨	٧,٧	٠,٦	٠,٣
الملابس والأحذية	٤,٥	٥,٨	٠,٢	٠,٣
المسكن والمياه والكهرباء والوقود	٧,٢	٥,٠	١,٢	٠,٨
الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة	٨,٨	٦,٧	٠,٣	٠,٢
الرعاية الصحية	٠,١	١٢,٥	٠,٠	٠,٧
النقل والمواصلات	٢,٨	٢,٦	٠,١	٠,١
الاتصالات السلكية واللاسلكية	-٤,٥	٠,٠	-٠,١	٠,٠
الثقافة والترفيه	٨,٦	٧,٦	٠,٢	٠,٢
التعليم	٩,٩	١١,٤	٠,٥	٠,٦
المطاعم والفنادق	٣,٦	٢١,٦	٠,٢	٠,٩
السلع والخدمات المتنوعة	١,٣	٠,٨	٠,٠	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم **محسوبا على أساس شهري**، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد ارتفع فى المتوسط إلى ٠,٨٪ خلال سنة التقرير مقابل ٠,٦٪ خلال سنة المقارنة، وبلغ ٠,٩٪ فى شهر يونيو ٢٠١٣مقابل سالب ٠,٦٪ فى شهر يونيو ٢٠١٢.

وسجل معدل التضخم الشهرى فى شهر فبراير٢٠١٣ أعلى مستوياته منذ ثلاثة سنوات (أغسطس ٢٠١٠)،ليصل الى٢,٥٪، وهو ما يعزى إلى ارتفاع المساهمة الشهرية لمعظم المجموعات الفرعية المكونة للرقم القياسى العام وخاصة لمجموعات المطاعم والفنادق، الرعاية الصحية، والطعام والشراب.

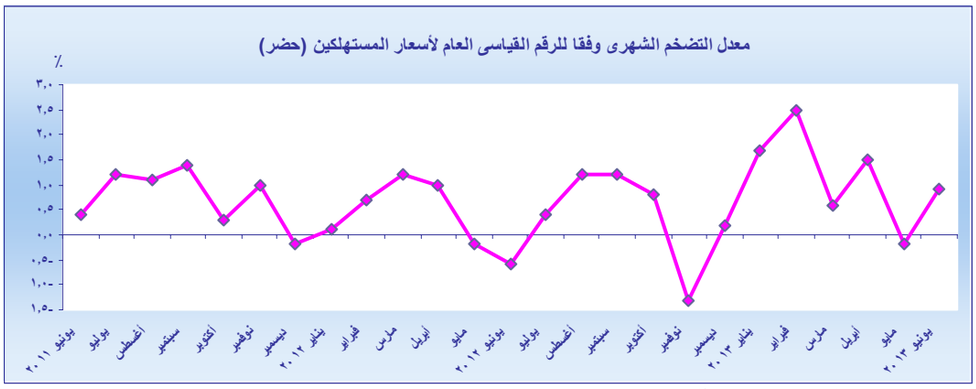

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

ساير معدل التضخم السنوى، وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين، نفس الاتجاه التصاعدى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث سجل ٨,٤٪ خلال سنة التقرير، مقابل سالب ٣,٧٪ خلال السنة المالية السابقة.

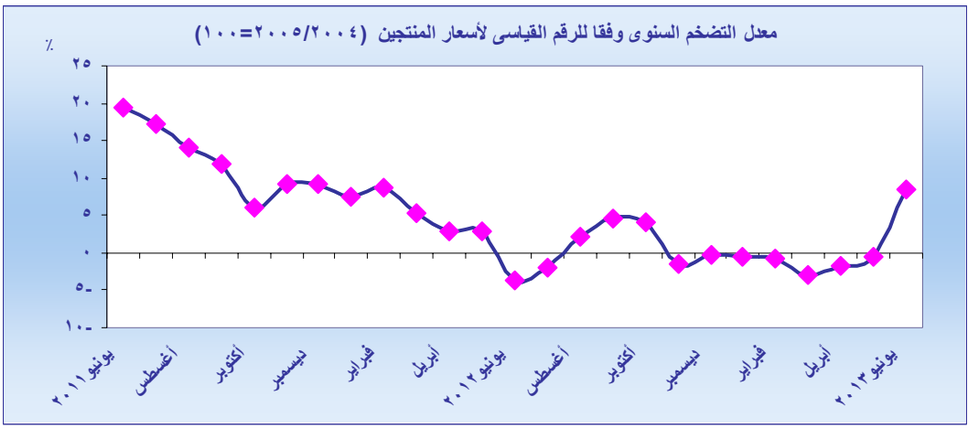

ويعزى ارتفاع معدل التضخم أساساً إلى تصاعد مساهمة مجموعة الزراعة وصيد الأسماك (٤,٣ نقطة مئوية مقابل سالب ٢,٣ نقطة). وجاء ذلك تأثراً بارتفاع مساهمة معظم الأقسام الفرعية لهذه المجموعة وخاصة قسم الخضروات (٢,٥ نقطة مقابل سالب ٢,٨ نقطة)، الفواكه (٠,٩ نقطة مقابل سالب ٠,٣ نقطة)، والدواجن والبيض (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة).

كما ارتفعت مساهمة مجموعات كل من التعدين واستغلال المحاجر (١,٥ نقطة مقابل سالب ٢,٣ نقطة مئوية)، الصناعات التحويلية (٢,٢ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، إمدادات الكهرباء والغاز (٠,٢ نقطة مقابل لا شيء)، وأنشطة خدمات الغذاء والإقامة (٠,٢ نقطة مقابل ٠,١).

ويوضح الجدول التالي معدلات التضخم، وكذا مساهمات المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين، في معدل التضخم خلال سنتي التقرير والمقارنة :

مساهمات المجموعات التي يتضمنها الرقم العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلى

(١٠٠=٢٠٠٥/٢٠٠٤)

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم (٪) خلال السنة المالية		المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) خلال السنة المالية	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الرقم العام	**–٣,٧**	**٨,٤**	**–٣,٧**	**٨,٤**
١. الزراعة وصيد الأسماك، منها:	**–٦,٧**	**١٣,١**	**–٢,٣**	**٤,٣**
الحبوب والبقوليات	٦,٥	٦,٤	٠,٣	٠,٣
الأرز	–١٣,١	٢,٤	–٠,٢	٠,٠
الخضروات	–٣٧,٢	٥١,٩	–٢,٨	٢,٥
الفواكه	–٤,٧	١٣,٩	–٠,٣	٠,٩
الدواجن والبيض	٥,٣	٩,٨	٠,٢	٠,٤
الأسماك	١٤,١	١,٨	٠,٣	٠,٠
٢. التعدين واستغلال المحاجر، منها:	**–١٠,١**	**٦,٨**	**–٢,٣**	**١,٥**
البترول الخام	–١٣,٣	٨,٦	–٣,٨	٢,٢
الرمل والزلط	–٠,٧	٩,٥	–٠,١	٠,٠
٣. الصناعات التحويلية، منها:	**١,٩**	**٦,٢**	**٠,٦**	**٢,٢**
المنتجات الغذائية المصنعة، منها:	٤,٠	٤,٢	٠,٣	٠,٤
الزيوت والدهون	٢,٢	١٠,٠	٠,٠	٠,١
منتجات الألبان	٤,٤	٩,٢	٠,٠	٠,١
صناعة الأسمدة	–٣,٦	١٠,٧	٠,٠	٠,١
الخشب ومنتجاته	٩,٣	٢٦,٩	٠,١	٠,٠
صناعة الأسمنت	–٣,١	١٧,٦	٠,٠	٠,٢
صناعة الحديد والصلب	–٧,٩	١١,٠	–٠,٤	٠,٥
٤. إمدادات الكهرباء والغاز، منها:	**٠,٠**	**١٠,٦**	**٠,٠**	**٠,٢**
إنتاج وتوزيع الكهرباء	٠,٠	٤,٢	٠,٠	٠,١
٥. أنشطة الإمداد المائي	**٧,٤**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٠**
٦. النقل والتخزين، منها:	**٣,٠**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٠**
النقل البرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧. خدمات الغذاء والإقامة، منها:	**٣,٤**	**٦,٠**	**٠,١**	**٠,٢**
بيع الطعام للاستهلاك الفوري	٠,٠	١٣,٠	٠,٠	٠,١
٨– أنشطة المعلومات والاتصالات	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٣/٤- الماليــة العامــة

أظهرت بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ زيادة إجمالى الإيرادات بمعدل ١٥,٣٪ ليصل إلى نحو ٣٥٠,٣ مليار جنيه بما نسبته ٢٠,٠٪ من الناتج المحلى، وزيادة إجمالى المصروفات بمعدل أكبر بلغ ٢٤,٩٪ ليصل إلى نحو ٥٨٨,٢ مليار جنيه بما نسبته ٣٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وانعكاساً لما سبق، ارتفع العجز الكلى للموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل ٤٣,٨٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة،(وبمعدل ٣٩,٩٪ مقارنة بالعجز المقدر لهذه السنة) ليبلغ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ١٣,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى (مقابل ١٦٦,٧ مليار جنيه أو ما يمثل ١٠,٨٪ من الناتج المحلى خلال السنة المالية السابقة). وهو ما يشير الى استمرار تزايد الأعباء التى تتحملها الدولة فى ظل الظروف السياسية التى شهدتها الدولة خلال هذه السنة المالية، وماصاحب ذلك من عدم مواكبة الإيرادات المحصلة خلال هذه السنة المالية للزيادة فى الإنفاق السابق الإشارة إليها.

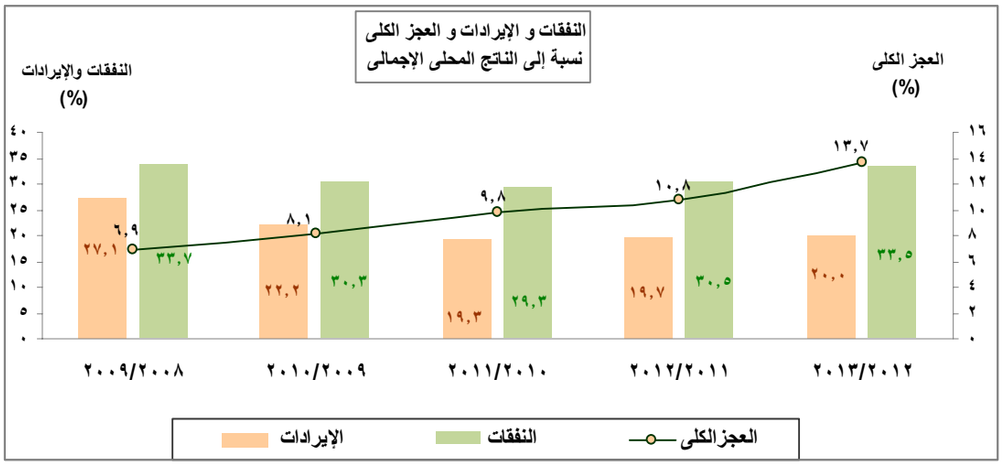

ووفقاً لأحدث بيانات صادرة عن وزارة المالية، تشير متابعة تنفيذ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ما يلى:

١/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة
(الجهاز الإدارى – الإدارة المحلية – الهيئات الخدمية)

ارتفعت **الإيـرادات العامة** بنحو ٤٦,٧ مليار جنيه بمعدل ١٥,٤٪ ليصل ما تم تحصيله إلى نحو ٣٥٠,٣ مليار جنيه بما يمثل ٢٠,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير. وتعد الزيادة محصلة أساسية لكل من **الإيرادات الضريبية**، التى ارتفعت بنحو ٤٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٢١,١٪ لتصل إلى ٢٥١,١ مليار جنيه (أو ما يمثل ٧١,٧٪ من إجمالى الإيرادات العامة المحصلة) خلال السنة المالية. و**الإيرادات غير الضريبية**، التى ارتفعت بنحو ٧,٩ مليار جنيه لتبلغ نحو ٩٤,٠ مليار جنيه.

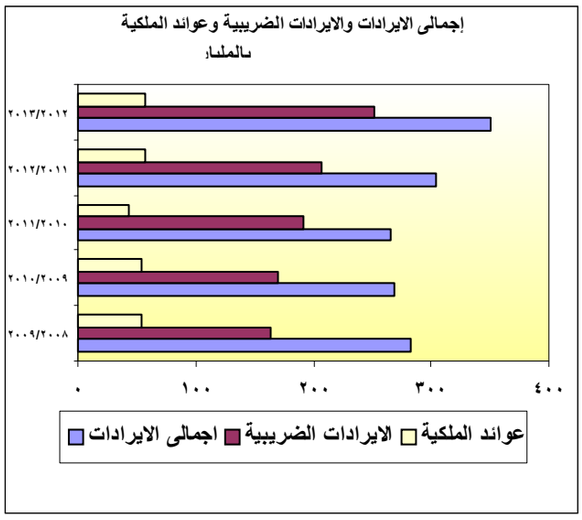

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد تركز نحو ٧٩,٨٪ فى **أولا: الضرائب على الدخول والأرباح** التى تصاعدت بنحو ٢٦,٥ مليار جنيه (أو ما يمثل ٦٠,٧٪ من الزيادة فى الإيرادات الضريبية) بمعدل ٢٩,١٪، تبعاً لزيادة المحصل من كافة أنواع الضرائب المدرجة تحت هذا البند. وتحتل الضرائب المحصلة من هيئة البترول المرتبة الأولى من حيث مقدار الزيادة فيها والذى يمثل ٤٤,٢٪ من إجمالى الزيادة فى الضرائب على الدخل والأرباح، تليها الضرائب المحصلة من البنك المركزى التى تمثل ٣١,٣٪، ثم الضرائب على دخول الأفراد والتى تمثل نحو ١٧,١٪.

ثانيا: الضرائب على السلع والخدمات التى سجلت زيادة قدرها ٨,٣ مليار جنيه (أو ما يمثل ١٩,١٪ من الزيادة) بمعدل ٩,٨٪، والتى جاءت انعكاسًا لزيادة الإنفاق الاستهلاكى الخاص، والذى مازال يعد المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن. هذا وقد حد من الزيادة فى إجمالى الإيرادات، الانخفاض الذى تحقق فى المنح الجارية والرأسمالية بنحو ٤,٩ مليار جنيه، وتمويل الاستثمارات بنحو ٠,٣ مليار جنيه.

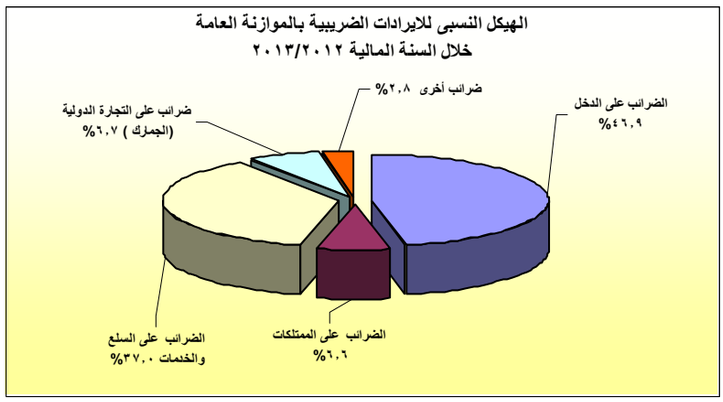

وفى جانب المصروفات، زاد الاجمالى لقطاع الموازنة العامة بمقدار ١١٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٩٪ خلال سنة التقرير عن السنة المالية السابقة ليصل إلى ٥٨٨,٢ مليار جنيه بما يمثل ٣٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وتركز ما نسبته ٩٠,٧٪ من تلك الزيادة فى خمسة بنود رئيسية هى:

البند الأول: الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية، والتى ارتفعت بنحو ٤٢,٦ مليار جنيه (أو ما نسبته ٣٦,٣٪ من الزيادة فى إجمالى المصروفات) بمعدل ٤٠,٧٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتبلغ نحو ١٤٧,٠ مليار جنيه أو ما يمثل ٢٥,٠٪ من إجمالى المصروفات وبما يستنفد ٤٢,٠٪

من إجمالى الإيرادات. وتعزى الزيادة المطردة فى هذا البند إلى ارتفاع معدل العائد على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوم و ١٨٢ يوم من ناحية، وزيادة المصدر منها لتمويل جانب من العجز المتزايد فى الموازنة، فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد منذ الثورة وحتى الآن من ناحية أخرى.

البند الثانى: يتمثل فى تكاليف الدعم الذى تقدمه الدولة لمحدودى الدخل، والتى ارتفعت بنحو ٣٥,٨ مليار جنيه (أو ما نسبته ٣٠,٥٪ من الزيادة فى إجمالى المصروفات) بمعدل ٢٦,٦٪ لتبلغ قيمتها نحو ١٧٠,٨ مليار جنيه بما يستنفد ما يقرب من نصف إجمالى الإيرادات المحققة خلال السنة المالية. وتتمثل أغلب الزيادة، فى الدعم الموجه للمواد البترولية (٦٨,٣٪) لمواجهة الزيادة فى الطلب على هذه المواد من ناحية، وانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى من ناحية أخرى، وذلك فى ظل الأوضاع التى شهدتها البلاد خلال هذه السنة المالية.

البند الثالث: تمثل فى **الأجور وتعويضات العاملين**، حيث زادت بنحو ٢٠,١ مليار جنيه (أو ما نسبته ١٧,٢٪ من الزيادة فى إجمالى المصروفات) بمعدل ١٦,٤٪ لتبلغ نحو ١٤٣,٠ مليار جنيه (أو ما يمثل نحو ٢٦,١٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى الجارى)، وبما يستنفد ٤٠,٨٪ من إجمالى الإيرادات. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع بند المكافآت والإثابة للعاملين بأجهزة الموازنة العامة، وتكاليف العلاوة السنوية التى تم منحها للعاملين اعتبارا من يوليو ٢٠١٢. وكذا تكاليف ضم العلاوة الاجتماعية للراتب الأساسى اعتباراً من مايو ٢٠١٣، بالإضافة إلى تثبيت بعض العاملين المؤقتين.

البند الرابع: تمثل فى المصروفات الأخرى، والتى ارتفعت بنحو ٤,٢ مليار جنيه (أو ما نسبته ٣,٦٪ من الزيادة فى إجمالى المصروفات) بمعدل ١٣,٦٪ لتبلغ نحو ٣٥,٠ مليار جنيه، وبما يستنفد ١٠,٠٪ من إجمالى الإيرادات المحققة خلال هذه السنة.

البند الخامس: تمثل فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، والتى ارتفعت قيمتها بنحو ٣,٦ مليار جنيه (أو ما نسبته ٣,١٪ من الزيادة فى إجمالى المصروفات) بمعدل ١٠,٠٪ لتبلغ قيمتها نحو ٣٩,٥ مليار جنيه، وبما يستنفد ١١,٣٪ من إجمالى الإيرادات المحققة خلال هذه السنة.

ومن ناحية أخرى، تراجع بند المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٠,٢ مليار جنيه بمعدل ٠,٦٪ ليبلغ نحو ٢٦,٧ مليار جنيه.

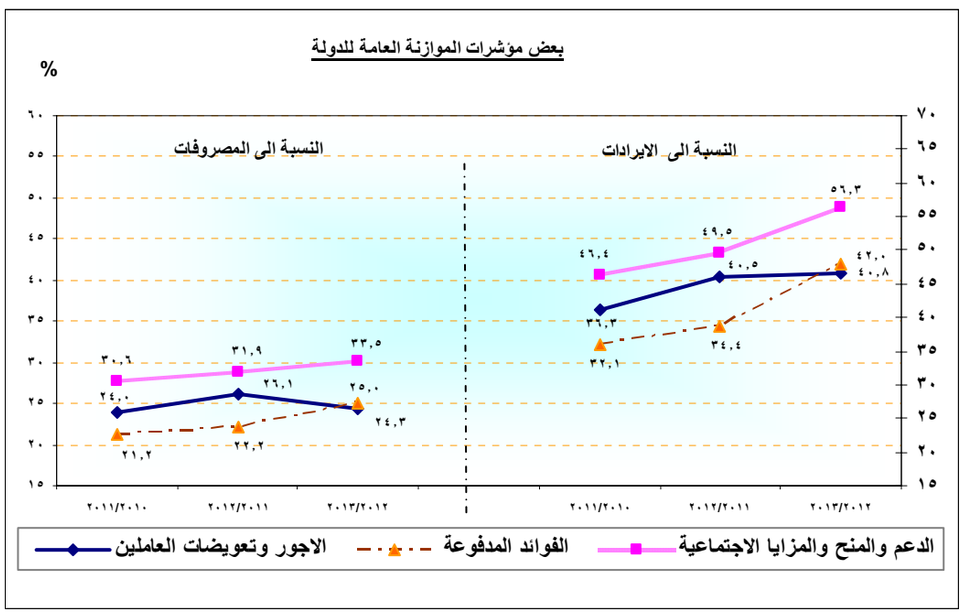

وانعكاسا للعمليات المالية السابقة فى كل من جانبى الإيرادات والنفقات لقطاع الموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، بلغ العجز النقدى نحو ٢٣٧,٩ مليار جنيه بما نسبته ١٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وارتفع العجز الكلى بنحو ٧٣,٠ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه (يمثل ١٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) خلال سنة التقرير، مقابل نحو ١٦٦,٧ مليار جنيه (يمثل ١٠,٨٪ من الناتج المحلى) خلال السنة المالية السابقة. و تم الاعتماد فى تمويل الجانب الأكبر من العجز الكلى (٩٢,٣٪) أو ما قيمته ٢٢١,٣ مليار جنيه على مصادر التمويل المصرفية (منه ٦٠,٦٪ من البنك المركزى و ٣٩,٤٪ من البنوك التجارية). كما تم الاعتماد فى تمويل نحو ٨,٥٪ من العجز أو بما قيمته ٢٠,٣مليار جنيه على مصادر التمويل الخارجية والباقى من مصادر التمويل المحلية المتنوعة بما أمكن معه إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

الموارد	٢٠١٢/٢٠١١ فعلى	٢٠١٣/٢٠١٢	النفقات	٢٠١٢/٢٠١١ فعلى	٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الإيرادات	**٣٠٣٦٢٢**	**٣٥٠٣٢٢**	**اجمالى المصروفات**	**٤٧٠٩٩٢**	**٥٨٨١٨٨**
الإيرادات الضريبية	٢٠٧٤١٠	٢٥١١١٨	الأجور وتعويضات العاملين	١٢٢٨١٨	١٤٢٩٥٦
الضرائب على الدخول والأرباح	٩١٢٤٥	١١٧٧٦٢	شراء السلع والخدمات	٢٦٨٢٦	٢٦٦٥٢
الضرائب على الممتلكات	١٣٠٨٩	١٦٤٥٣	الفوائد	١٠٤٤٤١	١٤٦٩٩٥
الضرائب على السلع والخدمات	٨٤٥٩٤	٩٢٩٢٤	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٥٠١٩٣	١٩٧٠٩٣
ضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)	١٤٧٨٨	١٦٧٧١	الدعم	١٣٤٩٦٣	١٧٠٨٠٠
ضرائب أخـــرى	٣٦٩٤	٧٢٠٨	المنح	٥٣٠٥	٥٠١٤
المنـــــح	١٠١٠٣	٥٢٠٨	مزايا اجتماعية	٩٣٦٧	٢٠٧٧٨
إيرادات أخرى	٨٦١٠٩	٩٣٩٩٦	أخرى	٥٥٨	٥٠١
عوائد الملكية	٥٦٩٩٦	٥٧٣٥٦	المصروفات الأخرى	٣٠٧٩٦	٣٤٩٧٦
حصيلة بيع السلع والخدمات	١٧٨١٩	٢٢٧٣٣	الدفاع	٢٦٠١٨	٢٨٧٣٩
تمويل الاستثمارات	٦٥٩٥	٦٢٨٢	أخرى	٤٧٧٨	٦٢٣٧
أخـــرى	٤٦٩٩	٧٦٢٥	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٥٩١٨	٣٩٥١٦

٢/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، ترتفع الإيرادات المحصلة بنحو ٥٣,٣ مليار جنيه لتبلغ نحو ٤٠٣,٦ مليار جنيه بما نسبته ٢٣,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وترتفع أيضاً النفقات العامة بنحو ٥٥,٩ مليار جنيه لتبلغ ٦٤٤,١ مليار جنيه بما نسبته ٣٦,٧٪ من الناتج المحلى.

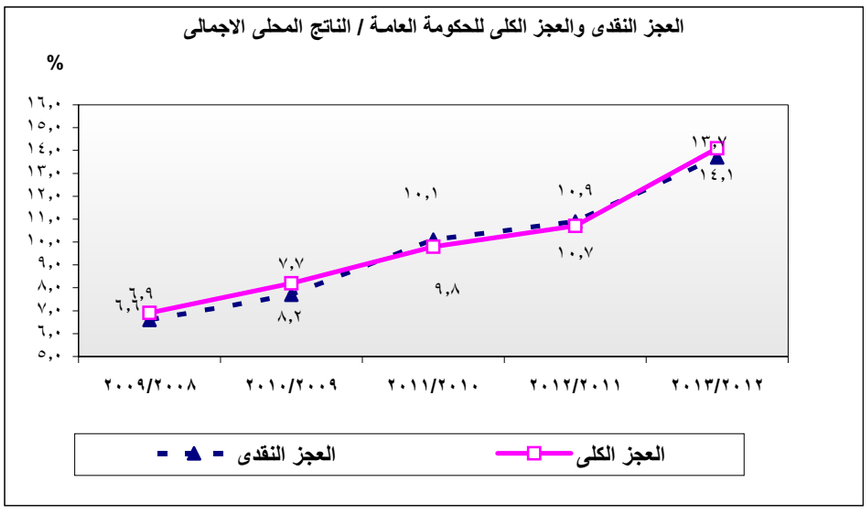

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز كلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة بلغ نحو ٢٤٦,٩مليار جنيه بما نسبته ١٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير ٢٠١٣/٢٠١٢. وقد تم تمويل العجز الكلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة من خلال الاعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلـــــــى)
إجمالي الإيرادات	٣٤٨٨٦٥	٤٠٣٦٣٧
إجمالي المصروفات	٥١٦٤٢٢	٦٤٤٠٨٠
العجز النقدى	١٦٧٥٥٧	٢٤٠٤٤٣
صافى حيازة الأصول المالية	١٨٦٨–	٦٤١٠
العجز الكلى	١٦٥٦٨٩	٢٤٦٨٥٣
مصادر التمويل	١٦٥٦٨٩	٢٤٦٨٥٣
التمويل المحلى	١٨٤٠١٤	٢٤٤٨٠٧
التمويل المصرفى	١٤٥٣٢٠	٢٢٢٠٨٧
التمويل غير المصرفى	٣٨٦٩٤	٢٢٧٢٠
الاقتراض الخارجى	٩٠٦٢–	٢٠٢٧٠
أخـــرى	١٩٩٧–	١٩٨٠٣
فروق إعادة التقييم	١٥٣٣	١١٣٥٧
صافى متحصلات الخصخصة	٠	١٢
الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	١١٣٧٦–	٦٧٩١–
غير محدد	٢٥٧٧	٤٢٦٠٥–

٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

٤/٤ /١– ميزان المدفوعات

أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عن تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات، وذلك للمرة الأولى منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بلغ ٢٣٧,٠ مليون دولار (مقابل عجز كلي بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). فقد تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية بمعدل ٤٥,٠٪ ليصل إلي ٥,٦ مليار دولار (مقابل ١٠,١ مليار دولار). كما تصاعد صافي التدفق للداخل بميزان المعاملات الرأسمالية والمالية ليصل إلى نحو ٩,٧ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٠ مليار دولار خلال سنة المقارنة).

ويعزى تراجع العجز فى ميزان **المعاملات الجارية** خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى التطورات فى العناصر التالية :–

- تراجع عجز الميزان التجارى بمعدل ٧,٦٪ ليقتصر على نحو ٣١,٥ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٣٤,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة) . وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٦٪ لتسجل نحو ٢٦,٠ مليار دولار، وتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢,٩٪ لتسجل ٥٧,٥ مليار دولار.

- ارتفاع فائض ميزان الخدمات والدخل بمعدل ١٩,٨٪ ليبلغ نحو ٦,٧ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٥,٦ مليار دولار)،كمحصلة لارتفاع المتحصلات الخدمية بمعدل ٦,٥٪ لتسجل نحو ٢٢,٢ مليار دولار، وارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ١,٦٪ فقط لتسجل نحو ١٥,٥ مليار دولار.

- ارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧٪ ليبلغ نحو ١٩,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ١٨,٤ مليار دولار خلال سنة المقارنة). ويأتى ذلك انعكاسا لارتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٣,٧٪ لتبلغ نحو ١٨,٤ مليار دولار، وكذا ارتفاع صافى التحويلات الرسمية بمعدل ٣٢,١٪ لتبلغ ٨٣٥,٦ مليون دولار.

أما **المعاملات الرأسمالية والمالية** فقد أسفرت خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ عن تحقيق زيادة ملحوظة فى صافى التدفق للداخل ليصل الى ٩,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١,٠ مليار دولار فقط خلال سنة المقارنة). وقد جاء ذلك انعكاساً لتحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر الي صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٥,٠ مليار دولار)، وتحقيق الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣,٠مليار دولار (مقابل ٤,٠مليار دولار)، وكذا تسجيل الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفق للداخل بلغ ٤,٩ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار).

ونعرض فيما يلي جدول لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقا لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى، وعرض تفصيلى لتطورات عناصر ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

	السنة المالية (٪)	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الميزان التجارى:		
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٩,٥	٩,٥
● الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٤,٨	٤٦,٢
● صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٤٦,٤	٥٤,٤
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٢٢,٦	٢١,٢
● الواردات غير البترولية / اجمالى الواردات	٨٠,١	٧٨,٣
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	٢٣,٢	٢١,٣
● واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	١٦,٤	١٦,٣
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الاجمالى	٣٢,١	٣٠,٧
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٤٢,٣	٤٥,٢
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الاجمالى	١٣,٠–	١١,٦–
الميزان الخدمى:		
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	٢,١	٢,٥
● اجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	٨,٠	٨,٢
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	٢,٠	١,٩
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٦	٣,٦
التحويلات:		
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٧,٠	٧,١
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٦,٩	٦,٩
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٩–	٢,١–
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٤,٥	٢٤,٨
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٤	٢٦,٩
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٨٦,٤	٩٢,٤
الحساب المالي والرأسمالي:		
– صافى الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	١,٥	١,١
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	**٤,٣–**	**٠,١**
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٢,٥	٢,٥

١/١/٤/٤– ميزان المعاملات الجارية

أولاً– الميزان التجارى

تراجع عجز الميزان التجارى بمعدل ٧,٦٪ ليقتصر على نحو ٣١,٥ مليار دولار (مقابل ٣٤,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، محصلة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٦٪ لتسجل نحو ٢٦,٠ مليار دولار، وتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢,٩٪لتسجل ٥٧,٥ مليار دولار. وقد انعكس ذلك على ارتفاع نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات السلعية إلى ٤٥,٢٪ (مقابل ٤٢,٣٪ خلال سنة المقارنة).

ثانياً– ميزان الخدمات والدخل

ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل بمعدل ١٩,٨٪ ليبلغ نحو ٦,٧ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٥,٦ مليار دولار). وجاء ذلك محصلة لارتفاع المتحصلات الخدمية بما يفوق ارتفاع المدفوعات الخدمية، وذلك على النحو التالى:

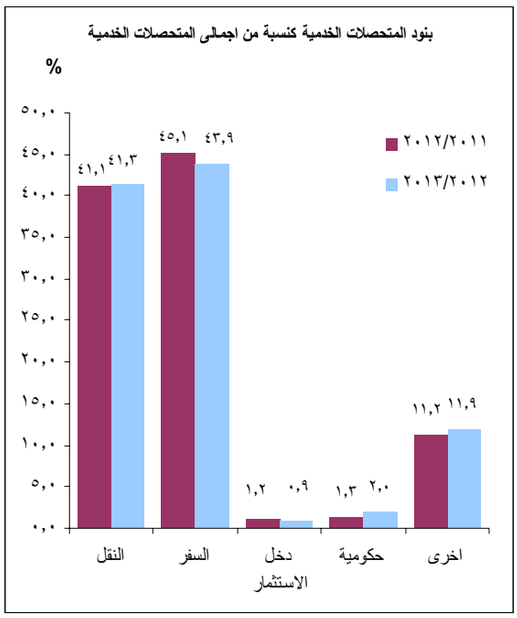

أ- **<u>المتحصلات من الخدمات والدخل</u>** ارتفعت بمعدل ٦,٥٪ لتسجل نحو ٢٢,٢ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٢٠,٩ مليار دولار خلال سنة المقارنة). وجاء هذا التحسن نتيجة **لزيادة البنود الآتية**:-

- **متحصلات النقل** بمعدل ٧,٠٪ لتسجل ٩,٢ مليار دولار(مقابل ٨,٦ مليار دولار)، لارتفاع متحصلات كل من شركات الملاحة والطيران المصرية. **ويأتى ذلك على الرغم من تراجع حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس** بمعدل ٣,٤٪ لتسجل ٥,٠ مليار دولار (مقابل ٥,٢ مليار دولار) تأثرا بتراجع قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ٢,٦٪، وتراجع الحمولة الصافية للسفن المارة بمجرى القناة بمعدل ٢,٨٪.

- **الإيرادات السياحية**♦ بمعدل ٣,٥٪ لتبلغ نحو ٩,٧ مليار دولار (مقابل ٩,٤ مليار دولار)، ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع عدد الليالي السياحية بمعدل ٨,١٪ لتصل إلى ١٤٢,٤ مليون ليلة (مقابل ١٣١,٨ مليون ليلة).

- **المتحصلات الخدمية الأخرى** بمعدل ١٣,٠٪ لتسجل ٢,٦ مليار دولار (مقابل ٢,٣ مليار دولار)، لارتفاع متحصلات كل من خدمات التشييد والمقاولات، وخدمات الاتصالات، والعمولات المحصلة ومصاريف وكالات، وخدمات الحاسب الالى واشتراك المجلات والجرائد.

- **المتحصلات الخدمية الحكومية** والتى سجلت ٤٣٧,٦ مليون دولار (مقابل ٢٧٦,٢ مليون دولار)، لارتفاع المتحصلات الحكومية الأخرى، ومصروفات السفارات الأجنبية فى مصر.

♦ تحسب على أساس عدد الليالى السياحية للمغادرين غير المقيمين مضروبا فى متوسط إنفاق السائح فى الليلة الواحدة.

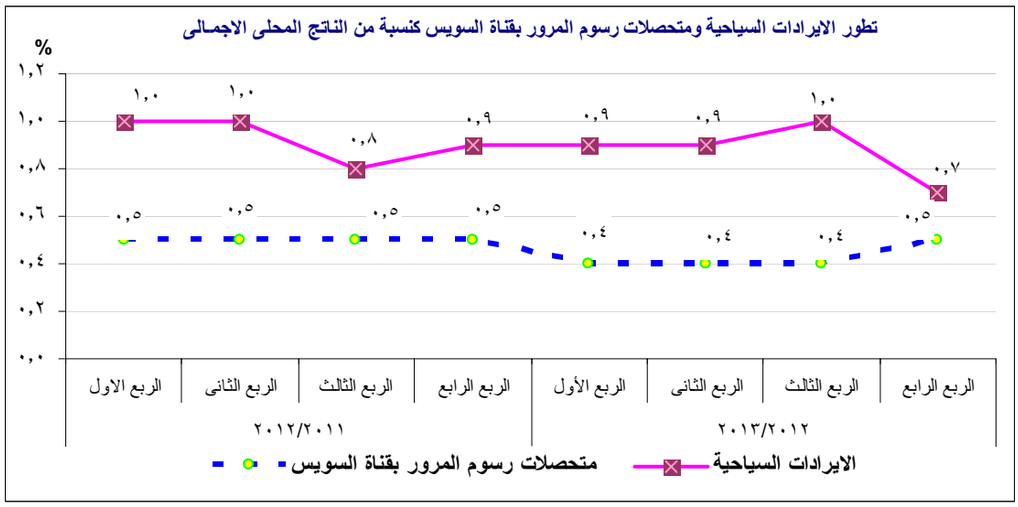

وعلى الجانب الآخر **انخفضت متحصلات دخل الاستثمار** بمعدل ١٩,٦٪ لتسجل ١٩٧,٨ مليون دولار(مقابل ٢٤٦,١ مليون دولار)، كنتيجة لانخفاض دخل الاستثمار المباشر وخاصة المحول من أرباح الفروع فى الخارج، وكذا الفوائد على ودائع البنوك بالخارج.

ب – **<u>المدفوعات من الخدمات والدخل</u>** ارتفعت بمعدل ١,٦٪ لتصل إلى نحو ١٥,٥ مليار دولار (مقابل ١٥,٣ مليار دولار)، وذلك نتيجة **لارتفاع البنود التالية**:–

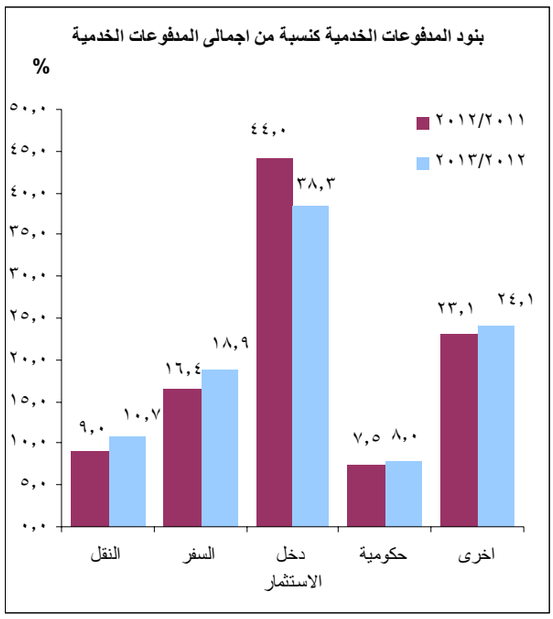

- **مدفوعات السفر** بمعدل ١٧,٣٪ لتسجل ٢,٩ مليار دولار(مقابل ٢,٥ مليار دولار)، نتيجة لزيادة مدفوعات الفيزا كارد، ومدفوعات شركات السياحة والفنادق للخارج، ورسوم الحج لحجاج القرعة.

- **مدفوعات النقل** بمعدل ٢٠,٦٪ لتسجل نحو ١,٧ مليار دولار(مقابل نحو ١,٤ مليار دولار)، لارتفاع المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة الأجنبية، والمبالغ المحولة لايجار طائرات من الخارج وإصلاح الطائرات فى المطارات الأجنبية.

- **المدفوعات الخدمية الأخرى** بمعدل ٦,٠٪ لتسجل ٣,٧ مليار دولار(مقابل ٣,٥ مليار دولار)، لارتفاع المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول الأجنبية، وكذا مدفوعات خدمات التشييد والمقاولات، ومدفوعات الإتاوات ومصاريف التراخيص، ومدفوعات خدمات التأمين.

- **المصروفات الحكومية** بمعدل ٨,٠٪ لتسجل ١,٢٤ مليار دولار(مقابل ١,١٥ مليار دولار)، وذلك لارتفاع المصروفات الحكومية الأخرى.

وعلى الجانب الآخر تراجعت مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ١١,٦٪ لتسجل نحو ٥,٩ مليار دولار (مقابل ٦,٧ مليار دولار)، لانخفاض تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة فى مصر، وتحويلات الفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية.

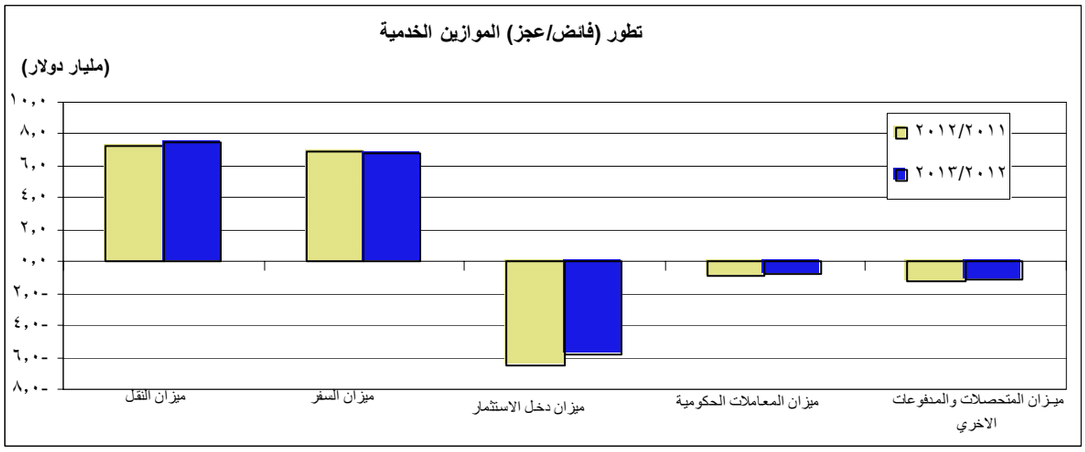

ثالثاً– صافى التحويلات الجارية بدون مقابل

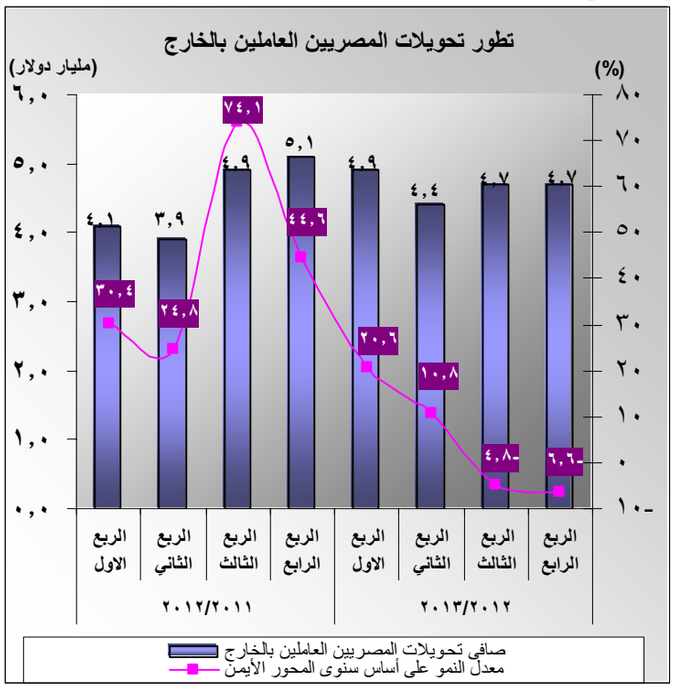

ارتفع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤,٧٪ ليبلغ ١٩,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، (مقابل ١٨,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). **وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع كل من:–**

- **صافى التحويلات الخاصة** بمعدل ٣,٧٪ لتسجل ١٨,٤مليار دولار (أهمها تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتى بلغت نحو ١٨,٧ مليار دولار، حيث مثلت السعودية اكبر دولة لتلك التحويلات بنسبة ٤٢,٧٪ خلال سنة العرض، يليها الكويت بنسبة ٢١,٣٪، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢,٢٪).

- **صافى التحويلات الرسمية** بمعدل ٣٢,١٪ إلى ٨٣٥,٦ مليون دولار (مقابل ٦٣٢,٤ مليون دولار)، نتيجة لارتفاع المنح والهبات النقدية الواردة إلى الحكومة المصرية.

صافى التحويلات الجارية بدون مقابل

(مليون دولار)

	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	التغيـــــــر قيمه	التغيـــــــر ٪
صافى التحويلات الجارية (بدون مقابل)	**١٨٤٠٨,٠**	**١٩٢٦٧,٩**	**٨٥٩,٩**	**٤,٧**
١- صافى التحويلات الرسمية (أ + ب-ج)	**٦٣٢,٤**	**٨٣٥,٦**	**٢٠٣,٢**	**٣٢,١**
أ- منح نقدية للداخل	٥١٩,٥	٧٤٧,٧	٢٢٨,٢	٤٣,٩
ب- منح أخرى للداخل	١٧٤,٥	١٥٣,٧	– ٢٠,٨	– ١١,٩
ج- تحويلات رسمية للخارج	٦١,٦	٦٥,٨	٤,٢	٦,٨
٢- صافى التحويلات الخاصة (أ+ ب-ج)	**١٧٧٧٥,٦**	**١٨٤٣٢,٣**	**٦٥٦,٧**	**٣,٧**
أ- تحويلات العاملين بالخارج	١٧٩٧٠,٩	١٨٦٦٨,٠	٦٩٧,١	٣,٩
ب- تحويلات أخرى	١١٢,٧	٨٩,٦	– ٢٣,١	– ٢٠,٥
ج- تحويلات خاصة للخارج	٣٠٨,٠	٣٢٥,٣	١٧,٣	٥,٦

وقد أسفرت التطورات السابقة فى عناصر ميزان المعاملات الجارية خلال سنة العرض عن تراجع العجز الجارى بمعدل ٤٥,٠٪ ليبلغ ٥,٦ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ١٠,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة) بما يمثل ٢,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع المتحصلات الجارية بمعدل ٤,٨٪لتصل إلى نحو ٦٧,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٦٤,٤ مليار دولار)، وتراجع المدفوعات الجارية بمعدل ٢,٠٪ ليصل إلى نحو ٧٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٧٤,٥ مليار دولار).

ويوضح الشكل التالى المتحصلات والمدفوعات الجارية خلال سنة التقرير والسنة المالية السابقة.

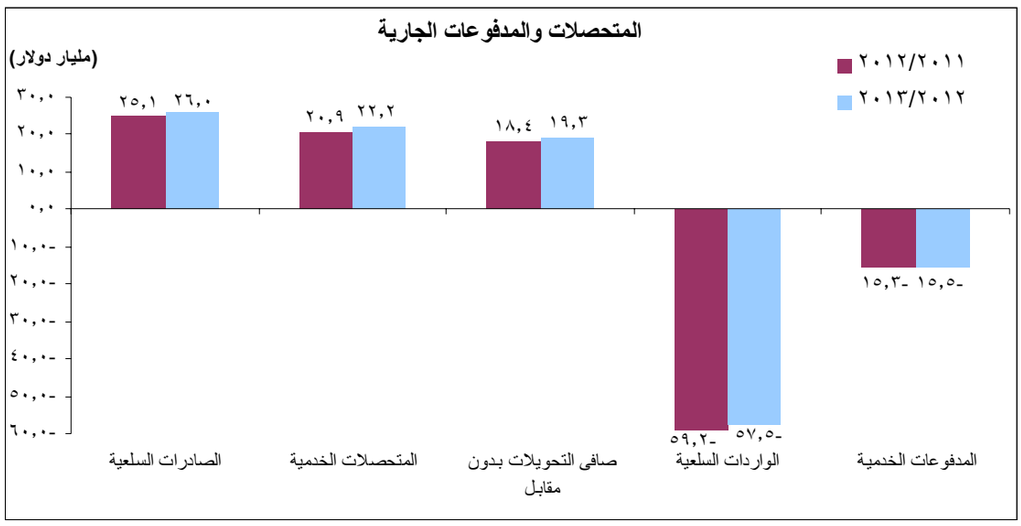

٤/٤ /١/٢– ميزان المعاملات الرأسمالية و المالية

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ عن تحقيق زيادة ملحوظة فى **صافى التدفق للداخل** ليصل إلى ٩,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١,٠ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، وذلك محصلة للتطورات التالية:

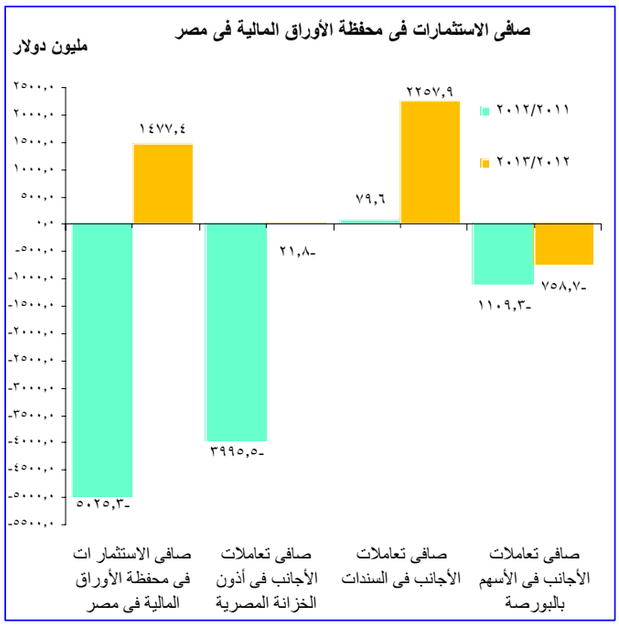

١– تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر إلي صافي تدفق **للداخل** بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل صافى تدفق **للخارج** بلغ نحو ٥,٠ مليار دولار)، وذلك كنتيجة أساسية لإصدار الحكومة المصرية سندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار.

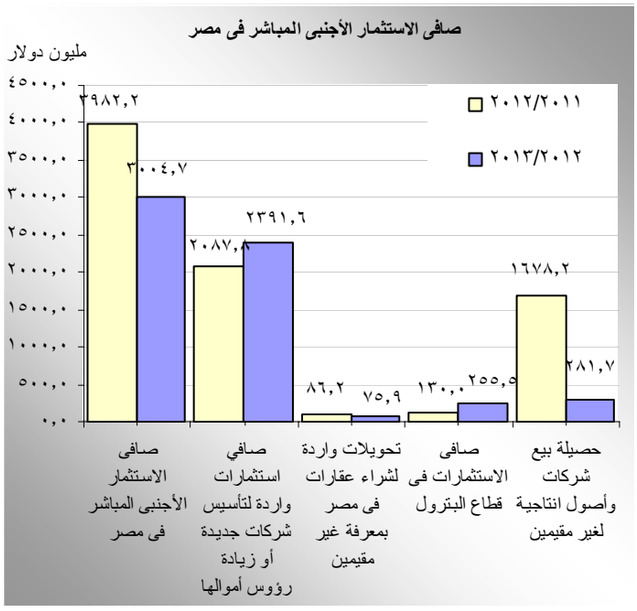

٢– تراجع صافى التدفق للداخل **للاستثمار الأجنبي المباشر**[(١)] في مصر بنحو ١,٠ مليار دولار ليصل إلى ٣,٠ مليار دولار (مقابل ٤,٠ مليار دولار خلال سنة المقارنة). وجاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين لتقتصر على ٢٨١,٧ مليون دولار (مقابل ١,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة) من ناحية، وارتفاع صافى التدفق للداخل لكل من الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) إلى نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، وكذا ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات في قطاع البترول إلى ٢٥٥,٥ مليون دولار (مقابل ١٣٠,٠ مليون دولار) من ناحية اخري.

(١) يمثل الاستثمار الأجنبى المباشر تملك المستثمر الأجنبى لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال فى إدارته. وفى مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال.

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة كل قطاع فى اجمالى التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر.

(مليون دولار)

قطاع النشاط	السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	المساهمة (٪)	السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	المساهمة (٪)
اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر (FDI)				
للداخل	**١١٧٦٨,١**	**١٠٠,٠**	**٩٦١٤,٠**	**١٠٠,٠**
١- البترول	٧١٠١,٠	٦٠,٣	٦٦٠٦,٥	٦٨,٧
٢- صناعى	٧٣٢,٦	٦,٢	٢٦١,٠	٢,٧
٣- زراعى	٨٠,٧	٠,٧	١٣٩,٠	١,٥
٤- انشائى	١٢٧,٢	١,١	٢٠,٧	٠,٢
٥- خدمى، منه :-	٢١٩٦,٦	١٨,٧	٧٣٩,٨	٧,٧
عقارى	٨٦,٢	٠,٧	٤٤,٢	٠,٥
تمويلى	٢١٢,٧	١,٨	٣٧٩,٢	٣,٩
سياحى	٤١,٧	٠,٤	٢٠,٩	٠,٢
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٣٩٠,٩	١١,٨	٢١,١	٠,٢
خدمى أخرى	٤٦٥,١	٤,٠	٢٧٤,٤	٢,٩
٦- غير موزع	١٥٣٠,٠	١٣,٠	١٨٤٧,٠	١٩,٢

٣- **حققت الأصول والخصوم الأخرى** (والتي تتمثل فى التغير فى كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزى، والمقابل لبعض البنود المدرجة في الحساب الجارى) صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٩ مليار دولار(مقابل ٢,٣ مليار دولار) كنتيجة أساسية لارتفاع الودائع المحولة من بعض الدول العربية.

٤- أسفرت **القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل** عن صافى استخدام بلغ نحو ١٣٦,٧ مليون دولار خلال سنة العرض (مقابل صافى سداد ٣١٧,٠ مليـون دولار خلال سنة المقارنة). وذلك محصلة لارتفاع اجمالى المستخدم إلي ٢,٤ مليار دولار (مقابل ١,٧ مليار دولار)، في حين بلغ إجمالي المسدد ٢,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٠ مليار دولار).

٢/٤/٤- التجارة الخارجية

تراجع حجم التجارة الخارجية السلعية لمصر بمعدل طفيف بلغ ٠,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ليبلغ نحو ٨٣,٥ مليار دولار مقابل ٨٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ٣٠,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى. ويرجع ذلك لانخفاض الواردات السلعية بمعدل ٢,٩٪ (٢١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي)، وارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٦٪ (٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي).

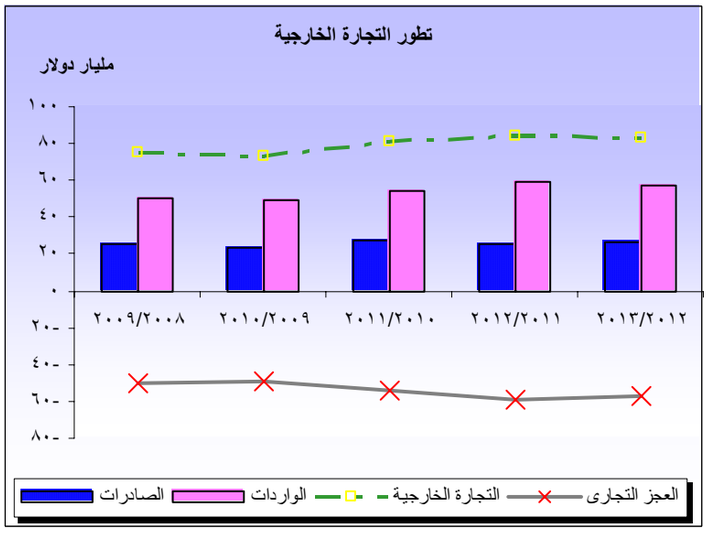

وقد تأثرت التجارة الخارجية بالإحداث السياسية والاقتصادية التى مرت بها البلاد خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ وكان من أهمها:

- تباطؤ النشاط الاقتصادى تأثرا باضطراب الأوضاع السياسية والأمنية.
- عدم توافر السيولة الكافية بالعملة الأجنبية و إعطاء الأولوية فى التمويل للسلع الاستراتيجية.
- زيادة الطلب المحلى على المنتجات البترولية نتيجة أعمال التهريب وخاصة السولار والبنزين.

١/٢/٤/٤- التوزيع السلعي للصادرات

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣,٦٪ لتبلغ نحو ٢٦,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويرجع ذلك لارتفاع كل من الصادرات البترولية بمعدل ٧,٠٪ (٤٦,٢٪ من إجمالي الصادرات)، والصادرات غير البترولية بمعدل ٠,٩٪ (٥٣,٨٪ من إجمالي الصادرات).

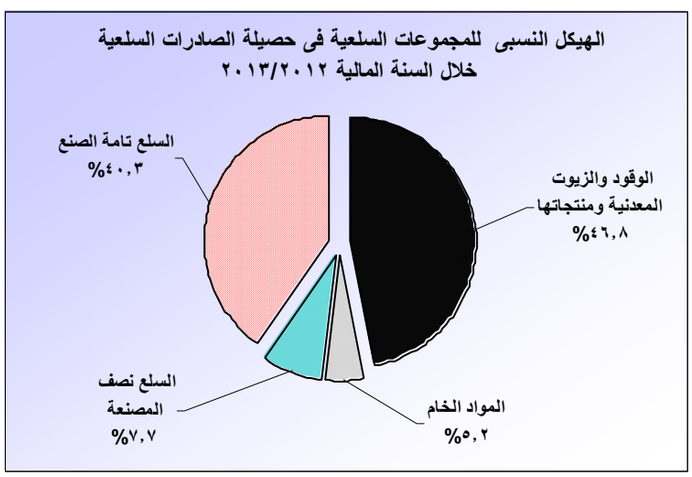

وفيما يلى عرض تفصيلى لإجمالى حصيلة الصادرات السلعية وفقا للتصنيفات المختلفة:

١- حصيلة الصادرات وفقا لدرجة التصنيع

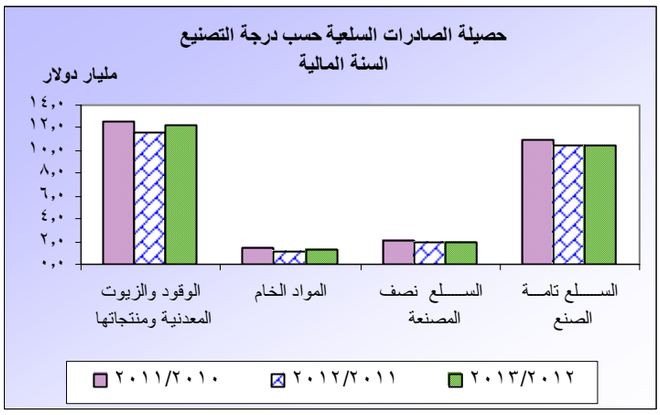

شهدت سنة العرض ارتفاع الصادرات من كل المجموعات السلعية. حيث ارتفعت من مجموعة المواد الخام بمعدل ١٤,٤٪، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية بمعدل ٤,٨٪، ومجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ٢,٧٪، ومجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ١,٢٪.

وفيما يلي عرض تفصيلي للصادرات من المجموعات السلعية المختلفة:

أ- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (٤٦,٨٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

ارتفعت الصادرات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٤,٨٪ لتصل إلى نحو ١٢,٢مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ١١,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات من البترول الخام (٥٣,٧٪ من إجمالى هذه المجموعة) بمعدل ٢٥,٣٪ لتبلغ ٦,٥ مليار دولار. هذا في حين انخفضت الصادرات من المنتجات البترولية (٤٥,٠٪ من إجمالى المجموعة) بمعدل ٩,٠٪ لتبلغ نحو ٥,٥ مليار دولار ويرجع ذلك لزيادة الطلب المحلى عليها.

ب- السلع تامة الصنع (٤٠,٣٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

ارتفعت صادرات مجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ١,٢٪ لتبلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ١٠,٤ مليار دولار خلال السنة المناظرة. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: المنسوجات القطنية، وذهب ولؤلؤ وأحجار كريمة، ومصنوعات من حديد وصلب، ومستخلصات وزيوت عطرية ومواد راتنجية .

ج- السلع نصف المصنعة (٧,٧٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

ارتفعت صادرات مجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ٢,٧٪ لتصل إلى ٢,٠ مليار دولار خلال سنة العرض ، مقابل ١,٩ مليار دولار خلال السنة المناظرة. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: اللدائن ومصنوعاتها، وخلاصات للدباغة والصباغة، والومنيوم غير مخلوط.

د- المواد الخام (٥,٢٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

ارتفعت الصادرات من مجموعة المواد الخام بمعدل ١٤,٤٪ لتبلغ ١,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,٢ مليار دولار خلال السنة المناظرة. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: الفواكه والإثمار الصالحة للأكل، وخامات الحديد، والبطاطس، وحبوب واثمار زيتية ونباتات للصناعة أو الطب.

٢- التوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات السلعية

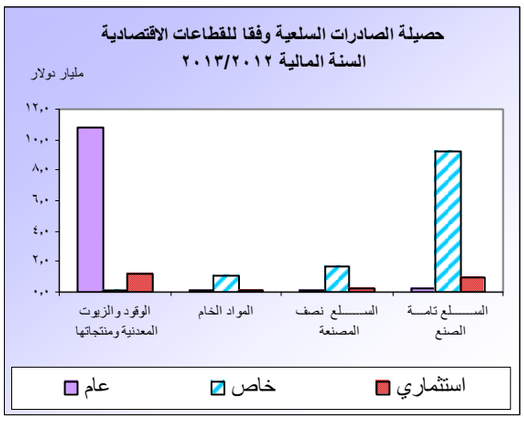

وفقا للتوزيع القطاعى لحصيلة الصادرات السلعية، فقد ارتفعت صادرات القطاع العام بمعدل ٣,٣٪ كنتيجة أساسية لزيادة الصادرات من البترول الخام بمعدل ٢٥,٣٪. كما ارتفعت أيضا صادرات القطاع الخاص بمعدل ١,٠٪ لزيادة صادراته من الأجهزة الكهربائية والذهب، و صادرات القطاع الاستثمارى بمعدل ١٩,٠٪ لزيادة صادراته من بعض السلع خاصة من المنتجات البترولية والمنسوجات القطنية.

وفيما يلي عرض تفصيلي للصادرات من القطاعات الاقتصادية المختلفة:

أ- القطاع الخاص (٤٦,٨٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

ارتفعت حصيلة صادرات القطاع الخاص بمعدل ١,٠٪ لتصل إلى نحو ١٢,٢ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١٢,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت السلع تامة الصنع نحو ٧٦,٠٪ من إجمالي صادراته. وتمثلت أهم الصادرات فى: الأجهزة الكهربائية، وذهب ولؤلؤة وأحجار كريمة، والأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، واللدائن ومصنوعاتها، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، ومحضرات غذائية منوعة.

ب- القطاع العام (٤٣,١٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

كذلك ارتفعت حصيلة صادرات القطاع العام بمعدل ٣,٣٪ لتبلغ نحو ١١,٢مليار دولار مقابل ١٠,٨ مليار دولار خلال السنة المناظرة، انعكاسا لزيادة صادرات البترول الخام (٥٨,٤٪ من اجمالي صادرات هذا القطاع) بمعدل ٢٥,٣٪. وتمثلت أهم الصادرات فى: البترول الخام، والمصنوعات من الألومنيوم، والألومنيوم غير المخلوط، والقطن، وغزل القطن، والمنسوجات القطنية.

ج- القطاع الاستثماري (١٠,١٪ من إجمالي حصيلة الصادرات):

كما ارتفعت أيضا حصيلة صادرات القطاع الاستثماري بمعدل ١٩,٠٪ لتسجل نحو ٢,٦ مليار دولار مقابل نحو ٢,٢ مليار دولار خلال السنة المناظرة.وقد تمثلت أهم الصادرات في: المنتجات البترولية (٤٥,٩٪ من اجمالي صادرات القطاع)، والمنسوجات القطنية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والملابس الجاهزة، والمنتجات من الخزف.

٢/٢/٤/٤- التوزيع السلعي للواردات

شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ انخفاضا للمدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢,٩٪ لتبلغ نحو ٥٧,٥ مليار دولار مقابل ٥٩,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويأتى ذلك محصلة لانخفاض الواردات غير البترولية بمعدل ٥,١٪ لتبلغ ٤٥,٠ مليار دولار (٧٨,٣٪ من اجمالى الواردات)، و ارتفاع الواردات البترولية بمعدل ٦,١٪لتصل إلى ١٢,٥ مليار دولار (٢١,٧٪ من اجمالى الواردات).

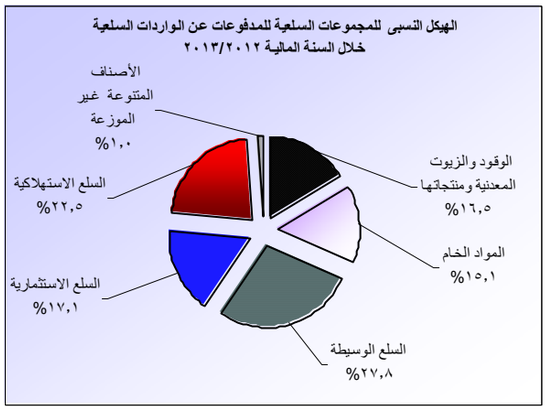

وفيما يلى عرض تفصيلى للمدفوعات عن الواردات السلعية وفقا للتصنيفات المختلفة:

١ – الواردات حسب درجة الاستخدام:

شهدت سنة العرض تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية. حيث انخفضت الواردات من مجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٥,٤٪، ومجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ٥,٣٪، ومجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٤,٠٪. هذا بينما ارتفعت الواردات من مجموعة المواد الخام بمعدل ٧,٣٪، ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ١,٩٪.

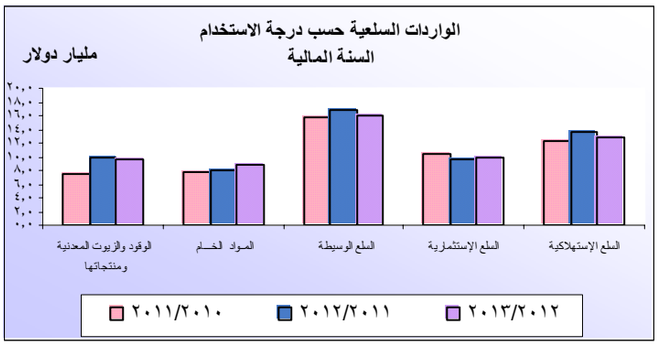

وفيما يلي عرض تفصيلي للواردات من أهم المجموعات السلعية المختلفة:

أ- السلع الوسيطة (٢٧,٨٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٥,٤٪ لتصل إلى نحو ١٦,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ١٦,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الى تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية من بعض السلع مثل: الاسمنت، والأصناف المصنوعة من المعادن العادية، والأسمدة، والسكر الخام.

ب – السلع الاستهلاكية (٢٢,٥٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ٥,٣٪ لتصل إلي ١٢,٩ مليار دولار، مقابل ١٣,٧ مليار دولار. ويرجع ذلك محصلة إلى:

- انخفاض المدفوعات عن الواردات من **السلع الاستهلاكية غير المعمرة (٧٥,٣ ٪ من اجمالى السلع الاستهلاكية**) بمعدل ٨,٧٪ لتصل إلى نحو ٩,٧ مليار دولار مقابل ١٠,٧ مليار دولار، وذلك لانخفاض الواردات من بعض السلع وأهمها: صابون ومحضرات غسيل وشموع، والخضر والنباتات والجذور والدرنات، والسكر المكرر ومصنوعاته، والحيوانات الحية.

- ارتفاع المدفوعات عن الواردات من **السلع الاستهلاكية المعمرة (٢٤,٧ ٪ من اجمالى السلع الاستهلاكية)** بمعدل ٧,١٪ لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار. لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية من بعض السلع وأهمها: السيارات لركوب الأشخاص، والثلاجات والمجمدات الكهربائية.

ج- السلع الاستثمارية (١٧,١٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية بمعدل ١,٩٪ لتصل الى نحو ٩,٨ مليار دولار مقابل نحو ٩,٦ مليار دولار وذلك لزيادة الواردات من بعض السلع وأهمها: مركبات لنقل الأشخاص، وقاطرات وعربات ومعدات سكك حديدية والترام وأجزاؤها، ومضخات ومراوح وأجزاؤها، وسيارات لنقل البضائع.

د- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (١٦,٥٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٤,٠٪ لتصل إلى نحو ٩,٥ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٩,٩ مليار دولار. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض الواردات من المنتجات البترولية (٩٩,٢٪ من إجمالي المجموعة) بمعدل ٣,٣٪.

هـ - المواد الخام (١٥,١٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة المواد الخام بمعدل ٧,٣٪ لتصل إلى ٨,٧ مليار دولار. ويرجع ذلك أساسا لزيادة الواردات من البترول الخام بمعدل ٥٠,٩٪ لتبلغ ٣,١ مليار دولار. هذا بالإضافة إلي ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية لكل من خامات معادن، والحبوب والأثمار الزيتية.

٢ – التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات السلعية

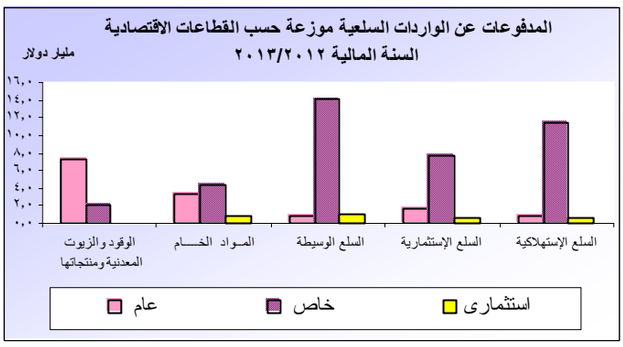

تراجعت نسبة مساهمة كافة القطاعات في المدفوعات عن الواردات السلعية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. حيث انخفضت واردات القطاع العام بمعدل ٤,٠٪ والقطاع الخاص بمعدل ٠,١٪ والقطاع الاستثمارى بمعدل ٢٥,٢٪.

أ- القطاع الخاص (٦٩,٠٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الخاص بمعدل طفيف بلغ ٠,١٪ خلال سنة العرض لتبلغ نحو ٣٩,٧ مليار دولار ،وجاء ذلك نتيجة لانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة السلع الاستهلاكية (٢٨,٧٪ من إجمالي واردات القطاع) بمعدل ٤,٠٪، ومجموعة السلع

الوسيطة (٣٥,٥٪ من اجمالي واردات القطاع) بمعدل ٣,٢٪. وكانت من أهم السلع التى تراجعت الواردات منها: مصنوعات من الحديد والصلب، وروافع وبلدوزارات وأجزائها، وسكر خام، وصابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية، واصناف مصنوعة من معادن عادية.

ب- القطاع العام (٢٥,٥٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع العام بمعدل ٤,٠٪ لتبلغ ١٤,٦ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ١٥,٢ مليار دولار. ويرجع ذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الوقود والزيوت المعدنية (٤٩,٧٪ من اجمالي واردات القطاع) بمعدل ١٤,١٪ (لانخفاض الواردات من المنتجات البترولية بمعدل ١٤,٠٪)، كما انخفضت أيضا الواردات من بعض السلع وأهمها: القمح، والسكر الخام، وأجهزة بصريات ولوازمها للتصوير السينمائي وللطب وللجراحة، وألومنيوم ومصنوعاته، وحبوب وأثمار زيتية.

ج- القطاع الاستثماري (٥,٥٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية)

انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الاستثماري بمعدل ٢٥,٢٪ لتبلغ نحو ٣,٢ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ٤,٢ مليار دولار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية لكافة المجموعات السلعية. حيث تراجعت الواردات من بعض السلع كان من أهمها: الذرة، وخضر ونباتات ودرنات، وشحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها، وروافع وبلدوزارات وأجزائها، والمنتجات البترولية، والبترول الخام، ومنتجات كيماوية عضوية وغير عضوية.

٣/٢/٤/٤- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

وفقا للتوزيع الجغرافي **لحصيلة الصادرات السلعية**، جاءت دول الاتحاد الاوروبي في المركز الأول بما نسبته ٣٧,٢٪ من اجمالي الصادرات، يليها الدول العربية بما نسبته ٢٠,٠٪ ثم الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته ١٧,٦٪. وعلي مستوي الدول، جاءت ايطاليا في المركز الأول يليها الولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات العربية والمملكة المتحدة. حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته ٤٧,٣٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية.

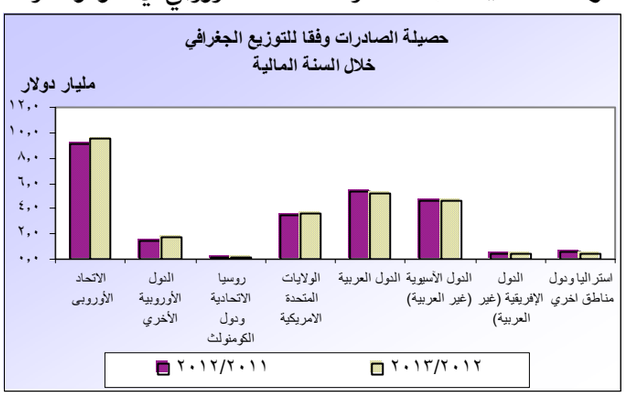

أما بالنسبة **للمدفوعات عن الواردات** فقد جاءت دول الاتحاد الاوروبي في المركز الأول أيضا بما نسبته ٣٠,٧٪ من اجمالي الواردات ، يليها الدول الأسيوية غير العربية بما

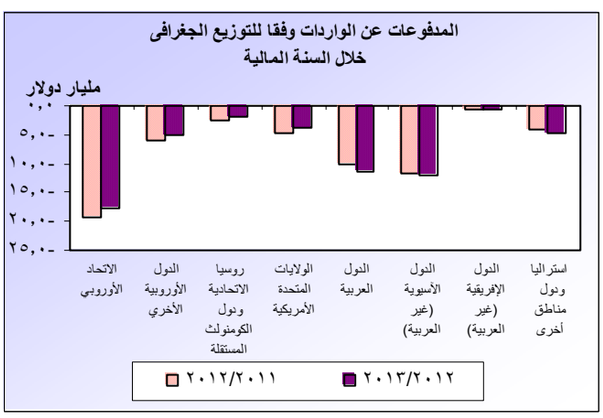

نسبته ٢١,٠٪، ثم الدول العربية بما نسبته ١٩,٦٪. وعلى مستوى الدول فقد جاءت الصين الشعبية في المركز الأول، يليها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وسويسرا، حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته ٣٥,٨٪ من إجمالي الواردات.

وفيما يلى عرض تفصيلى للتجارة الخارجية وفقاً للتكتلات الاقتصادية:

أ- دول الاتحاد الأوروبي

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى دول الاتحاد الأوروبي بمعدل ٦,٤٪ لتصل إلى نحو ٩,٧ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد تركز ٧٢,٠٪ من إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي فى أربع دول فقط هى ايطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وكانت أهم الصادرات إلى دول الاتحاد الاوروبى: البترول الخام، المنتجات البترولية، الآلات والأجهزة الكهربائية.

بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من دول الاتحاد الأوروبي بمعدل ٨,٣٪ لتصل إلى نحو ١٧,٧ مليار دولار خلال سنة العرض. و قد تركز ٦٧,٨٪ من المدفوعات عن الواردات من الاتحاد الأوروبي في خمس دول فقط، هي ألمانيا، وايطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا. وكانت أهم الواردات من دول الاتحاد الاوروبى: المنتجات البترولية، ولدائن ومصنوعاتها، ومصنوعات من حديد وصلب.

ب – الدول العربية

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول العربية بمعدل ٢,٢٪ لتصل إلى نحو ٥,٢ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٢٦,٣٪ من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تلتها المملكة العربية السعودية (١٧,٠٪)، ثم لبنان (١١,٠٪)، والأردن (١٠,٦٪). وكانت أهم الصادرات إليها: الآلات والأجهزة الكهربائية، والمنتجات البترولية، والذهب، ومحضرات غذائية منوعة.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول العربية بنحو ١,١ مليار دولار لتصل إلى نحو ١١,٣ مليار دولار خلال سنة العرض، نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات بنحو ٠,٧ مليار دولار من كل من العراق والإمارات العربية المتحدة. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى بما يمثل ٢٨,٦٪ من إجمالي الواردات من الدول العربية، تليها الكويت (٢٣,٨٪)، ثم المملكة العربية السعودية (٢٠,٢٪). وكانت أهم الواردات منها: المنتجات البترولية،البترول الخام، ولدائن ومصنوعاتها، ومصنوعات من حديد وصلب.

ج – الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٦,٦٪ لتبلغ نحو ٣,٧ مليار دولار خلال سنة العرض، ومن أهم الصادرات إليها: المنتجات البترولية، والذهب، البترول الخام، والأسمدة.

بينما تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ١٨,٠٪ لتصل إلى نحو ٣,٩ مليار دولار، وكانت أهم الواردات منها: القمح، والمنتجات البترولية، وروافع وبلدوزارات، ومضخات ومراوح.

د – الدول الآسيوية غير العربية

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الآسيوية غير العربية بمعدل ١,٣٪ لتصل إلى نحو ٤,٦ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الهند في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها (٤٢,٤٪) من إجمالي الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية، تلتها اليابان (١٩,٨٪)،ثم كوريا الجنوبية (٩,٦٪)، والصين الشعبية (٩,٠٪). ومن أهم الصادرات إليها: البترول الخام، والمنتجات البترولية، والملابس الجاهزة، ولدائن ومصنوعاتها.

هذا بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل ٣,٥٪ لتصل إلى نحو ١٢,١ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها (٣٨,٠٪) من إجمالى الواردات من الدول الآسيوية غير العربية، تليها الهند (١٤,١٪)، ثم اليابان (١٠,٩٪)، وكوريا الجنوبية (١٠,٢٪). ومن أهم الواردات منها: أجزاء ولوازم السيارات، وملابس جاهزة، وسيارات ركوب الأشخاص، واللدائن ومصنوعاتها.

هـ – الدول الأوروبية الأخرى

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ٢٤,٩٪ لتصل إلى ١,٨ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت تركيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٦١,٥٪ من إجمالي الصادرات إلى الدول الأوروبية الأخرى، تلتها سويسرا (٣٦,٥٪). ومن أهم الصادرات إليها: المنتجات البترولية، الملابس الجاهزة، منسوجات قطنية، منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية.

هذا بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ١٦,٢٪ لتصل إلى نحو ٥,١ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت سويسرا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٥١,٧٪من الإجمالي، تليها تركيا (٤٥,١٪). وكانت أهم الواردات منها: المنتجات البترولية، ومنتجات صيدلة، ومصنوعات من حديد وصلب، وشحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها.

و– استراليا ودول ومناطق أخرى

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى استراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل ١٢,٩٪ لتبلغ نحو ٠,٥ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كندا فى المرتبة الأولى بما نسبته ٢٣,٩٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تلتها البرازيل (١٢,٣٪)، ثم الأرجنتين (٨,٤٪). وكانت أهم الصادرات إليها: البترول خام، والمنتجات البترولية، والذهب، والزجاج ومصنوعاته.

هذا بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من هذه المجموعة بمعدل ١٩,١٪ لتصل إلى نحو ٤,٨ مليار دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت البرازيل في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٢٧,٩٪ من الاجمالي، تليها استراليا (٧,٤٪)، والأرجنتين (٧,٠٪)، ثم كندا (٤,٦٪). وكانت أهم الواردات منها: المنتجات البترولية، ولحوم، والبترول الخام، والذرة.

ز- الدول الأفريقية (غير العربية)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ٩,٥٪ لتصل إلى ٤٥١,٦ مليون دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها (٢١,٧٪) من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تلتها أثيوبيا (١٦,٨٪)، ثم جنوب إفريقيا (١٠,٩٪). وكانت أهم الصادرات إليها: الآلات والأجهزة الكهربائية، ومحضرات غذائية منوعة، ورق وورق مقوى، ومنتجات كيماوية عضوية وغير عضوية.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ٦,٤٪ لتصل إلى ٥٣٧,٣ مليون دولار خلال سنة العرض. وقد جاءت كينيا أيضا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها نحو ٤٢,٠٪ من الإجمالي، تليها جنوب أفريقيا (٧,٨٪)، ثم زامبيا (٧,٢٪). ومن أهم الواردات منها: الشاى، والتبغ، والنحاس ومصنوعاته، ومصنوعات من حديد وصلب.

ح- روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل ٤١,١٪ لتصل إلى ١٥١,٥ مليون دولار خلال سنة العرض، ومن أهم الصادرات إليها: الفواكه والأثمار، والبطاطس، والخضر والنباتات، والموالح.

بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٠,٩٪ لتصل إلى نحو ٢,٠ مليار دولار. ومن أهم الواردات منها: القمح، والمنتجات البترولية، والشحوم والدهون، والذرة.

٤/٢/٤/٤- تصنيف التجارة الخارجية وفقا لأهم أنواع السلع:

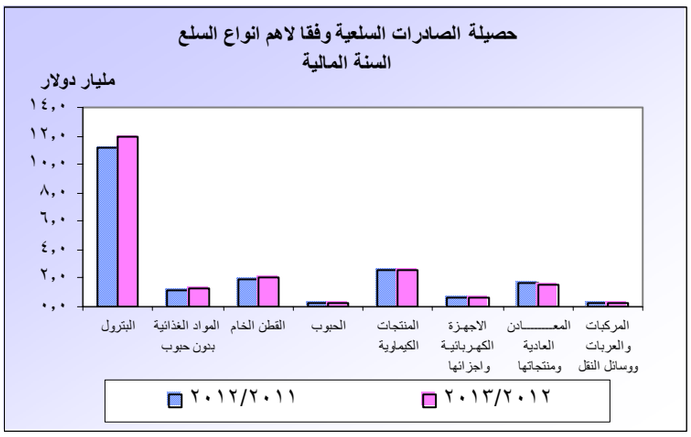

وبتصنيف التجارة الخارجية وفقا لأهم أنواع السلع، ففى جانب الصادرات جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول بما يمثل ٤٦,٢٪ من إجمالي الصادرات خلال سنة العرض، يليها مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ١٠,٠٪، ثم مجموعة القطن الخام بنسبة ٨,١٪.

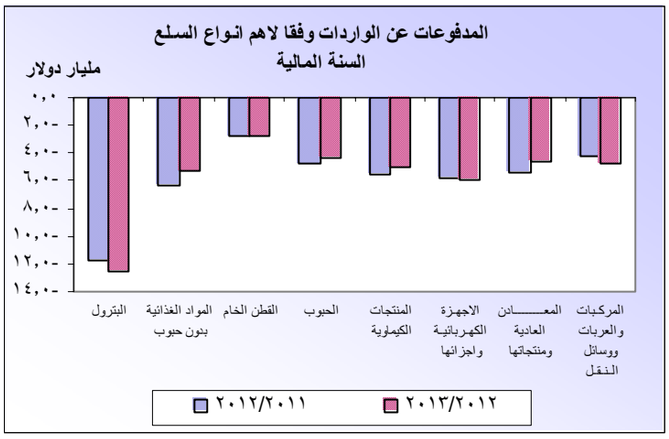

أما بالنسبة لجانب المدفوعات عن الواردات السلعية، فقد جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول

بما يمثل ٢١,٧٪ من إجمالي الواردات، يليها مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة ١٠,٣٪ ثم مجموعة المواد الغذائية (بدون حبوب) بنسبة ٩,٢٪.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم الموازين السلعية:

أ- الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته

حقق الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته عجزا قدره ٤٨٩,٥ مليون دولار خلال سنة العرض بتحسن قدره ٦٠,٠ مليون دولار .حيث تراجع العجز بمعدل ١٠,٩٪، ويرجع ذلك الي زيادة الصادرات البترولية بمعدل أكبر من الواردات البترولية .

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الميزان السلعي البترولي

(مليار دولار)

البترول	السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢	معدل التغير ٪	الأهمية النسبية ٪
اجمالى الصادرات البترولية	**١١,٢**	**١٢,٠**	**٧,٠**	**١٠٠**
بترول خام	٥,٢	٦,٥	٢٥,٣	٥٤,٤
منتجات بترولية	٤,٠	٣,٩	(٤,٦)	٣٢,٢
غاز طبيعي	٢,٠	١,٦	(١٧,٩)	١٣,٤
اجمالى الواردات البترولية	**١١,٨**	**١٢,٥**	**٦,١**	**١٠٠**
بترول خام	٢,١	٣,١	٥٠,٩	٢٤,٨
منتجات بترولية	٩,٧	٩,٤	(٣,٣)	٧٥,٢
الميزان البترولى	**(٠,٥٥)**	**(٠,٤٩)**	**(١٠,٩)**	

ب – الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية

حقق الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية تحسنا ، حيث تراجع العجز بنحو ٠,٥ مليار دولار ليبلغ نحو ٢,٤ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك إلى:

- انخفاض المدفوعات عن الواردات بمعدل ٩,٢٪ لتصل إلي نحو ٥,٠ مليار دولار خلال سنة العرض (٨,٧٪ من إجمالي الواردات) مقابل نحو ٥,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى انخفاض الواردات من الصابون ومحضرات الغسيل وشموع اصطناعية، والأسمدة، ومنتجات الصيدلة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية والكربون، وزيوت عطرية أو محضرات عطور أو تجميل.

- انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل طفيف لتبلغ نحو ٢,٦ مليار دولار خلال سنة العرض (١٠,٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية). ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من صابون ومحضرات غسيل وشموع اصطناعية ومحضرة، ومنتجات كيماوية عضويه وغير عضويه وكربون، والأسمدة.

ج – الميزان السلعي للقطن الخام و منتجاته والمواد النسيجية الأخرى

حقق الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته عجزاً قدره ٠,٧ مليار دولار مقابل ٠,٨ مليار دولار، وذلك نتيجة إلي:

- ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بمعدل ٨,٣٪ لتصل إلي ٢,١ مليار دولار خلال سنة العرض (٨,١٪ من إجمالي الصادرات السلعية). ويرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات من المنسوجات القطنية، وبياضات للأسرة والمائدة والمطبخ.

- ثبات المدفوعات عن الواردات السلعية من المجموعة عند نحو ٢,٨ مليار دولار خلال سنة العرض (٤,٨٪ من إجمالي الواردات السلعية). ويرجع ذلك إلى ارتفاع الواردات من المنسوجات القطنية، والقطن الخام، وبياضات للآسرة والمائدة والمطبخ، والبطانيات ، وتراجع بعض السلع الأخرى.

د- الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها

حقق الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها تحسنا، حيث تراجع العجز بنحو ٠,٧ مليار دولار ليبلغ نحو ٣,٠ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك إلى:

- انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية من المجموعة بمعدل ١٥,٥٪ لتصل إلي نحو ٤,٦ مليار دولار خلال سنة العرض (٨,٠٪ من إجمالي الواردات). وجاء ذلك لانخفاض الواردات من الحديد الخام والحديد والصلب ومصنوعاتهما، والنحاس الخام ومصنوعاته، والرصاص الخام ومصنوعاته، والقصدير الخام ومصنوعاته.

- انخفاض حصيلة الصادرات السلعية من المجموعة بمعدل ٧,٠٪ لتصل إلي ١,٦ مليار دولار خلال سنة العرض (٦,١٪ من إجمالي الصادرات). ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات من الألومنيوم الخام ومصنوعاته، والنحاس الخام ومصنوعاته، والقصدير الخام ومصنوعاته.

هـ – الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب)

حقق الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب) تحسنا ، حيث تراجع العجز بنحو ١,٣ مليار دولار ليبلغ نحو ٤,٠ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية من المجموعة بمعدل ٢٢,٦٪ لتصل إلي ١,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (٥,١٪ من إجمالي الصادرات). ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات من السكر الخام ومصنوعاته، وألبان ومنتجاتها وبيض، وفواكه وأثمار، والبطاطس، وبقايا صناعة الأغذية وأغذية محضرة للحيوانات.

- انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية من المجموعة بمعدل ١٦,٢٪ لتصل إلي نحو ٥,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (٩,٢٪ من إجمالي الواردات). ويرجع ذلك إلى انخفاض الواردات من خضر ونباتات طازجة أو مجمدة، وسكر خام ومصنوعات سكرية، وشحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها، والتبغ، وبقايا صناعة الأغذية وأغذية محضرة للحيوانات.

و – الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية و أجزائها

حقق الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية و أجزائها عجزاً قدره ٥,٤ مليار دولار مقابل ٥,١ مليار دولار، وذلك محصلة الي:

- تراجع حصيلة الصادرات السلعية من المجموعة بمعدل ٢٦,١٪ لتصل إلى ٥٥٠,٢ مليون دولار خلال سنة العرض (٢,١٪ من إجمالي الصادرات)، وجاء ذلك لانخفاض الصادرات من أجهزة الحاسب الآلي وبرامجها، وأجهزة آليه ذات محرك كهربائي للاستعمال المنزلي، والتليفزيونات وأجهزة الإرسال والاستقبال للهاتف أو البرق أو الراديو، ومضخات للهواء والسوائل ومضاغط.

- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية من المجموعة بمعدل ١,٩٪ لتصل إلي نحو ٥,٩ مليار دولار خلال سنة العرض (١٠,٣٪ من إجمالي الواردات). وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الواردات من مضخات للهواء والسوائل ومضاغط ، وثلاجات ومجمدات كهربائية للاستعمال المنزلي، وأجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة الدوائر الكهربائية، والات تكييف هواء، وأجهزة كهربائية للتسخين والتدفئة.

ز – الميزان السلعي للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى

حقق الميزان السلعي للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى عجزاً قدره ٤,٤ مليار دولار مقابل ٤,٠ مليار دولار، وذلك محصلة إلي:

- انخفاض حصيلة الصادرات السلعية من هذه المجموعة بمعدل ١٥,٢٪ لتصل إلي ٢٣٥,١ مليون دولار خلال سنة العرض (٠,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية). وجاء ذلك لانخفاض الصادرات من الروافع والبلدوزارات وأجزاؤها، وأجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيارها، ووسائل نقل آخري بأنواعها.

- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية من هذه المجموعة بمعدل ١٠,٣٪ لتصل إلي نحو ٤,٧ مليار دولار خلال سنة العرض (٨,١٪ من أجمالي الواردات السلعية). وجاء ذلك لارتفاع الواردات من سيارات ومركبات لنقل الأشخاص والبضائع، وأجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيارها، وقاطرات وعربات ومعدات سكك حديدية والترام وأجزاؤها، والطائرات وأجزاؤها، ووسائل النقل الأخرى بأنواعها.

ح – الميزان السلعي للحبوب

حقق الميزان السلعي للحبوب تحسنا ، حيث تراجع العجز بنحو ٠,٥ مليار دولار ليبلغ نحو ٤,٠ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة الحبوب بمعدل ٤٦,٨٪ لتصل إلي ٢٣٠,٣ مليون دولار خلال سنة العرض (٠,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية). وجاء ذلك لارتفاع حصيلة الصادرات من الحبوب والأثمار الزيتية والنباتات للصناعة، والأرز، والذرة، والشعير.

- انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة الحبوب بمعدل ٨,٤٪ لتصل الي نحو ٤,٣ مليار دولار خلال سنة العرض (٧,٤٪ من إجمالي الواردات). جاء ذلك نتيجة لانخفاض الواردات من الذرة، والقمح، والأرز، والعدس، والشعير.

٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/٩/١٩ باعتبار رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. ومن جهته، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٩٩١) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٧ بتفويض وزير الاستثمار فى مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام ذلك القانون اعتباراً من ٢٠١٢/٨/٣.

٥/٤ /١– سوق الأوراق المالية*

شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ استمرار العمل على تطوير القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، حيث أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/٧/١٢ بشأن تعديل القرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١١، والخاص بقواعد قيد الأوراق المالية التى تصدر عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن التعديل إضافة بند جديد برقم (٩) إلى المادة الثانية من القرار السابق يوضح ضرورة ألا تكون الأسهم المطلوب قيدها مصدرة من الشركات العاملة فى الأسواق المالية غير المصرفية.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على تنشيط التداول فى البورصة المصرية بما يعكس حقيقة العرض والطلب بالسوق، اعتمد رئيسها فى ٢٠١٢/٨/١٤ القواعد الجديدة لعمل الجلسة الاستكشافية بالبورصة والمقترحة من مجلس إدارة البورصة، والتى تهدف إلى تعديل آليات احتساب سعر الجلسة الاستكشافية كسعر للفتح للأوراق المالية فى الجلسة الرئيسية. وتتضمن القواعد الجديدة – كى يحدث التغيير فى السعر الاستكشافى للورقة – ضرورة مشاركة نحو ٢٥ فى المائة على الأقل من إجمالى شركات السمسرة التى تتعامل على الورقة المالية فى جانب الطلب ومثلها فى جانب العرض، وذلك خلال آخر ثلاثة أشهر وبحد أدنى ٥ شركات فى كل جانب. كما سيتم تحديد نسبة الحد السعرى المسموح بالتحرك فى نطاقه صعوداً وهبوطاً خلال الجلسة الاستكشافية من سعر الإقفال السابق بعد موافقة الهيئة، على أن تظل الحدود السعرية فى الجلسة الرسمية خاضعة للضوابط المعمول بها حالياً.

كما اعتمد رئيس الهيئة فى ٢٠١٢/٨/٢٨ تعديل قواعد التداول المتعلقة بمحددات سعر الإقفال والمقترحة من مجلس إدارة البورصة بهدف الحد من التذبذب الملموس فى أسعار الأوراق المالية الذى ينتج من التعامل المحدود عليها. وتضمنت التعديلات الجديدة أن تكون كمية الأسهم المحددة لسعر الإقفال لا تقل عن المعادل لنسبة ٠,٥٪ من المتوسط اليومى للقيمة المتداولة لكل سهم خلال آخر ثلاثة أشهر، وبشرط ألا تقل قيمة هذه الأسهم عن عشرة آلاف جنيه مصرى أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، وذلك دون الإخلال بأحكام المادة رقم (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢. وأن يتم استبعاد أثر الصفقات الخاصة عند احتساب متوسط التداول المشار إليه، وكذلك مراجعة وإعادة حساب تلك المتوسطات كل ثلاثة أشهر.

---

* المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية ، والتقارير الشهرية للبورصة المصرية .

وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن تسرى القواعد السابقة على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة بجداول البورصة المصرية. وقد قامت الهيئة بمخاطبة البورصة لتعديل النظم الفنية للتداول لتعكس التعديلات المشار إليها، مع إخطار الهيئة فور الانتهاء من ذلك لتحديد موعد بدء العمل بتلك القواعد .

كذلك شهدت سنة التقرير صدور قرار رئيس الهيئة رقم (٦٧٧) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن ضوابط القيد فى سجل المستشارين الماليين لدى الهيئة.

واستمراراً لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية نحو الارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية، فقد شهدت سنة التقرير صدور قرار مجلس إدارتها رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/١٠/٨ بشأن آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة (Intra Day Trading). وقد تضمن القرار القواعد التنفيذية التى تنظم التعامل على الأسهم بيعًا وشراءً فى ذات جلسة التداول. كذلك شمل القرار نموذجاً استرشادياً لعقد التعامل بين شركة السمسرة وعملائها وفقاً للقواعد الجديدة. وقد تضمن القرار تولى كل من البورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزى إعداد وتجهيز النظم والمتطلبات الفنية اللازمة لعمل تلك الآلية، على أن تقوم البورصة بوضع نظم الرقابة على عمليات التعامل فى ذات الجلسة، والتدخل الفورى لإلغاء العمليات المخالفة أثناء جلسة التداول، مع التزامها بإخطار الهيئة فى نهاية جلسة التداول بكافة العمليات التى تم إلغاؤها ومبررات الإلغاء. كما تتولى شركة الإيداع والقيد المركزى إجراء تسوية لحظية للمراكز النقدية والورقية لعمليات التعامل فى ذات الجلسة، على أن تتم عمليات المقاصة والتسوية لعمليات التداول ذات العلاقة لباقى طرفى العملية فى التاريخ المعتاد للتسوية. وألزم القرار شركات السمسرة الراغبة فى التعامل وفقًا لتلك الآلية بالحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بعد استيفاء المتطلبات المنصوص عليها بالقرار مع ضرورة توفيق أوضاعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة قد قررت إعادة العمل بآلية التداول فى ذات الجلسة اعتباراً من ٢٠١٣/٥/٢٣، وذلك استكمالاً لعودة عمل آليات السوق لطبيعتها بعد تعليق العمل بها كأحد الإجراءات الاحترازية التى اتخذتها الهيئة والبورصة المصرية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وفى إطار مساعى الهيئة الرامية نحو توسيع قاعدة المساهمين فى الشركات التى تقيد بالبورصة، والحد من التلاعب فى أسعار الأوراق المالية لحماية حقوق المستثمرين، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارين الأول برقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/١٠/٨ بشأن تحديد متطلبات البنية الأساسية والفنية والمواصفات التقنية لنظم المعلومات لشركات السمسرة فى الأوراق المالية اللازم توافرها لتقديم خدمة التداول عبر شبكة المعلومات الدولية، الثانى برقم (٨٥) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٦ بشأن تعديل بعض قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة. وقد تضمن القرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات الراغبة فى القيد بالبورصة ليصبح ٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلها من العملات الأخرى. كما تضمن القرار زيادة عدد المساهمين للشركة التى يتم قيد أسهمها بالبورصة إلى ٥٠٠ مساهم بدلاً من ١٠٠ مساهم، على ألا تزيد مساهمة أى منهم عن ١٪ من الأسهم المطروحة عند القيد.

وانطلاقاً من حرص الهيئة نحو تنظيم عملية الإصدار والتعامل على شهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية، فقد أصدرت القرارين رقمىّ (٨) و (٩) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧. فقد أضاف القرار رقم (٨) إلى المادة (١٢) مكرر (١) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، النص التالى "أنه يجب ألا تتجاوز نسبة الأسهم المصدرة فى صورة شهادات إيداع أجنبية ثلث رأس المال المصدر للشركة".

أما القرار رقم (٩) فقد وضع ضوابط تعامل شركات السمسرة، وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية على شهادات الإيداع الأجنبية، منها ضرورة حصول شركات السمسرة على موافقة الهيئة للتعامل على تلك الشهادات، وذلك قبل تنفيذ أى عملية لحساب أحد عملائها. وللحصول على هذه الموافقة اشترط القرار، ضرورة أن يتجاوز رأس المال المصدر والمدفوع لشركة السمسرة ٢٠ مليون جنيه، وألا يقل متوسط نسبة الملاءة المالية لها عن ١٠٪ من الالتزامات خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ تقديم الطلب، وضرورة إنشاء إدارة بالشركة تكون مختصة بالتداول على تلك الشهادات، وأن تلتزم الشركة بتطبيق ضوابط كل من الهيئة، والبنك المركزى فى شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تضمنت الضوابط أيضاً أن تتعامل شركات السمسرة من خلال وسيط أوراق مالية أجنبى مرخص له من الهيئة الرقابية الخاضع لها، بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بتقديم البيانات والتقارير الخاصة بعمليات التعامل على شهادات الإيداع الأجنبية للبورصة المصرية. كما حظرت الهيئة على هذه الشركات استخدام نظام الشراء بالهامش أو اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع أو أى أنظمة أخرى لم تصدر قواعد بتطبيقها من السلطات المصرية المختصة، وأن تتم التسويات النقدية وفقاً للقواعد الصادرة عن البنك المركزى بشأن التعامل على النقد الأجنبى والتحويلات للخارج.

واعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية قواعد إصدار وتحويل واستبدال شهادات إيداع أجنبية مقابل أسهم مقيدة بالبورصة المصرية، والتى كان قد سبق وأقرها مجلس إدارة البورصة المصرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣. وقد اشتملت القواعد على ما يلى: أن يتم تقديم طلبات التحويل من وإلى شهادات الإيداع الأجنبية للبورصة من خلال الشركات والجهات الأعضاء بالبورصة، وعدم جواز قيام الشركة المقيدة أسهمها بالبورصة بتحويل أسهم الخزينة إلى شهادات إيداع أجنبية مقابلة للأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو العكس، وكذا لا يُعتد بأى استحواذات بتقديم عروض شراء على شهادات الإيداع الأجنبية، حيث يلزم تحويلها أولاً إلى أوراق مالية محلية، ويلتزم بنك الإيداع ووكيله المحلى بعدم التصرف فى الأوراق المالية المصرية المحفوظة لديه كغطاء لشهادات الإيداع مع الالتزام بأحكام الباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال قبل إجراء هذه التحويلات، وعلى بنوك الإيداع ووكلائهم المحليين وأعضاء البورصة التحقق من كافة بيانات عملائهم على مستوى المالك المستفيد (حملة شهادات الإيداع الأجنبية)، والمجموعة المرتبطة به.

وفى إطار تفعيل نشاط المتعاملين فى سوق الأوراق المالية، فقد صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٧) بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ والذى تضمن تحديد قيمة الزيادة فى مبلغ التأمين المفروض على شركات السمسرة فى الأوراق المالية للتعامل على شهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة واحد فى الألف من المتوسط اليومى لحجم تعاملات الشركة عن آخر ستة أشهر ، وبما لا يقل عن عشرة الآف جنيه مصرى.

كما أصدرت وزارة الاستثمار القرار رقم (٣٤) بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من ممثلى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لأداء البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ فقد ارتفع مؤشرها الرئيسى (EGX 30) بمعدل ٠,٩٪ ، ليصل إلى ٤٧٥٢,٢ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل ٤٧٠٨,٦ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢. فى حين تراجع مؤشر البورصة المصرية محدد الأوزان (EGX 20 Capped) بمعدل ٤,٤٪ ليبلغ ٥٢١٠,٧ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٣. كما تراجع مؤشرا الأسعار (EGX 70) و (EGX 100) بمعدل ١٤,٧٪ و ١١,٩٪ ليبلغا ٣٦٠,٢ نقطة و٦٤٣,٠ نقطة على الترتيب فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

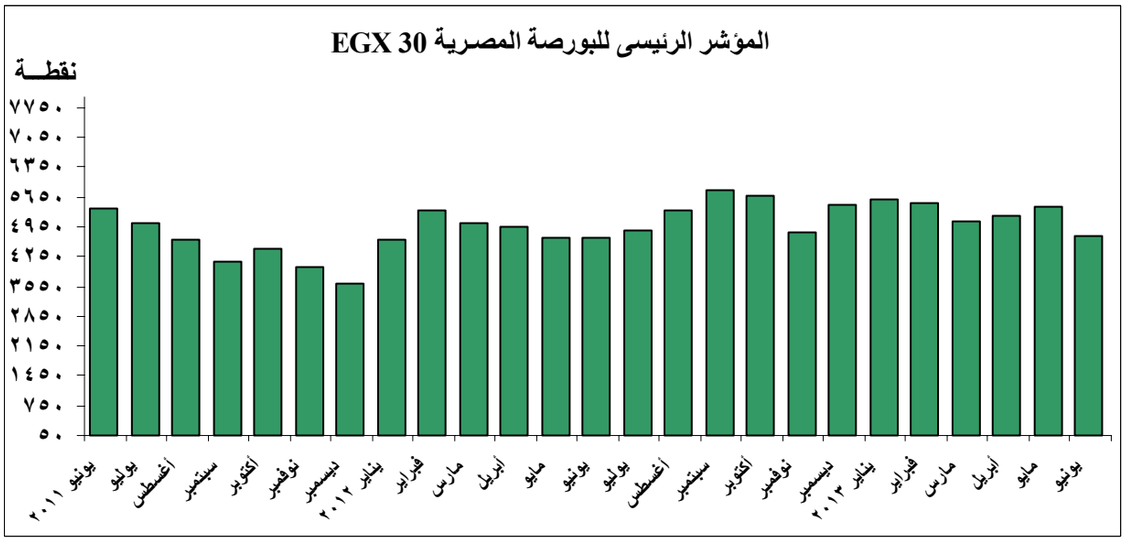

بالنسبة **للسوق الأولية**، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ على ٣١٣٩ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ٤٠,٤ مليار جنيه (مقابل ٣١٠٧ إصداراً بقيمة إجمالية ٣٨,١ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة) ، منها ٢٢٩١ إصداراً لتأسيس شركات جديدة وبما يمثل ٧٣,٠٪ من إجمالى عدد الإصدارات، بلغت قيمتها ٦,٤ مليار جنيه. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة، فبلغ عددها ٨٤٨ إصداراً بقيمة إجمالية ٣٤,٠ مليار جنيه، وبما يمثل ٨٤,٠٪ من إجمالى قيمة الإصدارات خلال سنة التقرير.

وتشير حركة قيد الشركات بجداول البورصة إلى تراجع عدد الشركات المقيدة بالبورصة ليصل إلى ٢١٠ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (مقابل ٢١٢ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٢). فى حين ارتفع رأس المال الاسمى لتلك الشركات بمعدل ١,٣٪ ليبلغ ١٥٢,١ مليار جنيه ، مقابل ١٥٠,١ مليار جنيه. بينما تراجع رأس المال السوقى لها بمعدل ٥,٣٪ ليصل إلى ٣٢١,٧ مليار جنيه وبما يمثل ١٨,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقابل ٣٣٩,٨ مليار جنيه وبما يمثل ٢١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عن العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١). ويُعزى هذا التراجع فى رأس المال السوقى خلال عام التقرير إلى انخفاض أسعار أغلب الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية.

وارتفعت قيمة السندات المصدرة والمقيدة بالبورصة بنحو ٤٢,٧ مليار جنيه بمعدل ١٥,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ، لتصل إلى نحو ٣٢٨,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقابل ٢٨٥,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. ويُعزى ذلك إلى زيادة قيمة سندات الخزانة المصرية (المتعاملون الرئيسيون) خلال السنة بنحو ٤٤,٤ مليار جنيه لتبلغ ٣١٥,٠ مليار جنيه بما يمثل ٩٦,٠٪ من إجمالى قيمة السندات المقيدة فى نهاية يونيو ٢٠١٣. بينما تراجعت كلٌ من سندات الشركات ، وسندات التوريق بنحو ٠,٨ مليار جنيه، و ٠,٩ مليار جنيه، على الترتيب.

وتشير التعاملات فى **السوق الثانوى** ، إلى ارتفاع مؤشراتها الثلاثة (عدد العمليات ، وعدد الأوراق المتداولة، وقيمتها) خلال سنة التقرير. فقد زاد عدد العمليات بمقدار ٣٠ ألف عملية بمعدل ٠,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة ليبلغ ٥٤٣٨ ألف عملية، وكذا عدد الأوراق المتداولة (الأسهم والسندات) بمقدار ١٠٠٢٤ مليون ورقة بمعدل ٤٤,٩٪ لتبلغ ٣٢,٤ مليار ورقة، وارتفعت أيضاً قيمة هذه الأوراق بمقدار ٢٠,٤ مليار جنيه بمعدل ١٣,٤٪ لتبلغ نحو ١٧٣,٣ مليار جنيه.

وقد استحوذ التعامل فى الأسهم على معظم معاملات البورصة خلال سنة التقرير، لتبلغ نسبته ٧٩,٩٪ من إجمالى قيمة المعاملات (مقابل ٧٩,٥٪ خلال السنة المالية السابقة)، بينما مثل التعامل فى السندات ٢٠,١٪ من الإجمالى (مقابل ٢٠,٥٪).

وفيما يتعلق بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) ، فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها ٢٣ شركة ، وبلغ رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة نحو ٩٦٣ مليون جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣. وخلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ، بلغ عدد الأوراق المتداولة نحو ٩٥ مليون ورقة منفذة من خلال ٣٦ ألف عملية بقيمة قدرها ٢٣٣ مليون جنيه.

تطور حركة تداول الأوراق المالية

خـــــــلال السنة المالية	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
عدد العمليات (بالألف)	**١٢١١٦**	**٧١٦٠**	**٥٤٠٨**	**٥٤٣٨**
أ — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١١٣٨٣	٧٠٦٨	٥٣٣٤	٥٣٧٤
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٧٣٣	٨٤	٥٤	٢٨
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	٨	٢٠	٣٦
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	**٣٢٨٨٠**	**٢٣٢٣٦**	**٢٢٣٤٤**	**٣٢٣٦٨**
أ — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٢٥٣٦٢	٢١٠٤٨	٢١١٨٢	٣٠٨٨٠
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٧٥١٨	٢١٦٦	١١١٧	١٣٩٣
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	٢٢	٤٥	٩٥
قيمة التداول (مليون جنيه)	**٤٤١٣١٥**	**٢٠٠٥٧٨**	**١٥٢٨٨١**	**١٧٣٣١٩**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٣١٢١٤١	١٨٢٨٩٠	١٣٧١٢٧	١٥٠٨٥٥
ب — أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	١٢٩١٧٤	١٧٤٦٠	١٥٥٧٢	٢٢٢٣١
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	٢٢٨	١٨٢	٢٣٣

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، التقارير الشهرية للبورصة المصرية.

* بدأ التداول فى بورصة النيل فى ٣ يونيو ٢٠١٠.

وبالنسبة لتعاملات الأجانب فى البورصة المصرية، فقد ارتفعت خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل ١٣,٧٪ وذلك مقارنة بالسنة المالية السابقة، لتبلغ ٨٨,٣ مليار جنيه مقابل ٧٧,٧ مليار جنيه. وقد أسفرت معاملاتهم عن صافى مشتريات بلغ ١,٦ مليار جنيه مقابل ١٤,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة.

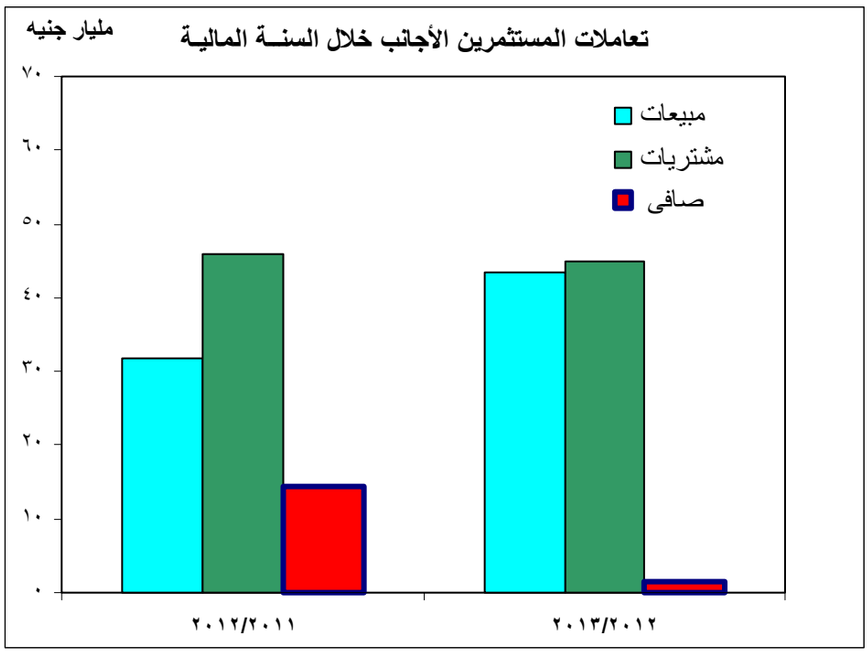

وقد استحوذ المستثمرون المصريون على ٦١,٧٪ من إجمالى التعاملات في البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، واستحوذ الأجانب (غير العرب) على نحو ٢٣,٤٪ من إجمالى التعاملات، فى حين سجلت تعاملات المستثمرين العرب ١٤,٩٪ من إجمالى التعاملات.

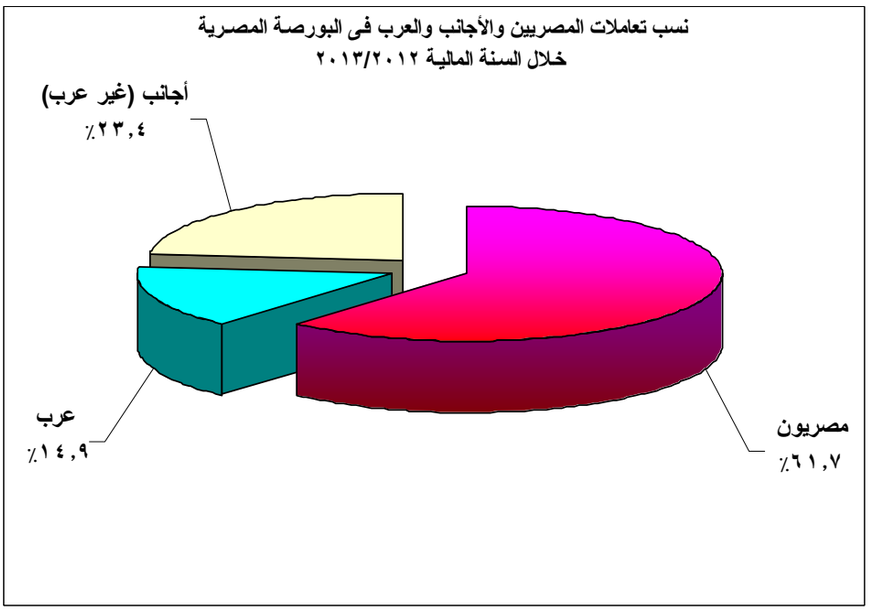

الملاحق

أ – قرارات مجلس الإدارة بشأن تنظيم النشاط المصرفى

خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

ب – القسم الإحصائـــى

ملحق (أ)

قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى
بشأن تنظيم النشاط المصرفى
خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

– صدر فى ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ القرار رقم ٢٥٠٤ بشأن التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال فى إطار تطبيق مقررات بازل.

أولاً: تلتزم البنوك العاملة فى مصر – فيما عدا فروع البنوك الأجنبية– بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ثانيا: بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يسرى عليها الضوابط الواردة بالتعليمات المرفقة فيما عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها بالبند أولاً.

ثالثاً: يتعين على البنوك العاملة فى مصر الالتزام بتطبيق الضوابط الواردة بتلك التعليمات اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٢ وذلك بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، واعتبارا من يونيو ٢٠١٣ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر يونيو من كل عام، على أن تحدد فترة انتقالية لمدة أقصاها ستة أشهر يتم خلالها قيام البنوك بتقديم بياناتها وفقاً للضوابط السابق صدورها بشأن معيار كفاية رأس المال إلى جانب الضوابط الجديدة بالتوازى، وذلك حتى يتم التأكد من سلامة الأنظمة بما يضمن صحة البيانات.

رابعاً: فى حالة عدم الالتزام بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال (١٠٪) وفقاً للضوابط الجديدة، يتم موافاة البنك المركزى المصرى (قطاع الرقابة والإشراف) بخطة محددة التواريخ للالتزام بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وذلك خلال الفترة الانتقالية المحددة بالبند ثالثاً.

خامساً: تفويض قطاع الرقابة والإشراف بإصدار أية مذكرات تفسيرية لهذه التعليمات والنظر فى الموافقة على طلبات البنوك المقدمة فى إطارها.

سادساً: يلغى العمل بقرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى السابق صدورها بشأن معيار كفاية رأس المال والتعليمات الصادرة ذات الصلة وذلك بعد انقضاء الفترة الانتقالية.

– صدر فى ٨ يناير ٢٠١٣ القرار رقم ١٠٠ بشأن القواعد المنظمة لحدود التوازن فى مراكز العملات لدى البنوك، يراعى الالتزام بما يلى:–

١– بالنسبة لقيمة الفائض فى مراكز العملات الأجنبية لدى أى بنك من البنوك العاملة فى مصر بما فى ذلك فروع البنوك الأجنبية.

- يجب ألا تجاوز قيمة الفائض فى مركز أى عملة أجنبية نسبة ١٪ من القاعدة الرأسمالية.

- يجب ألا تجاوز قيمة إجمالى الفائض فى مراكز العملات الأجنبية نسبة ٢٪ من القاعدة الرأسمالية.

٢- بالنسبة لقيمة العجز فى مراكز العملات لدى أى بنك من البنوك العاملة فى مصر بما فى ذلك فروع البنوك الأجنبية:
- يجب ألا تجاوز قيمة العجز فى مركز أى عملة نسبة ١٠٪ من القاعدة الرأسمالية.
- يجب ألا تجاوز قيمة إجمالى العجز فى مراكز العملات (أجنبية أو محلية) نسبة ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية.

٣- يخضع الفائض أو العجز فى مركز الأرصدة بالجنيه المصرى للحد بواقع ١٠٪ من القاعدة الرأسمالية.

٤- ينصرف مفهوم القاعدة الرأسمالية وفقاً للتعريف الوارد بمعيار كفاية رأس المال وما يعادله لدى فروع البنوك الأجنبية، مع مراعاة ما ورد بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الصادر بموجب الكتاب الدورى رقم ٣١٨ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال فى إطار تطبيق مقررات بازل.

٥- تلتزم البنوك بالحدود المقررة اعتبارا من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ فى نهاية كل يوم عمل وعلى ألا تجاوز نسب الفائض أو العجز فى مركز أى عملة وإجمالى الفائض أو العجز فى مراكز العملات إلى القاعدة الرأسمالية خلال اليوم ضعف الحدود المشار إليها سلفاً.

٦- تسرى باقى التعليمات السابقة فيما لم يرد بشأنه نص أعلاه.

- **صدر فى ٢١ مايو ٢٠١٣ القرار رقم ١٠١٠ بشأن ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفى وينص على** " الموافقة على الضوابط الخاصة بمزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفى" وفقاً لما يلى:

أولاً: أسلوب مزاولة نشاط التأمين المصرفى من خلال البنوك

١- يكون تسويق منتجات التأمين الصادرة عن شركات التأمين (المرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية) عن طريق البنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

٢- يحق للبنك إبرام اتفاقيات مع شركات تأمين (بحد أقصى شركتين) بشرط عدم تقديم منتجات مماثلة (مثال تأمينات حياة / تأمينات ممتلكات).

ثانياً: الضوابط والإجراءات التى يتعين إتباعها لمزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفى

تلتزم البنوك بالضوابط والإجراءات التالية كحد أدنى لمزاولة هذا النشاط:

١- إجراء دراسة وافية على شركة التأمين المزمع التعاقد معها.
٢- وضع السياسات والإجراءات اللازمة لمقابلة كافة المخاطر المصاحبة لهذا النشاط .
٣- تقديم ما يفيد كون الشركة مقيدة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية فى سجل خاص بالشركات المرخص لها بمزاولة التأمين المصرفى وأن منتجاتها مصدق عليها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

٤- الحصول على خطاب صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية يفيد عدم وجود ما يمنع الشركة من مزاولة هذا النشاط.

٥- التأكيد على أن عملاء التأمين المصرفى على دراية كاملة بأن **البنك ما هو إلا قناة للتسويق** وليس مسئولاً عن شروط وأحكام منتجات التأمين التى يتم تسويقها ولا عن سداد أية تعويضات، وأن المسئولية عما سبق تقع على شركة التأمين وحدها، وذلك من خلال الآتى:

أ- تخصيص مكان مستقل بفرع البنك لترويج وتسويق المنتجات التأمينية من خلال موظفى شركة التأمين بشكل منفصل عن المنتجات البنكية.

ب- الإعلان بوضوح عن أن المنتجات التأمينية التى يتم التسويق لها صادرة من شركة التأمين وليس البنك.

ج- أن تكون كل المستندات المتعلقة بالمنتج التأمينى على مطبوعات شركة التأمين وحدها بما فى ذلك المواد التسويقية.

د- الحصول على إقرار منفصل من العميل يقر فيه أنه على دراية أن المنتج التأمينى يخص شركة التأمين منفردة دون البنك.

هـ- يقع على عاتق شركة التأمين وحدها إصدار وثائق التأمين وتجديدها وتعديلها وإلغائها كما تتحمل كافة المخاطر الناشئة عن الوثيقة، حيث أن البنك لا يعد طرفاً فى وثيقة التأمين الصادرة وبالتالى فإن البنك لا يكون ملزماً بأية عقود أو اتفاقيات بين العميل والشركة.

و- الحصول على إقرار من شركة التأمين يفيد بمسئوليتها التامة عن فض المنازعات وحل أية شكاوى قد تنشأ عن تقديم المنتج التأمينى للعملاء.

٦- التأكيد على الالتزام بالشفافية لدى عرض المنتجات التأمينية على العملاء وذلك من خلال الإفصاح عن شروط المنتجات بشكل واضح، مع ترك الحرية للعميل فى اختيار شركة التأمين والبرنامج التأمينى المناسب له دون تدخل من جانب البنك.

٧- يتعين تسويق منتجات التأمين من خلال موظفى شركة التأمين وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

٨- استمرار سريان "ضوابط قيام البنوك بالإعلان للترويج عن المنتجات التأمينية" الصادرة عن البنك المركزى المصرى بموجب كتاب قطاع الرقابة والإشراف بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٣.

ثالثاً: الأحكام العامة للتعاقد بين البنك وشركة التأمين

بمراعاة ما يرد من أحكام عامة لدى التعاقد بين الطرفين يتعين أن يشمل العقد الموقع بين البنك وشركة التأمين مايلى كحد أدنى:

١- المنتجات التأمينية المزمع تسويقها من خلال فروع البنك.

٢- الأتعاب والعمولات وأسس حسابها.

٣- الالتزام بسرية الحسابات والمعلومات المتعلقة بالعملاء.
٤- آلية التعامل مع الشكاوى الواردة من العملاء.
٥- آلية فض المنازعات بين الطرفين أخذاً فى الاعتبار الإقرار المطلوب استيفاؤه من شركة التأمين وفقاً لما ورد بالمادة الثانية (بند هـ – و).

رابعـــاً:

على البنوك الراغبة فى مزاولة نشاط التأمين المصرفى التقدم بطلب للبنك المركزى المصرى (قطاع الرقابة والإشراف) للحصول على موافقته بعد استيفاء الضوابط والإجراءات الواردة بالقرار وقبل التعاقد مع شركة التأمين، كما يتعين على البنوك التى تزاول نشاط التأمين المصرفى توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القرار خلال مهلة حدها الأقصى ثلاثة أشهر من تاريخه على أن يتم إخطار البنك المركزى المصرى بما يفيد ذلك.

خامســاً:

يتم إبـــلاغ البنك المركزى المصرى (قطاع الرقابـــة والإشراف) فى حالة قيام البنك بإيقاف هذا النشاط أو تغيير شركة التأمين المتعاقد معها.

سادســاً:

يُراعى الإخطار المسبق للبنك المركزى المصرى مشفوعاً بموافقة نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بصدد قيام الهيئة بالرقابة والإشراف على توافد شركات التأمين العاملة بفروع البنوك للحصول على موافقة نائب محافظ البنك المركزى المصرى.

سابعـــاً:

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

ب- القسم الاحصائى

(١) البنك المركزى المصرى **(صفحة رقم ١١١)**

(١/١) المركز المالى
(٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
(٣/١) العمليات التى تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

(٢) التطورات النقدية **(صفحة رقم ١١٤)**

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة
(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية
(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية
(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية
(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى
(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(٣) الدين المحلى والدين الخارجى **(صفحة رقم ١٢٠)**

(١/٣) إجمالى الدين المحلى
(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها
(٣/٣) هيكل الدين الخارجى
(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(٤) الجهاز المصرفى **(صفحة رقم ١٢٤)**

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى
(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية يونيو ٢٠١٣

(٥) البنوك **(صفحة رقم ١٢٦)**

(١/٥) المركز المالى الاجمالى
(٢/٥) الودائع وفقا للآجال
(٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
(٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(٦) المؤشرات الاقتصادية المحلية (صفحة رقم ١٣٠)

(١/٦) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١
(٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١
(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين

(٧) المالية العامة (صفحة رقم ١٣٤)

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠١٢/٢٠١١– ٢٠١٣/٢٠١٢

(٨) المعاملات مع العالم الخارجى (صفحة رقم ١٣٦)

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى
(٢/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)

(٩) التطورات فى سوق الأوراق المالية (صفحة رقم ١٣٩)

(١/٩) التعامل فى الأسهـم بسوق الأوراق المالية
(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية
(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

(١/١) المركز المالى للبنك المركزى : نقود الاحتياطى والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نقود الاحتياطى	١٣٤١٢٦	١٦٩٩١١	١٧٥١٠٤	٢٠٣٠٧١	٢٥٠٩٩٢	٢٦٣٦٦٨	٣١٧٩٤٤
النقد المتداول خارج البنك المركزى*	٩٢١٧٤	١١١٤١٢	١٢٦٢٦٨	١٤٤٢٥٣	١٧٩٠٩٦	٢٠٤٨٧٠	٢٦٠٨٤٩
ودائع البنوك بالعملة المحلية	٤١٩٥٢	٥٨٤٩٩	٤٨٨٣٦	٥٨٨١٨	٧١٨٩٦	٥٨٧٩٨	٥٧٠٩٥
الأصول المقابلة	١٣٤١٢٦	١٦٩٩١١	١٧٥١٠٤	٢٠٣٠٧١	٢٥٠٩٩٢	٢٦٣٦٦٨	٣١٧٩٤٤
صافى الأصول الأجنبية+	٩٥٣٧٢	١٨٠٣٣٣	١٧١٧٣٢	١٩٠٢٣٤	١٤٧١٩٧	٧٦٠٥٩	٣٨٢٣٥
الأصول الأجنبية	١٦٠١٩٧	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١	٩٢١٦٨	١٠١٦٨٥
ذهب	٦٧٤٤	٨٦٩٥	٩٣٨٥	١٢٣٩٣	١٦٣٤٣	١٩٩٧٩	١٧٢٣٩
أوراق مالية أجنبية	١٠٨٦٠٦	١٥١١٧٥	١٥٠٥٥٦	١٦٢٢٤٧	١١٤٦٠٨	٥١٥٢٤	٣٤١٦٣
عملات اجنبية	٤٤٨٤٧	٢٢١٥١	١٣١١٤	٢٣٩٦٥	٢٥٣٨٠	٢٠٦٦٥	٥٠٢٨٣
الخصوم الأجنبية**	٦٤٨٢٥	١٦٨٨	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤	١٦١٠٩	٦٣٤٥٠
صافى الأصول المحلية	٣٨٧٥٤	١٠٤٢٢-	٣٣٧٢	١٢٨٣٧	١٠٣٧٩٥	١٨٧٦٠٩	٢٧٩٧٠٩
المطلوبات من الحكومة (صافى)	١١٧٢٥٤	٨١٨٧٢	٦٨٦١٣	٨٠٦١١	١٠٢٥٦٢	١٦٥٣٧٤	٢٩٩٨٠٦
المطلوبات؛ منها	١٩٢١٩٢	١٥٩٦٩٧	١٤٦٨٩٩	١٥٠٢٨٨	١٨٩٦٢٠	٢٥٦٦٠٥	٤٠٤٨٣٧
أوراق مالية حكومية**	١٦٦٧٢٤	١٢٣١٢٣	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٧	١٧٨٨٣١	٢٣٨٨٣١
الودائع	٧٤٩٣٨	٧٧٨٢٥	٧٨٢٨٦	٦٩٦٧٧	٨٧٠٥٨	٩١٢٣١	١٠٥٠٣١
المطلوبات من البنوك (صافى)	٥٩٥١٢	٧٧٥٨١	٣٣٤	٢٩٠١٠	١٤٧	٢٧٠٦-	٥٨١١-
المطلوبات	٧٧٢٧٠	٩٧٨٢٨	٢١٧٨٦	٤٩٨٦٣	٢٣٤٩٦	٢٢٢٩٦	٢٧٢٥٩
الودائع بالعملات الأجنبية	١٧٧٥٨	٢٠٢٤٧	٢١٤٥٢	٢٠٨٥٣	٢٣٣٤٩	٢٥٠٠٢	٣٣٠٧٠
صافى البنود الأخرى+	١٣٨٠١٢-	١٦٩٨٧٥-	٦٥٥٧٥-	٩٦٧٨٤-	١٠٨٦	٢٤٩٤١	١٤٢٨٦-

المصدر: البنك المركزى المصرى

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

** تم تسوية الديون المعاد جدولتها فى اطار إتفاقيات نادى باريس، وكان من نتيجة ذلك انخفاض الالتزامات الأجنبية للبنك المركزى، وأيضا المطلوبات من الحكومة متمثلة فى الاوراق المالية، وصافى الاصول غير المبوبة.

+ تم تعديل تبويب مخصصات حقوق السحب الخاصة ليدرج ضمن الالتزامات الأجنبية بدلا من حسابات رأس المال وذلك وفقا للمعالجة الجديدة التى أوصى بها صندوق النقد الدولي اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩.

(٢/١) البنك المركزى المصرى : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى النقد المصدر	**٩٣٤٩٩**	**١١٢٧٠٥**	**١٢٧٩١٢**	**١٤٦٢٢٠**	**١٨٠١١٨**	**٢٠٧٨٢٤**	**٢٦٤٥٠٥**
النقد المصدر حسب الفئات+	**٩٣٢٤٠**	**١١٢٤٣٠**	**١٢٧٦٢٥**	**١٤٥٩١٤**	**١٧٩٧٩٤**	**٢٠٧٤٧٣**	**٢٦٤١٢٨**
خمس وعشرون قرشا	١٤٤	١٤٧	١٦٠	١٨٤	١٦١	١٤٧	١٤٣
خمسون قرشا	٢٤٠	٢٥٢	٣٠٩	٢٩٤	٣٠٣	٢٩٦	٢٩٣
جنيه واحد	٥٦٥	٦٠٨	٧٧٢	٨٤٥	٩٠٩	٨٩٠	٩١٣
خمس جنيهات	١٠٧١	١١٦٩	١٣٠٩	١٦١٩	٢٧٣٨	١٩٤٤	١٩٠٢
عشرة جنيهات	٣٤٧٠	٢٩٣٨	٢٩٩١	٢٩٣٠	٢٩٨٣	٢٩٤٠	٣١٩٢
عشرون جنيها	٨٧٩٦	٧٣٩٤	٦٤١٩	٥٦١٩	٩٩٥٠	٧٨٠٩	٦٦٥٤
خمسون جنيها	٢٨١٥٢	٢٥٦٤٦	٢٣٠٤٥	١٨٨٣٦	٢٢٣٥٠	٢١٧٢٠	٢٥٠١٧
مائة جنيه	٤٧٥٥٢	٥٤٩٨٧	٦١٥٦١	٦٩٢٩٩	٧٣٤٤٤	٨٣٦٠٦	١٠٧٢١٢
مئتا جنيه	٣٢٥٠	١٩٢٨٩	٣١٠٥٩	٤٦٢٨٨	٦٦٩٥٦	٨٨١٢١	١١٨٨٠٢
العملة المساعدة*	**٢٥٩**	**٢٧٥**	**٢٨٧**	**٣٠٦**	**٣٢٤**	**٣٥١**	**٣٧٧**

المصدر : البنك المركزى المصرى

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ٥٠ ،١٠٠ قرشا.

* تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

خلال السنة المالية	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
العمليات التى تم تسويتها بالعملة المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (**RTGS**)*							
١- غرفة المقاصة الإلكترونية							
عدد العمليات (بالألف)	١٠٤٨١	١١٧٢٤	١٢٠٦٢	١٢٩٩٤	١٣٠١٢	١٢٨٢٩	١٣٢٦٦
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٣٥٦٩٠٠	٤٨٣١١٣	٥٤٨٠٣٨	٥٨٤٥٤٦	٦٢٦٧٥٧	٦٦١١٩٦	٧٢٧٦٧٧
٢- العمليات الاخري التى تمت من خلال نظام (**RTGS**)**							
عدد العمليات (بالوحدة)	٥٢٥٢٣٦	٧٠٠٦٦٨	٨٩٧٢٠٥	١١٩١٣٧٤	١٢٤٨٦٩٢	١٢٩٨٧٦٣	١٢٣٠١٩٧
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٢٢٨٠١٩٨	٣٠٩٢٤٠١	٥٢٩٤٣٥٧	١٣٢٧٤٦٧٦	١٥٨٧٩٧٠١	٩٤٠٢٣٠٠	١٢٢٩٣٧٧٩
التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الإنتربنك الدولارى) بنظام **Fin-Copy****							
عدد العمليات (بالوحدة)	١٢٠٧٠	١٣٩٢٥	١٢٣٦٥	١٢٢٠٤	١٥٠٦٦	١٤٠٨٠	٩٨٨٥
قيمة العمليات (بالمليون دولار)	٧٨٩٩٧	١٠٥٥٨٧	٨٣٠١٩	٧٠٠٠٨	٨٨٠٥٢	٦٢٣٢١	٣٤٥٢٣

المصدر : البنك المركزى المصرى

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والايداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥ .

*** بدأ العمل بهذه الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
السيولة المحلية	٦٦٢٦٨٨	٧٦٦٦٦٤	٨٣١٢١١	٩١٧٤٥٩	١٠٠٩٤١١	١٠٩٤٤٠٨	١٢٩٦٠٨٦
أ- وسائل الدفع الجارية	١٣١٢٩٠	١٧٠٥٧٩	١٨٢٩٩١	٢١٤٠٤٠	٢٤٨٧٠٧	٢٧٤٥١٠	٣٤٤١٠٠
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	٨٦٨٦٠	١٠٤٦٥٦	١١٨١٤٦	١٣٥٢٠٩	١٦٧٨٨٧	١٩٤٠٢٧	٢٤١٠١١
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٤٤٤٣٠	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠	٨٠٤٨٣	١٠٣٠٨٩
ب- أشباه النقود	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨	٩٥١٩٨٦
الودائع غيرالجارية بالعملة المحلية	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨	٧٢٧٧٧٨
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠	٢٢٤٢٠٨
ثانيا : الأصول المقابلة							
صافى الأصول الأجنبية	٢١٨٦٢٩	* ٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠	١٥٧٦٢٤	١٢٣١٩٨
الائتمان المحلى	٥٣١٣١٤	*٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦	١٣٤٣١٤٠
صافى البنود الأخرى	٨٧٢٥٥-	١٠٧٩٦٩-	١١٨٢٤٩-	١٤٠٢١٧-	١٣٦٨٥٥-	١٣٥٧٨٢-	١٧٠٢٥٢-

المصدر : البنك المركزى المصرى

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس.

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى الودائع بالعملة المحلية	٤٢١٨٥٤	٥٠٢١٩١	٥٤٥٨٩٩	٦٢٤١٣٤	٦٦٤٥٥٢	٧١٤٣٤١	٨٣٠٨٦٧
أولا : الودائع الجارية	٤٤٤٣٠	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠	٨٠٤٨٣	١٠٣٠٨٩
قطاع الأعمال العام*	٦٢٧٨	٨٦٩٨	٧١٤٥	٨٩٣٨	٦٦٧٠	٧٣٦٣	٦٨٢٥
قطاع الأعمال الخاص	٢٠٦٨١	٣٤٣٠١	٣٣٢٤٠	٤١٢٤٦	٤٣٣٢٤	٣٩٠٨٣	٥٥٨٠٤
القطاع العائلى	١٨٣٧٨	٢٤٠٠٣	٢٥٢٣٥	٢٩٥١٠	٣١٦٤٥	٣٤٩٤٤	٤١٤٠١
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	٩٠٧	١٠٧٩	٧٧٥	٨٦٣	٨١٩	٩٠٧	٩٤١
ثانيا : الودائع غير الجارية	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨	٧٢٧٧٧٨
قطاع الأعمال العام*	١٧١٨٦	٢٠٧٣٦	٢١٦٥٤	٢٣٧٨٨	٢٢٦٠٨	١٧٤٨٠	١٧٢٩٨
قطاع الأعمال الخاص	٥٦٨٢٣	٨٥٤١٥	٧١٠٧٦	٧٣١٨٣	٦٠٧٣٦	٥٣٨٦٢	٦٥١٤١
القطاع العائلى	٣٠٣٤١٥	٣٣٠١١٧	٣٨٨٣٢٤	٤٤٨٣٣٢	٥٠٠٣٨٨	٥٦٢٥١٦	٦٤٥٣٣٩

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخري غير الخاضعة له .

(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية	**١٥٣٩٧٤**	**١٥٩٨١٧**	**١٦٧١٦٦**	**١٥٨١١٦**	**١٧٦٩٧٢**	**١٨٦٠٤٠**	**٢٢٤٢٠٨**
أولا : الودائع الجارية	**٢٦٩١٧**	**٢٦٥٨١**	**٣٢٠٥٠**	**٣٣٩٠١**	**٤١٢٩٨**	**٤٤٩٦٥**	**٥٥١٥٢**
قطاع الأعمال العام*	٩٤٧	٩٤٣	١٣٣٤	١٠٥٥	١٢٤٨	٩٨٠	١٢٨٥
قطاع الأعمال الخاص	١٨٤٥٣	١٧٤١٧	٢١١٠٤	٢٢٣١٣	٢٦٠٣٩	٢٩٦٦٩	٣٥٤١٢
القطاع العائلى	٧٦٨٩	٨٤٠٤	٩٧١٢	١٠٦٧٣	١٤٠٧٧	١٤٤٤٣	١٨٥٣٥
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	١٧٢	١٨٣	١٠٠	١٤٠	٦٦	١٢٧	٨٠
ثانيا : الودائع غير الجارية	**١٢٧٠٥٧**	**١٣٣٢٣٦**	**١٣٥١١٦**	**١٢٤٢١٥**	**١٣٥٦٧٤**	**١٤١٠٧٥**	**١٦٩٠٥٦**
قطاع الأعمال العام*	٥٧٧٤	٨٢٠٢	٧٤٠١	٥٤١٩	٦٣٠١	٧٨٣٢	١١٣٠٧
قطاع الأعمال الخاص	٣٠٦٤١	٣٩٧٨٥	٣٧٢١٧	٣٢٥٩٤	٣٤٢٠٢	٣٤٨٢٧	٤١١٦٠
القطاع العائلى	٩٠٦٤٢	٨٥٢٤٩	٩٠٤٩٨	٨٦٢٠٢	٩٥١٧١	٩٨٤١٦	١١٦٥٨٩

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
صافى الأصول الأجنبية	**٢١٨٦٢٩**	**٣٠٣٦٨٠**	**٢٥٤١٣٤**	**٢٨٢٤٠٨**	**٢٥٣٥٠٠**	**١٥٧٦٢٤**	**١٢٣١٩٨**
أولا : الأصول الأجنبية لدى	**٣٠٤٩٦٨**	**٣٣٠٧٧٠**	**٢٨٢٩١٤**	**٣٢٢٢٠٩**	**٢٩٥٤٨٠**	**٢٠٦٩٦٤**	**٢٢٠٠٣٩**
البنك المركزى	١٦٠١٩٧	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١	٩٢١٦٨	١٠١٦٨٥
البنوك	١٤٤٧٧١	١٤٨٧٤٩	١٠٩٨٥٩	١٢٣٦٠٤	١٣٩١٤٩	١١٤٧٩٦	١١٨٣٥٤
ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى	**٨٦٣٣٩**	**٢٧٠٩٠**	**٢٨٧٨٠**	**٣٩٨٠١**	**٤١٩٨٠**	**٤٩٣٤٠**	**٩٦٨٤١**
البنك المركزى+	٦٤٨٢٥	*١٦٨٨	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤	١٦١٠٩	٦٣٤٥٠
البنوك	٢١٥١٤	٢٥٤٠٢	٢٧٤٥٧	٣١٤٣٠	٣٢٨٤٦	٣٣٢٣١	٣٣٣٩١

المصدر : البنك المركزى المصرى

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١).

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس.

(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
أولا : الائتمان المحلى	٥٣١٣١٤	٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦	١٣٤٣١٤٠
- صافى المطلوبات من الحكومة (ا+ب-ج)	١٧٨٣٢٣	١٧٤٠٠٥	٢٧٣١٢٢	٣٢٦١٤١	٤٣٧٣٣٧	٥٧٨٦٥٤	٨٠٢٥٣٩
أ - أوراق مالية	٢٧٨٠١١	٢٧١٧٨٨**	٣٩٧٨٠٤	٤٤٠٤١٠	٥٤٢٧٩٢	٦٧٧١٣٩	٨٣٢٧٧٠
ب - تسهيلات ائتمانية	٥٢١٥١	٦٧٧٣٢	٥٥٩٣٩	٦٨١٣٩	٩٨٨٢٦	١١١٣٦٢	٢٠١٧٨٧
ج - الودائع الحكومية	١٥١٨٣٩	١٦٥٥١٥	١٨٠٦٢١	١٨٢٤٠٨	٢٠٤٢٨١	٢٠٩٨٤٧	٢٣٢٠١٨
مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٢٤٤٤٦	٢٦٨٩٧	٣٣١٤٦	٢٩٩٨٥	٣٢٩٨١	٤٠٦٢٠	٤٢٨٦٦
مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	٢٦٨٦٠٧	٢٩١٧١٩	٣٠٤٤٧٠	٣٢٦٣٥٠	٣٢٣٢٤١	٣٤٠٨٦٥	٣٦٩٨١٤
مطلوبات من القطاع العائلى	٥٩٩٣٨	٧٨٣٣٢	٨٤٥٨٨	٩٢٧٩٢	٩٩٢٠٧	١١٢٤٢٧	١٢٧٩٢١
ثانيا : صافى البنود الأخرى	٨٧٢٥٥-	١٠٧٩٦٩-	١١٨٢٤٩-	١٤٠٢١٧-	١٣٦٨٥٥-	١٣٥٧٨٢-	١٧٠٢٥٢-
حسابات رأس المال+	١١٤٥٣٤-	١٣٥٤٠١-	١٤٨٣٣٢-	١٧٠٨٧٧-	١٤٦٥٤٣-	١٦٨٧٧٨-	٢٠٠٠٥٧-
صافى الأصول والخصوم غير المبوبة	٢٧٢٧٩	٢٧٤٣٢**	٣٠٠٨٣	٣٠٦٦٠	٩٦٨٨	٣٢٩٩٦	٢٩٨٠٥

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١). .

** نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس٠

(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى الأوعية الادخارية	٦٥٥٣٧٦	٧٤٢١٧٧	٨٠٣٠٦٣	٨٨٤٠٨٥	٩٥٥١٦٣	١٠٢٨٩٥٣	١١٧٨٣١٨
المدخرات لدى الجهاز المصرفى	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨	٩٥١٩٨٦
ودائع غير جارية بالعملة المحلية	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨	٧٢٧٧٧٨
ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠	٢٢٤٢٠٨
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	٦٨٣١١	٧٩٣٥٤	٨١٢٦٢	٩٠٩٣١	٩٤٤٢٨	٩٧٧٤٥	١٠٢١٥٩
ودائع صندوق توفير البريد	٥٥٦٦٧	٦٦٧٣٨	٧٣٥٨١	٨٩٧٣٥	١٠٠٠٣١	١١١٣١٠	١٢٤١٧٣

المصدر : البنك المركزى المصرى

(١/٣) إجمالى الدين المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الدين العام المحلى (١+ ٢+٣-٤)	**٦٥٨٣٠٧**	**٧٥٥٢٩٧**	**٨٨٨٧١٥**	**١٠٤٤٨٩٨**	**١٢٣٨١١٩**	**١٥٢٧٣٧٧**
١- صافى الدين المحلى الحكومى(أ+ب+ج+د+هـ)	**٤٧٨٨١١**	**٥٦٢٣٢٧**	**٦٦٣٨١٨**	**٨٠٨١١٣**	**٩٩٠٥٢٩**	**١٢٦١١٤١**
أ- الارصدة من السندات والأذون	**٥٦٨٩٦٠**	**٦٨١٨٣٨**	**٧٧٩٢٣٢**	**٩١٦٩٧٦**	**١٠٧٨١٦٢**	**١٢٦٩٢٨٩**
. سندات على الخزانة العامة لدى البنك المركزى المصرى	١٢٢٣٧٨	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٦	١٧٨٨٣٠	٢٣٨٨٣٠
. السندات الصادرة بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠
. السندات المطروحة فى الخارج* :						
بالدولار	٣٧٥٠	٤٠٣٦	٦٠٠٥	٧٥٨٣	٣٨٣٤	٥٥٣٩
بالجنيه المصرى	١١٢	٣٧٧٣	٣٨٠٨	٣٩٥٤	٤٢٧٩	٠
. سندات صادرة على الخزانة المصرية	٧٨٥٠٠	٩٢٥٠٠	١٥٩٧٦٧	٢٠٦٧٦٧	٢٧٠٥٦٧	٣١٥٤٧٨
. صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتوارى فى صناديق التأمينات الاجتماعية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
. سندات الاسكان	١١٧	١١٦	١١٤	١١٥	١١١	١٠٦
. السندات الصادرة بالعملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية	١١١٢٦	١١٦٧٧	١١٨٨٣	٠	٠	٠
. مقابل نسبة الـ ٥% المجنبة من ارباح الشركات لشراء سندات حكومية	١٦٣٦	١٧٠٠	١٧٦٤	١٨٣٠	١٩٠٥	١٩٩٨
. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي الى الخزانة	١٩٨٩٠٢	٢٠١٢٤٨	٢٠٢٢٣٧	٢٠٤٠٢٨	٢٠٤٠٢٨	٢١٩٥٠٧
. سندات شركة بروه للأستثمار العقارى	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٦٦
. أذون على الخزانة العامة :	**١٤٦٤٣٩**	**٢٣٩٠٨٠**	**٢٦٦١٢١**	**٣٥٦١٠٣**	**٤٠٨٦٠٨**	**٤٨٣٢٦٥**
بالجنيه المصرى	١٤٦٤٣٩	٢٣٩٠٨٠	٢٦٦١٢١	٣٥٦١٠٣	٣٧٣٣٩٨	٤٢٥٨٤٧
بالدولار	٠	٠	٠	٠	٣٥٢١٠	٤٦٩١٤
. باليورو	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٥٠٤
ب - اقتراض من جهات أخرى	**٠**	**٠**	**٠**	**٢٠٠٠**	**١٣٠٣٦**	**٢٥٣٤٨**
ج - اتسهيلات انتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**٢٣٤٣**	**١٧٢٥**	**١٢٢٥**
د - شهادة المصرى الدولارية[xx]	٠	٠	٠	٠	١٩٣	١٤٢١
هـ - صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	**-٩٢٤٩٢**	**-١٢١٨٥٤**	**-١١٧٧٥٧**	**-١١٣٢٠٦**	**-١٠٢٥٨٧**	**-٣٦١٤٢**
٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	**٥٠١٢٣**	**٥٢٢٥٥**	**٦٧٧٧١**	**٦٦٢٩٠**	**٦٣١١٢**	**٦٣٣٢٥**
. صافى ارصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى	-١١٥٦	٢١٩٣	١٦٣٠٢	١٤١٤٩	١٠٤٥٧	١١٩٤٣
. اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى**	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	٥١٣٨٢
٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	**١٨٩١٨٠**	**٢٠٠٧٥٤**	**٢٢٢٢٥٩**	**٢٣٨١٧٩**	**٢٥١٠١٠**	**٢٦٦٥٩٥**
. مديونية بنك الاستثمار القومى	١٩٣٠٧١	٢٠٥٥٦٠	٢٢٧٧٦٩	٢٤٠٨٥١	٢٥٣٦٦١	٢٦٨٣٨٨
. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى (-)	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١	١٧٩٣
٤- المديونية البينية	**٥٩٨٠٧**	**٦٠٠٣٩**	**٦٥١٣٣**	**٦٧٦٨٤**	**٦٦٥٣٢**	**٦٣٦٨٤**
. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى اوراق مالية حكومية)	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٤٣	١٣٨٧٧	١٢٣٠٢
. مديونية الهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	**٥١٣٨٢**

المصدر: وزارة المالية ، والبنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى .

* (حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر والممثلة فى الجهاز المصرفى وقطاع التأمين).

** بخلاف الفوائد المستحقة لبنك الاستثمار القومى.

xx شهادة ادخارية جديدة بالدولار الامريكى أصدرها البنك الاهلى فى مايو٢٠١٢، مدتها ٣ سنوات بعائد ٤٪ سنويا غير قابلة للاسترداد قبل ستة اشهر، وبحد ادنى الف دولار وبدون حد اقصى، وطرحت للمصريين فى الخارج بغرض توظيف مدخراتهم بالسوق المحلى لدعم الاقتصاد المصرى وتمويل خطة التنمية.

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
- الخصوم :	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٦١**	**٢٦٨٣٨٨**
منها:						
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة	٢٩٠٧٦	٢٩٦٣٨	٣١٦١٣	٣٢٩٨٢	٣٤٩٩٩	٣٨٤٩٩
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص	٢٢٦٣٢	٢٤٨٩٥	٢٧٣٨٤	٢٩٦٦٣	٢٩٧٦٥	٣٠٢٤٩
. حصيلة شهادات الاستثمار	٧٩٢٣٢	٨١٤٥٤	٩١١٣٤	٩٤٦٣٥	٩٧٩٠٤	١٠٢٢٥٣
. العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)	٧٥٠٩	٨٦٥٤	٨٦٤٨	٨٧٤٧	٨٠٠٥	٧١٤٩
. حصيلة سندات التنمية الدولارية	١٥٢	١١	١٠	٩	٧	٦
. ودائع صندوق توفير البريد	٤٩٢٥٥	٥٤٤٨٧	٦٤٨٣٧	٧١٩٧٨	٧٨٨٥٢	٨٦٣٨٢
. أخرى *	٥٢١٥	٦٤٢١	٤١٤٣	٢٨٣٧	٤١٢٩	٣٨٥٠
- الأصول :	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٦١**	**٢٦٨٣٨٨**
منها:						
. إقراض للهيئات العامة الاقتصادية	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥	٥١٣٨٢
. استثمارات فى اوراق مالية أذون وسندات	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٤٣	١٣٨٧٧	١٢٣٠٢
.ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١	١٧٩٣
.اقراض للمساهمة فى المشروعات والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منها المديونية البينية)	١٢٩٣٧٣	١٤٠٧١٥	١٥٧١٢٦	١٧٠٤٩٥	١٨٤٤٧٨	٢٠٢٩١١

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع للهيئات المختلفة .

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ +
اجمالى الدين الخارجى *	**٢٩٨٩٨,٠**	**٣٣٨٩٢,٨**	**٣١٥٣١,١**	**٣٣٦٩٤,٢**	**٣٤٩٠٥,٧**	**٣٤٣٨٤,٥**	**٤٣٢٣٣,٤**
القروض الثنائية المعاد جدولتها**	١٤٨٤٦,٥	١٥٦٠٦,٤	١٤٠٨١,٤	١٢٥٩٩,٣	١٢٨٦٠,٦	١٠٩٨٣,٣	٩٤٧٩,٥
الميسرة	٧٣٩٦,٥	٧٧٨٧,٨	٧٤٤٨,٠	٧٠٥٤,٦	٧٢٧١,٦	٦٦٥٤,٦	٥٩١٥,١
غيرالميسرة	٧٤٥٠,٠	٧٨١٨,٦	٦٦٣٣,٤	٥٥٤٤,٧	٥٥٨٩,٠	٤٣٢٨,٧	٣٥٦٤,٤
القروض الثنائية الاخرى:	٤٣٤٦,٠	٤٩٧٢,١	٤٨٢٤,٢	٤٦٩٢,٤	٥٢١٤,٥	٥٠٧٤,٢	٥٩٨٢,٢
دول نادى باريس	٣٦٣٠,١	٤١٣٠,٤	٣٩٧٨,٣	٣٧٧٤,٧	٤٢١١,٣	٣٩٦٠,٧	٣٥٨٩,١
الدول الأخرى	٧١٥,٩	٨٤١,٧	٨٤٥,٩	٩١٧,٧	١٠٠٣,٢	١١١٣,٥	٢٣٩٣,١
المؤسسات الدولية والاقليمية	٦٨١٥,٢	٧٣٦١,٥	٨١٦٨,٨	٩٩٧٧,٥	١٠٨٠٨,٦	١١٠٦٨,١	١١٩٦٣,٣
تسهيلات المشترين و الموردين	٧٩١,٦	٧٦٣,٥	٣٢٣,٦	٣١٣,٥	٤٢٦,٠	٤٠٥,٠	٥٨٦,٤
سندات وصكوك مصرية	١٥٧٠,٣	٢٦٥١,٨	١٩٢٦,١	٣٠٧٩,٥	٢٨٢١,٠	٢٩٠٠,٧	٥١٥٨,٦
ودائع طويلة الاجل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠٠,٠	٣٠٠٠,٠
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	٧٨,٩	١٨,٢	٨٣,٠	٧٧,٢	١٧,٥	٥١,٣	١٧,٣
ديون قصيرة الأجل	١٤٤٩,٥	٢٥١٩,٣	٢١٢٤,٠	٢٩٥٤,٨	٢٧٥٧,٥	٢٩٠١,٩	٧٠٤٦,١
الودائع	٥٣٦,٠	١٠٤٨,٣	١١٥٦,١	١٣٥٩,٥	٩٧٢,٧	٩١٣,٧	٥٢٩٣,٤
تسهيلات أخرى	٩١٣,٥	١٤٧١,٠	٩٦٧,٩	١٥٩٥,٣	١٧٨٤,٨	١٩٨٨,٢	١٧٥٢,٧

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام مبدئية

* تختلف عن بيانات البنك الدولى فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى١٩٩١/٥/٢٥

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(مليون دولار)

الارصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٢		يونيو ٢٠١٣ *		التغير
	القيمة	٪	القيمة	٪	(-)
الاجمالى	**٣٤٣٨٤,٥**	**١٠٠,٠**	**٤٣٢٣٣,٤**	**١٠٠,٠**	**٨٨٤٨,٩**
الدولار الامريكى **	١٥٠١٨,٨	٤٣,٧	٢٥٣٥٤,٧	٥٨,٦	١٠٣٣٥,٩
الدولار الكندى	١٢٤,٤	٠,٣	١٠٨,٠	٠,٢	(١٦,٤)
الدولار الاسترالى	٩٣,٤	٠,٣	٦٨,٣	٠,٢	(٢٥,١)
الفرنك السويسرى	٤٩٠,٩	١,٤	٤٣٤,٥	١,٠	(٥٦,٤)
الجنية الاسترلينى	١٦٧,٧	٠,٥	١٤٥,٠	٠,٤	(٢٢,٧)
الين اليابانى	٤٣٨٠,١	١٢,٧	٣٢٣٦,١	٧,٥	(١١٤٤,٠)
كرون دانماركى	٩٦,٦	٠,٣	٩١,٧	٠,٢	(٤,٩)
كرون نرويجى	٤,٢	٠,٠	٣,٩	٠,٠	(٠,٣)
كرونا سويدى	٢٢,١	٠,١	١٨,٦	٠,١	(٣,٥)
دينار كويتى	٢٢٢٢,٩	٦,٥	٢٤١٤,٣	٥,٦	١٩١,٤
ريال سعودى	٧١,٦	٠,٢	٩٨,٣	٠,٢	٢٦,٧
درهم اماراتى	٢١,٦	٠,١	٢٢,٦	٠,١	١,٠
اليورو الاوروبى	٨٣٨٣,٦	٢٤,٤	٨٣١١,٠	١٩,٢	(٧٢,٦)
الجنيه المصرى	٥٦٢,٥	١,٦	٢٣٧,٠	٠,٥	(٣٢٥,٥)
حقوق السحب الخاصة	٢٧٢٤,١	٧,٩	٢٦٨٩,٤	٦,٢	(٣٤,٧)

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية

* أرقام مبدئية

** تتضمن التزامات أخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى

فى نهاية	عدد البنوك العاملة فى مصر	عدد الفروع
يونيو ٢٠٠٧	٤١	٣٠٥٦
يونيو ٢٠٠٨	٤٠	٣٢٩٧
يونيو ٢٠٠٩	٣٩	٣٤٤٣
يونيو ٢٠١٠	٣٩	٣٥٠٢
يونيو ٢٠١١	٣٩	٣٥٧٣
يونيو ٢٠١٢	*٤٠	٣٦١٠
يونيو ٢٠١٣	٤٠	٣٦٥١

المصدر : البنك المركزى المصرى .

* بعد إضافة المصرف العربى الدولى فى سجل البنوك ، وخضوعه لرقابة البنك المركزى المصرى فى ٢٠١٢/٦/٥.

(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
فى نهاية يونيو ٢٠١٣

اسم المكتب	تاريخ التسجيل	العنوان
شركة الراجحى المصرفية للاستثمار*	١٩٩٣/١٠/٢٠	١٩ شارع عدلى - الدور الثانى - شقة ٥٩ - القاهرة.
The Bank of New York Mellon	١٩٩٣/١٠/٢٧	٩ شارع عبد المنعم رياض - الدقى - الجيزة.
Commerz Bank AG	١٩٩٤/٥/٣١	مبنى رقم ٢٤٠١ B - الدور الأول - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى.
Monte dei Paschi di Siena S.P.A	١٩٩٤/٧/٥	١٠ شارع سراى الجزيرة - الدور الثانى- شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١- القاهرة.
Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)	١٩٩٤/٨/١٥	٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة.
State Bank of India	١٩٩٤/١٠/٣	١٥ شارع كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة.
Deutsche Bank AG	١٩٩٤/١١/١٠	المبنى ٤٧ القطاع ١ - سيتى سنتر - القاهرة الجديدة.
Intesa San Paolo SPA	١٩٩٥/٣/١٣	٣ شارع أبو الفدا - الزمالك - القاهرة.
JP Morgan Chase Bank N.A	١٩٩٦/٨/٥	٣ شارع أحمد نسيم - الجيزة.
Bank of Tokyo Mitsubishi UFJ Ltd.	١٩٩٧/٣/٤	أبراج النيل سيتي - البرج الجنوبي - الدور العاشر/C - كورنيش النيل - القاهرة.
UBS AG	١٩٩٧/١٠/٢٢	مبني التجارة العالمي -١١٩١ ش كورنيش النيل - الدور ١٣ - القاهرة.
Credit Suisse AG	١٩٩٨/٣/١٦	٧ ب شارع ابن شمر - الجيزة.
Credit Industriel et Commercial,CIC	١٩٩٩/٧/٢٢	٢٨ شارع شريف - القاهرة.
B.H.F Bank AG	١٩٩٩/٨/٢	٨ شارع السد العالى - الدقى - ١٢٣١١ - الجيزة.
Natixis	٢٠٠٠/٣/٢٢	مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - السادس من أكتوبر.
Den Norske Bank*	٢٠٠١/٥/٢٧	١٩ شارع الجبلاية - الزمالك - القاهرة.
Bank of Valletta Plc	٢٠٠٣/٧/١٠	٧ ميدان الثورة - الدور٧ - شقة ٧١ - الدقى- الجيزة.
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٤/١/١٩	٣ شارع ابن كثير- كورنيش النيل - الدور ١٤ - شقة ٦- الجيزة.
Standard Chartered Bank	٢٠٠٥/٩/١٢	شارع الشيخة فاطمة -أبراج سيتى ستارز - ستاركابيتال (٢)- مكتب رقم ٢١-٢٢- مصر الجديدة - القاهرة.
البنك السودانى المصرى	٢٠٠٨/٥/٢٨	٤ شارع أحمد باشا - الدور ١٦ - جاردن سيتى - القاهرة.
China Develpoment Bank Corporation	٢٠٠٩/١١/٢	٤١ شارع ١٨ (الوحدتين ١ ، ٢) - المعادى- القاهرة .
Türkiye Iş Bankasi A.Ş	٢٠١٠/٣/٣١	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - (الدور السابع والعشرون) - كورنيش النيل - القاهرة .
CaixaBank S.A	٢٠١٢/٧/٨	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - (الدور الثالث والعشرون) - كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة.

المصدر : البنك المركزى المصرى.
* متوقفة عن النشاط.

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الأصول							
نقدية	٧٧٠٥	١٠٢٦١	١١١٢٨	١٢٤٤٨	١٤٨٣٠	١٤٥٣٤	٢٩٢٢٧
أوراق مالية واستثمارات فى أذون على الخزانة منها :	١٧٦٠٩٨	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦	٥٥٥٣٢٦	٦٥٣٨٨٩
صكوك البنك المركزي	١٧٦١٧	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:	٢١٧٣٦٣	٢٧٨١٨٥	١٧٣٤٨٢	٢٠٠٧١٩	١١٧٠١٠	١٠٤٢٦٩	١٣١٣٢٦
إقراض وخصم	٩٤٦	١٣٠٧	٧٧٥	٧٢٩	٨٨٥	٩٧٨	٩٥٣
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:	١٢٤٣٦٦	١٢٢٧٩٢	٧٧١٢٠	٥٧٣٧١	٩٦٠٨٠	٧٥٩٠٥	٧٧٠١٢
إقراض وخصم	٢٨٣٦	٢٤٤٨	١٨٦٩	٢٠٠٤	١٣٩٨	٢٧١٤	١٨٠٠
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٣٥٣٧٤٦	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩	٥٠٦٧٣٦	٥٤٩١٢٠
أصول أخرى	٥٨٦٤٥	٦٨٧٩٠	٦٧٧٠٩	٧٨٢٣٢	٩٣٤٥٥	١٠٩٣٩٠	١٢٣٢٧٥
الأصول = الخصوم	**٩٣٧٩٢٣**	**١٠٨٣٣١١**	**١٠٩١٩٩٣**	**١٢٢٠٦٥٥**	**١٢٦٩٦٩٠**	**١٣٦٦١٦٠**	**١٥٦٣٨٤٩**
الخصوم							
رأس المال	٣٣٠٣٧	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩	٦٧٣٤٥	٧٢٠٦١
الاحتياطيات	١٢٥٥٢	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦	٢٥٥٣٩	٣٥٨٣٨
المخصصات	٥٣٤٦٩	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٦	٥٤١٢٧	٦١٢٦٤
سندات وقروض طويلة الأجل	٢٦٣٥١	٢٢٢٨٥	٢٢٠٤٥	٢١٦٩٧	٢٦١٨٠	٢٧٨٤٠	٣٠٣١٢
التزامات قبل البنوك فى مصر	٨٢٦١٩	٩٨٦٩٩	٣١٠٠٤	٥٣٨٨١	٢٨١٧١	١٩٠٠٩	٢٥٦٠٨
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٠٠٠٦	١٣٣٢٧	١٨١٩٥	٢٠٣٠٥	١٥١٦٨	١٤٧٩٢	١٥٢٢٢
اجمالى الودائع	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٢٣٥١٧	١١٨٦٩٨٥
خصوم أخرى ، منها :	٦٩٩٣٦	٨٢١٤٨	٧٨٣٨٦	٨٦٧٧٨	١٠٦٩٢٣	١٣٣٩٩١	١٣٦٥٥٩
شيكات مستحقة الدفع	٥٨٠١	٤٤٥٠	٣٥٧٦	٤٧٦٤	٥١٤٣	٤٨٤٨	٤٨٥٠

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للآجال

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى الودائع	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٢٣٥١٧	١١٨٦٩٨٥
ودائع جارية	٧٨٧٥٩	١٠٠٥٦٩	١٠٢٨٥٣	١١٩٥١٨	١٣٠٠٨٧	١٣٣٧٠٤	١٦٧٩٣٩
ودائع لآجل وحسابات توفير	٥٤٢٩٨٢	٦١٢٧٣٧	٦٧٣٠٤٨	٧٣٨٦٥٠	٧٨٩٤٠٧	٨٥١١١٧	٩٧٤٢٨٦
ودائع مجمدة أو محتجزة	٢٨٢١٢	٣٣٨٩٣	٣٣٧٩٣	٣٤٣٢٤	٣٧٥٤٣	٣٨٦٩٦	٤٤٧٦٠
أولا : بالعملة المحلية	٤٦٣٣٢٠	٥٥٢٠٧٩	٥٩٨٥٨٧	٦٨٦٠٥٢	٧٢٤٨٧٨	٧٧٧٨٠٦	٨٩٦٤٧٧
ودائع جارية	٥٠٣٦٦	٧١٩٧١	٦٩٢٦٢	٨٤١٥٢	٨٦٩٦٧	٨٦٧٤٢	١١٠٥٩٨
ودائع لآجل وحسابات توفير	٣٩٦٣٥١	٤٦٠٢٨٥	٥٠٩١٥٦	٥٨٠٠٢٠	٦١٥٨٣٩	٦٦٦٩٩٥	٧٥٩٥١٥
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٦٦٠٣	١٩٨٢٣	٢٠١٦٩	٢١٨٨٠	٢٢٠٧٢	٢٤٠٦٩	٢٦٣٦٤
ثانيا : بالعملات الأجنبية	١٨٦٦٣٣	١٩٥١٢٠	٢١١١٠٧	٢٠٦٤٤٠	٢٣٢١٥٩	٢٤٥٧١١	٢٩٠٥٠٨
ودائع جارية	٢٨٣٩٣	٢٨٥٩٨	٣٣٥٩١	٣٥٣٦٦	٤٣١٢٠	٤٦٩٦٢	٥٧٣٤١
ودائع لآجل وحسابات توفير	١٤٦٦٣١	١٥٢٤٥٢	١٦٣٨٩٢	١٥٨٦٣٠	١٧٣٥٦٨	١٨٤١٢٢	٢١٤٧٧١
ودائع مجمدة أو محتجزة	١١٦٠٩	١٤٠٧٠	١٣٦٢٤	١٢٤٤٤	١٥٤٧١	١٤٦٢٧	١٨٣٩٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالى الودائع	**٦٤٩٩٥٣**	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**	**١٠٢٣٥١٧**	**١١٨٦٩٨٥**
الودائع بالعملة المحلية	**٤٦٣٣٢٠**	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**	**٨٩٦٤٧٧**
القطاع الحكومى	٣٧٢٣٣	٤٤٧٨٩	٤٩٥٦٤	٥٨٤٩٦	٥٦٧٢٨	٥٨٩٣٠	٦٠٢٥٣
قطاع الأعمال العام*	٢٣٤٦٤	٢٩٤٣٤	٢٨٨٠٠	٣٢٧٢٦	٢٩٢٧٨	٢٤٨٤٣	٢٤١٢٣
قطاع الأعمال الخاص	٧٧٥٠٤	١١٩٧١٦	١٠٤٢٥٠	١١٤٣٧٢	١٠٣٩٦٥	٩٢٦٩٧	١٢٠٨٠٧
القطاع العائلى	٣٢١٧٩٣	٣٥٤١١٩	٤١٣٥٥٨	٤٧٧٨٤٢	٥٣٢٠٣٢	٥٩٧٤٥٩	٦٨٦٧٤٠
عالم خارجى**	٣٣٢٦	٤٠٢١	٢٤١٥	٢٦١٦	٢٨٧٥	٣٨٧٧	٤٥٥٤
الودائع بالعملات الأجنبية	**١٨٦٦٣٣**	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**	**٢٩٠٥٠٨**
القطاع الحكومى	٣٠٣٢٩	٣٣٢٠٣	٤١٤٨١	٤٥٦١٨	٥١٤٠٣	٥٥٧٣١	٦٢٠١٧
قطاع الأعمال العام *	٦٧٢١	٩١٤٦	٨٧٣٥	٦٤٧٤	٧٥٤٩	٨٨١٢	١٢٥٩٣
قطاع الأعمال الخاص	٤٩٠٩٣	٥٧٢٠٢	٥٨٣٢١	٥٤٩٠٧	٦٠٢٤١	٦٤٤٩٦	٧٦٥٧٢
القطاع العائلى	٩٨٣٣١	٩٣٦٥٣	١٠٠٢١٠	٩٦٨٧٥	١٠٩٢٤٨	١١٢٨٥٩	١٣٥١٢٤
عالم خارجى **	٢١٥٩	١٩١٦	٢٣٦٠	٢٥٦٦	٣٧١٨	٣٨١٣	٤٢٠٢

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالى أرصدة الإقراض والخصم	**٣٥٣٧٤٦**	**٤٠١٤٢٥**	**٤٢٩٩٥٧**	**٤٦٥٩٩٠**	**٤٧٤١٣٩**	**٥٠٦٧٣٦**	**٥٤٩١٢٠**
الأرصدة بالعملة المحلية	**٢٤٨٥٤٤**	**٢٦٧١٦٦**	**٢٩٥١٩٢**	**٣١٣٦٥٤**	**٣٢٧٧٦٤**	**٣٦٤١٧٥**	**٣٨٧٨٨٠**
القطاع الحكومى	١٠٧٨٨	٩٦٩٨	١٢٩٤٦	١٥٣٨٩	١٨١٩١	١٤٦١٥	١١٤٠١
قطاع الأعمال العام*	١٨٠٩٧	١٩٤٧٥	٢٣٧٢٥	٢١٠٥١	٢٤٥٦٠	٣١٥٨١	٣٣٦٧٤
قطاع الأعمال الخاص	١٦٣٢٩٢	١٦٧٢٥٨	١٧٧١٠٧	١٨٥٦٩٤	١٨٧٨١٠	٢٠٧٣٣٤	٢١٦٦٦٣
القطاع العائلى	٥٥٤٥٣	٦٩٨٣٨	٧٨٨٢٧	٩٠٢٦٦	٩٦١١٢	١٠٩٧٣٨	١٢٥٥٠٥
عالم خارجى	٩١٤	٨٩٧	٢٥٨٧	١٢٥٤	١٠٩١	٩٠٧	٦٣٧
الأرصدة بالعملات الأجنبية	**١٠٥٢٠٢**	**١٣٤٢٥٩**	**١٣٤٧٦٥**	**١٥٢٣٣٦**	**١٤٦٣٧٥**	**١٤٢٥٦١**	**١٦١٢٤٠**
القطاع الحكومى	١٥٨٩٦	٢١٤٦٠	١٧٨٠٢	٢٣٩٩٥	٢١٦١١	١٨٩٧٤	٢٤٣٧٩
قطاع الأعمال العام*	٦٠٩١	٧١٧٧	٩١٥٥	٨٧٦١	٨١٢٨	٨٨٣٦	٨٩٩٣
قطاع الأعمال الخاص	٧٦٠٢٠	٩٠٨٢٩	٩٠٧٧٨	١٠١٤٥٤	٩٦٩٤٥	٩٧٠٥٢	١١٤٥٣٦
القطاع العائلى	٤٤٨٥	٨٤٩٤	٥٧٦٢	٢٥٢٦	٣٠٩٥	٢٦٩٠	٢٤١٦
عالم خارجى	٢٧١٠	٦٢٩٩	١١٢٦٨	١٥٦٠٠	١٦٥٩٦	١٥٠٠٩	١٠٩١٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له

(١/٦) الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج

وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١

(بالمليون جنيه)

القطاعات	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			معدلات النمو (٪) ٢٠١٣/٢٠١٢	
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الاجمالى	**٥٩١٦٣٨,٧**	**٩١٦٨٨٨,٤**	**١٥٠٨٥٢٧,١**	**٥٩٤٩٤٠,٠**	**٩٤٤٦٥٤,٣**	**١٥٣٩٥٩٤,٣**	**٠,٦**	**٣,٠**	**٢,١**
الزراعة والرى والصيد	٣٩,١	٢١٨١٧٧,١	٢١٨٢١٦,٢	٤١,٢	٢٢٤٧٦٨,٩	٢٢٤٨١٠,١	٥,٣	٣,٠	٣,٠
الاستخراجات	**٢١٤٥٦٥,٠**	**٤٧١٠٦,٠**	**٢٦١٦٧١,٠**	**٢٠٨٩٤٥,٣**	**٤٥٧٥٥,٣**	**٢٥٤٧٠٠,٧**	**٢,٦-**	**٢,٩-**	**٢,٧-**
بترول	٩٣٨٩٣,٠	١٦٧٢٦,٠	١١٠٦١٩,٠	٩٢٧٢٥,٠	١٦٥٩١,٠	١٠٩٣١٦,٠	١,٢-	٠,٨-	١,٢-
غاز	١١٩٩٦٩,٠	٢٥٠٧١,٠	١٤٥٠٤٠,٠	١١٥٤٩٨,٠	٢٣٧٠٠,٠	١٣٩١٩٨,٠	٣,٧-	٥,٥-	٤,٠-
أخرى	٧٠٣,٠	٥٣٠٩,٠	٦٠١٢,٠	٧٢٢,٣	٥٤٦٤,٣	٦١٨٦,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٩
الصناعات التحويلية	**٣٩١٠٩,٠**	**١٩٩١٧٤,٠**	**٢٣٨٢٨٣,٠**	**٣٩٨٥٤,٧**	**٢٠٣٧٩٢,٧**	**٢٤٣٦٤٧,٣**	**١,٩**	**٢,٣**	**٢,٣**
تكرير البترول	٨٥٩٤,٠	٨٢٤٣,٠	١٦٨٣٧,٠	٨٦٩٦,٥	٨٥٩٩,٧	١٧٢٩٦,٢	١,٢	٤,٣	٢,٧
صناعات تحويلية أخرى	٣٠٥١٥,٠	١٩٠٩٣١,٠	٢٢١٤٤٦,٠	٣١١٥٨,١	١٩٥١٩٣,٠	٢٢٦٣٥١,١	٢,١	٢,٢	٢,٢
الكهرباء	**١٦٣٢٢,٠**	**٢٧٥٨,٠**	**١٩٠٨٠,٠**	**١٧١٧٥,٠**	**٢٧٨٣,٥**	**١٩٩٥٨,٥**	**٥,٢**	**٠,٩**	**٤,٦**
المياه	**٤٢٣٩,٠**	**٠,٠**	**٤٢٣٩,٠**	**٤٤١٢,٦**	**٠,٠**	**٤٤١٢,٦**	**٤,١**	**٠,٠**	**٤,١**
الصرف الصحى	**١٠٥٤,٠**	**٠,٠**	**١٠٥٤,٠**	**١٠٩٤,٢**	**٠,٠**	**١٠٩٤,٢**	**٣,٨**	**٠,٠**	**٣,٨**
التشييد والبناء	**٧٨٨٣,٠**	**٥٩٤٩٩,٠**	**٦٧٣٨٢,٠**	**٨٢٢١,٠**	**٦٣١٤٤,٦**	**٧١٣٦٥,٥**	**٤,٣**	**٦,١**	**٥,٩**
النقل والتخزين	**١٥١٤٩,٠**	**٤٥٣٦٤,٠**	**٦٠٥١٣,٠**	**١٥٥٥٩,١**	**٤٦٦٩٠,٠**	**٦٢٢٤٩,٢**	**٢,٧**	**٢,٩**	**٢,٩**
الاتصالات	**١٢٨٧٠,٨**	**٢٥٧٩٩,٣**	**٣٨٦٧٠,١**	**١٣٠٨٩,٠**	**٢٧٤٩٣,٢**	**٤٠٥٨٢,٢**	**١,٧**	**٦,٦**	**٤,٩**
المعلومات	**١٠٧٢,٠**	**١٩٨٠,٠**	**٣٠٥٢,٠**	**١١٠٧,٦**	**٢٠٤٧,١**	**٣١٥٤,٧**	**٣,٣**	**٣,٤**	**٣,٤**
قناة السويس	**٣١٢٠٣,٠**	**٠,٠**	**٣١٢٠٣,٠**	**٣٠٠٠٧,٨**	**٠,٠**	**٣٠٠٠٧,٨**	**٣,٨-**	**٠,٠**	**٣,٨-**
تجارة الجملة والتجزئة	**٥٢٢١,٠**	**١٦١١٠٩,٠**	**١٦٦٣٣٠,٠**	**٥٣٥٧,٩**	**١٦٥٥٧٦,٦**	**١٧٠٩٣٤,٥**	**٢,٦**	**٢,٨**	**٢,٨**
المال	**٣٣٤٤١,٠**	**١٦٣٠٠,٠**	**٤٩٧٤١,٠**	**٣٤٣٠٤,١**	**١٦٧٧٦,٠**	**٥١٠٨٠,١**	**٢,٦**	**٢,٩**	**٢,٧**
التأمين	**٣١٥٥,٠**	**١٦٣٧,٠**	**٤٧٩٢,٠**	**٣٢٤٥,٤**	**١٦٨٦,١**	**٤٩٣١,٥**	**٢,٩**	**٣,٠**	**٢,٩**
التأمينات الاجتماعية	**٤٨٨٧١,٠**	**٠,٠**	**٤٨٨٧١,٠**	**٥٠٤٠١,٩**	**٠,٠**	**٥٠٤٠١,٩**	**٣,١**	**٠,٠**	**٣,١**
السياحة	**٥١٨,٠**	**٤٥٢٦٥,٠**	**٤٥٧٨٣,٠**	**٥٣٧,٠**	**٤٨٢٧٧,٣**	**٤٨٨١٤,٣**	**٣,٧**	**٦,٧**	**٦,٦**
الانشطة العقارية	**١٦٢٤,٠**	**٣٦٤١١,٠**	**٣٨٠٣٥,٠**	**١٦٧٩,١**	**٣٧٩٦١,٧**	**٣٩٦٤٠,٨**	**٣,٤**	**٤,٣**	**٤,٢**
الملكية العقارية	٦١٨,٠	١٨٨٣١,٠	١٩٤٤٩,٠	٦٤٦,١	١٩٨٩٧,٧	٢٠٥٤٣,٨	٤,٦	٥,٧	٥,٦
خدمات الأعمال	١٠٠٦,٠	١٧٥٨٠,٠	١٨٥٨٦,٠	١٠٣٣,٠	١٨٠٦٤,٠	١٩٠٩٧,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٧
الحكومة العامة	**١٥٣٩٨٣,٨**	**٠,٠**	**١٥٣٩٨٣,٨**	**١٥٨٥٥١,٥**	**٠,٠**	**١٥٨٥٥١,٥**	**٣,٠**	**٠,٠**	**٣,٠**
الخدمات الاجتماعية	**١٣١٩,٠**	**٥٦٣٠٩,٠**	**٥٧٦٢٨,٠**	**١٣٥٥,٨**	**٥٧٩٠١,٢**	**٥٩٢٥٦,٩**	**٢,٨**	**٢,٨**	**٢,٨**
التعليم	٠,٠	١٦٢٢٩,٠	١٦٢٢٩,٠	٠,٠	١٦٦٨١,٥	١٦٦٨١,٥	٠,٠	٢,٨	٢,٨
الصحة	١٢٥٩,٠	١٧٣٠١,٠	١٨٥٦٠,٠	١٢٩٢,٧	١٧٨٣٨,٧	١٩١٣١,٣	٢,٧	٣,١	٣,١
الخدمات الاخرى	٦٠,٠	٢٢٧٧٩,٠	٢٢٨٣٩,٠	٦٣,١	٢٣٣٨١,٠	٢٣٤٤٤,١	٥,٢	٢,٦	٢,٦

المصدر : وزارة التخطيط.

(٢/٦) الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى

بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١

	القيمة بالمليار جنيه		الهيكل(٪)		معدل النمو(٪)	
	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
١-الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢+٥-٦)	**١٥٧٥,٥**	**١٦٠٨,٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٢,٢**	**٢,١**
٢-اجمالى الانفاق المحلى (٣+٤)	**١٧٠٨,١**	**١٧٢٥,٥**	**١٠٨,٤**	**١٠٧,٣**	**٦,٠**	**١,٠**
٣-الاستهلاك النهائى	**١٤٥٠,٠**	**١٤٩٢,٢**	**٩٢,٠**	**٩٢,٨**	**٥,٥**	**٢,٩**
الاستهلاك النهائى الخاص	١٢٧١,٠	١٣٠٧,٠	٨٠,٧	٨١,٣	٥,٩	٢,٨
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٧٩,٠	١٨٥,٢	١١,٣	١١,٥	٣,١	٣,٥
٤-التكوين الرأسمالى الاجمالى	**٢٥٨,١**	**٢٣٣,٣**	**١٦,٤**	**١٤,٥**	**٨,٠**	**-٩,٦**
الاستثمارات	٢٤٦,١	٢٢٦,٨	١٥,٦	١٤,١	٠,٧	-٧,٨
التغير فى المخزون	١٢,٠	٦,٥	٠,٨	٠,٤	..	..
٥-الصادرات السلعية والخدمية	**٢٧٤,٦**	**٢٨٥,٩**	**١٧,٤**	**١٧,٨**	**-٢,٣**	**٤,١**
٦-الواردات السلعية والخدمية	**٤٠٧,٢**	**٤٠٢,٨**	**٢٥,٨**	**٢٥,١**	**١٠,٨**	**-١,١**

المصدر : وزارة التخطيط.

(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية)

(يناير ٢٠١٠=١٠٠) *

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	معدل التضخم (٪) السنة المالية	
					٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الرقم العام	١٠٠,٠٠	١١٤,٥	١٢٢,٨	١٣٤,٨	٧,٣	٩,٨
الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	١٢٦,٠	١٣٧,٦	١٥٥,٠	٩,٢	١٢,٧
المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	١٦٩,٩	٢٠١,٨	٢١٧,٤	١٨,٨	٧,٧
الملابس والأحذية	٥,٤١	١٠٢,٢	١٠٦,٨	١١٣,٠	٤,٥	٥,٨
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	١٠٠,٤	١٠٧,٧	١١٣,١	٧,٢	٥,٠
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	١٠٥,٢	١١٤,٤	١٢٢,١	٨,٨	٦,٧
الرعاية الصحية	٦,٣٣	١٠١,٩	١٠٢,٠	١١٤,٨	٠,١	١٢,٥
النقل والمواصلات	٥,٦٨	١٠١,٧	١٠٤,٥	١٠٧,٣	٢,٨	٢,٦
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	١٠٠,٠	٩٥,٥	٩٥,٥	٤,٥-	٠,٠
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	١٠٨,٤	١١٧,٨	١٢٦,٧	٨,٦	٧,٦
التعليم	٤,٦٣	١٢٤,٣	١٣٦,٦	١٥٢,٢	٩,٩	١١,٤
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	١١٢,٤	١١٦,٥	١٤١,٧	٣,٦	٢١,٦
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	١٠٣,٢	١٠٤,٥	١٠٥,٣	١,٣	٠,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين).

* صدرت فى أغسطس ٢٠١٠ السلسلة التاسعة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، واستخرجت الأوزان المستخدمة فى تركيب الرقم القياسى لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، باتخاذ شهر يناير ٢٠١٠ كفترة أساس.

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعارالمنتجين (٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠)

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢
الرقم العام	١٠٠,٠	١٩٢,١	١٨٥,٠	٢٠٠,٥	-٣,٧	٨,٤
الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك	٢٥,١	٢٦١,٤	٢٤٣,٩	٢٧٥,٩	-٦,٧	١٣,١
التعدين واستغلال المحاجر	٢١,٨	٢٠١,٥	١٨١,١	١٩٣,٤	-١٠,١	٦,٨
الصناعات التحويلية	٣٨,٩	١٦٥,٠	١٦٨,١	١٧٨,٥	١,٩	٦,٢
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	٢,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٥٥,٢	٠,٠	١٠,٦
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات	٢,٠	١٤٦,٥	١٥٧,٣	١٥٧,٣	٧,٤	٠,٠
النقل والتخزين	٢,٨	١٢٧,٣	١٣١,١	١٣١,١	٣,٠	٠,٠
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٥,٠	١٢٥,١	١٢٩,٣	١٣٧,٠	٣,٤	٦,٠
أنشطة المعلومات والاتصالات	٢,١	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	٠,٠	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المنتجين) التى تصدر كل شهرين.

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

فعلى

خلال السنة المالية	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
اجمالى الايرادات	**٣٠٣٦٢٢**	**٣٤٨٨٦٥**	**٣٥٠٣٢٢**	**٤٠٣٦٣٧**
الايرادات الضريبية	٢٠٧٤١٠	٢٠٧٤١٠	٢٥١١١٨	٢٥١١١٨
المنح	١٠١٠٣	١٠١٠٣	٥٢٠٨	٥٢٠٨
عوائد الملكية	٥٦٩٩٦	٦٧٢١٢	٥٧٣٥٦	٦٧٥٨١
حصيلة بيع السلع و الخدمات	١٧٨١٩	١٧٨١٩	٢٢٧٣٣	٢٢٧٣٣
تمويل الاستثمارت	٦٥٩٥	٦٥٩٥	٦٢٨٢	٦٢٨٢
أخرى	٤٦٩٩	٣٩٧٢٦	٧٦٢٥	٥٠٧١٥
اجمالى المصروفات	**٤٧٠٩٩٢**	**٥١٦٤٢٢**	**٥٨٨١٨٨**	**٦٤٤٠٨٠**
الاجور و تعويضات العاملين	١٢٢٨١٨	١٢٤٤٥٧	١٤٢٩٥٦	١٤٥٠٦٤
شراء السلع و الخدمات	٢٦٨٢٦	٢٧٠٧٩	٢٦٦٥٢	٢٧١٥٥
الفوائد	١٠٤٤٤١	٩٣٤٠١	١٤٦٩٩٥	١٣٥٣٣١
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية	١٥٠١٩٣	٢٠٤٤٥٤	١٩٧٠٩٣	٢٦١٧٦٠
المصروفات الأخرى	٣٠٧٩٦	٣١٠٧٢	٣٤٩٧٦	٣٥١٤١
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٥٩١٨	٣٥٩٥٩	٣٩٥١٦	٣٩٦٢٩
العجز النقدى	**١٦٧٣٧٠**	**١٦٧٥٥٧**	**٢٣٧٨٦٦**	**٢٤٠٤٤٣**
صافى حيازة الأصول المالية	**٦٦٥-**	**١٨٦٨-**	**١٨٥٣**	**٦٤١٠**
العجز الكلى	**١٦٦٧٠٥**	**١٦٥٦٨٩**	**٢٣٩٧١٩**	**٢٤٦٨٥٣**

المصدر : وزارة المالية.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية	فعلى			
	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
مصادر التمويل	١٦٦٧٠٥	١٦٥٦٨٩	٢٣٩٧١٩	٢٤٦٨٥٣
التمويل المحلى	١٨٢٤١١	١٨٤٠١٤	٢٧٠٦٢٤	٢٤٤٨٠٧
التمويل المصرفى	١٤٦٣٧٤	١٤٥٣٢٠	٢٢١٣٣٨	٢٢٢٠٨٧
البنك المركزى	٦٢٥٧٤	٦٢٥٧٤	١٣٤١٧٧	١٣٤١٧٧
البنوك الاخرى	٨٣٨٠٠	٨٢٧٤٦	٨٧١٦١	٨٧٩١٠
التمويل غير المصرفى	٣٦٠٣٧	٣٨٦٩٤	٤٩٢٨٦	٢٢٧٢٠
من بنك الاستثمار القومى	١٦٦٦-	٠	١٥٩٥-	٠
من صناديق التأمينات	١٤٩٨	٠	٢٥٦٤٦	٠
من مصادر غير مصرفية أخرى	٣٧٥٩٠	٣٧٥٩٠	٢٥٠٣٤	٢٥٠٣٤
اقتراض من بنك الاستثمار القومى	٠	٢٤٨٩	٠	٢٥١٥-
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية	١٣٨٥-	١٣٨٥-	٢٠١	٢٠١
المستخدم من الحساب المجمد فى اهلاك سندات البنك المركزى	٠	٠	٠	٠
الاقتراض الخارجى	٩٠٦٢-	٩٠٦٢-	٢٠٢٧٠	٢٠٢٧٠
المتأخرات	٠	٠	٠	٠
اخرى ، منها :	٦٢٢	١٩٩٧-	١٣١٤٨-	١٩٨٠٣
الحسابات الخاصة بوحدات الموازنة	٠	٠	٠	٠
التمويل المتأثر بالاستبعادات	٠	٠	٠	٠
فروق اعادة التقييم	١٥٣٣	١٥٣٣	١١٣٥٧	١١٣٥٧
صافى متحصلات الخصخصة	٠	٠	١٢	١٢
الفروق بين القيمة الأسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	١١٣٧٦-	١١٣٧٦-	٦٧٩١-	٦٧٩١-
فروق إعادة تبويب الدين الخارجى الحكومى نقلاً من قطاعات أخرى	٠	٠	٠	٠
غير محدد	٢٥٧٧	٢٥٧٧	٤٢٦٠٥-	٤٢٦٠٥-
نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى	%١٠,٩	%١٠,٩	%١٣,٦	%١٣,٧
نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى	%١٠,٨	%١٠,٧	%١٣,٧	%١٤,١
نسبة الايرادات / الناتج المحلى الاجمالى	%١٩,٧	%٢٢,٦	%٢٠,٠	%٢٣,٠
نسبة المصروفات/ الناتج المحلى الاجمالى	%٣٠,٥	%٣٣,٥	%٣٣,٥	%٣٦,٧

المصدر : وزارة المالية.

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية				التغير (-)
	٢٠١٢/٢٠١١*		٢٠١٣/٢٠١٢*		
	قيمة	٪	قيمة	٪	
رصيد المعاملات الجارية	**(١٠١٤٦,٣)**		**(٥٥٨٢,١)**		**٤٥٦٤,٢**
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	**(٢٨٥٥٤,٣)**		**(٢٤٨٥٠,٠)**		**٣٧٠٤,٣**
المتحصلات	**٤٥٩٤٤,١**	**١٠٠,٠**	**٤٨١٩٢,٢**	**١٠٠,٠**	**٢٢٤٨,١**
حصيلة الصادرات**	٢٥٠٧١,٩	٥٤,٦	٢٥٩٧١,٣	٥٣,٩	٨٩٩,٤
النقل : منها	٨٥٨٥,٠	١٨,٧	٩١٨٧,٥	١٩,١	٦٠٢,٥
رسوم المرور فى قناة السويس	*٥٢٠٧,٨*	١١,٣	*٥٠٣١,٨*	١٠,٤	١٧٦,٠-
السفر	٩٤١٩,٠	٢٠,٥	٩٧٤٨,٣	٢٠,٢	٣٢٩,٣
دخل الاستثمار	٢٤٦,١	٠,٥	١٩٧,٨	٠,٤	٤٨,٣-
متحصلات حكومية	٢٧٦,٢	٠,٦	٤٣٧,٦	٠,٩	١٦١,٤
متحصلات أخرى	٢٣٤٥,٩	٥,١	٢٦٤٩,٧	٥,٥	٣٠٣,٨
المدفوعات	**٧٤٤٩٨,٤**	**١٠٠,٠**	**٧٣٠٤٢,٢**	**١٠٠,٠**	**١٤٥٦,٢-**
مدفوعات عن الواردات **	٥٩٢١٠,٩	٧٩,٦	٥٧٥١٣,٣	٧٨,٨	١٦٩٧,٦-
النقل	١٣٧٤,٩	١,٨	١٦٥٨,٧	٢,٢	٢٨٣,٨
السفر	٢٤٩٧,٦	٣,٤	٢٩٢٨,٨	٤,٠	٤٣١,٢
دخل الاستثمار:منها	٦٧٢٥,٥	٩,٠	٥٩٤٨,١	٨,٢	٧٧٧,٤-
فوائد مدفوعه	*٥٣٤,٦*	٠,٧	*٥٥٦,٠*	٠,٨	٢١,٤
مصروفات حكومية	١١٥١,٩	١,٥	١٢٤٣,٧	١,٦	٩١,٨
مدفوعات أخرى	٣٥٣٧,٦	٤,٧	٣٧٤٩,٦	٥,٢	٢١٢,٠
التحويلات	**١٨٤٠٨,٠**	**١٠٠,٠**	**١٩٢٦٧,٩**	**١٠٠,٠**	**٨٥٩,٩**
الخاصة (صافى)	١٧٧٧٥,٦	٩٦,٦	١٨٤٣٢,٣	٩٥,٧	٦٥٦,٧
الرسمية (صافى)	٦٣٢,٤	٣,٤	٨٣٥,٦	٤,٣	٢٠٣,٢

*أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

تابع (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية	
	٢٠١١/٢٠١٢*	٢٠١٢/٢٠١٣*
	قيمة	قيمة
الحساب الرأسمالى والمالى	**١٠٢٢,٩**	**٩٦٨٦,٧**
الحساب الرأسمالى	**٩٦,٠-**	**٨٦,٨-**
الحساب المالى	**١١١٨,٩**	**٩٧٧٣,٥**
الاستثمار المباشر في الخارج	**٢٤٩,٢-**	**١٨٣,٦-**
الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر(صافى)	**٣٩٨٢,٢**	**٣٠٠٤,٧**
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج	**١٤٨,٧-**	**٢٢,٤**
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر (صافى) ، منها :	**٥٠٢٥,٣-**	**١٤٧٧,٤**
سندات	٧٩,٦	٢٢٥٧,٩
الاستثمارات الأخرى	**٢٥٥٩,٩**	**٥٤٥٢,٦**
صافى الاقتراض	٢٤٥,٨	٥٧٨,٦
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٣١٠,١-	١٨٣,٦
المستخدم	١٦٣٧,٣	٢١٦٨,٦
المسدد	١٩٤٧,٤-	١٩٨٥,٠-
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	٦,٩-	٤٦,٩-
المستخدم	٧٧,٨	٢٤٢,٢
المسدد	٨٤,٧-	٢٨٩,١-
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافى)	٥٦٢,٨	٤٤١,٩
أصول أخرى	١١٦٣,٣	٨٥٧,٧-
البنك المركزى	٢٨,٠	٩,٨-
البنوك	٤٣٦٥,٧	٢٠٦١,٢
اخرى	٣٢٣٠,٤-	٢٩٠٩,١-
خصوم أخرى	١١٥٠,٨	٥٧٣١,٧
البنك المركزى	١١٦٨,٩	٦٤٥٢,٦
البنوك	١٨,١-	٧٢٠,٩-
صافى السهو والخطأ	**٢١٥٥,٠-**	**٣٨٦٧,٦-**
الميزان الكلى	**١١٢٧٨,٤-**	**٢٣٧,٠**
التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى،الزيادة (-)	**١١٢٧٨,٤**	**٢٣٧,٠-**

المصدر : البنك المركزى المصرى

*أرقام أولية .

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالقرش لكل عملة أجنبية)

فى نهاية	يونيو ٢٠١٢		يونيو ٢٠١٣	
أولا: سعر الدولار الامريكى فى سوق الانتربنك				
أدنى سعر	٦٠٥,٨٠		٧٠٠,٩٤	
أعلى سعر	٦٠٦,٢٠		٧٠٠,٩٤	
متوسط مرجح	٦٠٥,٩٠		٧٠٠,٩٤	
ثانيا:اسعار العملاء	**شراء**	**بيع**	**شراء**	**بيع**
دولار امريكى	٦٠٤,٥٥	٦٠٧,٤٨	٧٠١,١٩	٧٠٤,٧٨
يورو	٧٥١,٥٢	٧٥٥,٢٢	٩١٢,٢٥	٩١٧,١٣
جنيه استرلينى	٩٣٩,٧١	٩٤٤,٣٩	١٠٦٦,٤٤	١٠٧٢,٢٥
فرنك سويسرى	٦٢٥,٥٧	٦٢٨,٩٣	٧٤١,٨٤	٧٤٦,٣٥
١٠٠ ين يابانى	٧٦١,١١	٧٦٥,٠٩	٧٠٦,٩٩	٧١١,٠٤
ريال سعودى	١٦١,٢٠	١٦١,٩٩	١٨٦,٩٩	١٨٧,٩٠
دينار كويتى	٢١٥١,١٩	٢١٦٥,٤٨	٢٤٤٧,٨٦	٢٤٧٨,١٣
درهم الإمارات	١٦٤,٥٧	١٦٥,٤١	١٩٠,٨٧	١٩١,٩٠
اليوان الصينى	٩٥,٠٩	٩٥,٥٦	١١٤,٢٤	١١٤,٨٣

المصدر : البنك المركزى المصرى.

تم التعامل فى سوق الانتربنك اعتبارا من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢		
	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون
أسهم (بالجنيه)	**٥٢٥٩٠٣٢**	**٢١٧١٢٣٧٢**	**١١٧٢٧٣**	**٥٢٨٣٤٥٤**	**٣١٦٤٧٤٤٢**	**١٢٩٠٣٢**
داخل المقصورة	٥٢٠٦٠٩١	٢٠٦٣٢٩٤٧	١٠٣١٣٠	٥٢٥٥٦٣٦	٣٠٣١٩٣٨١	١١٣٥٧٧
خارج المقصورة	٥٢٩٤١	١٠٧٩٤٢٥	١٤١٤٣	٢٧٨١٨	١٣٢٨٠٦١	١٥٤٥٥
أسهم بالعملات الأجنبية						
(بالدولار)	**١٢٨٧٤٣**	**٥٥١٩٩٦**	**٦٨٣**	**١١٨٢٠٧**	**٥٩٢٣٦٠**	**١٣٨٨**
داخل المقصورة	١٢٧٣٩٩	٥١٥٨٨٧	٤٦٠	١١٧٦١٧	٥٢٧٨١٥	٣٩٢
خارج المقصورة	١٣٤٤	٣٦١٠٩	٢٢٣	٥٩٠	٦٤٥٤٥	٩٩٦
(باليورو)	**١٢**	**١٠١٨**	**١٠**	**١٣**	**١**	**٠,١**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	١٢	١٠١٨	١٠	١٣	١	٠,١
(بالجنيه الاسترلينى)	**١**	**١٣٢**	**٠,١**	**-**	**-**	**-**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	١	١٣٢	٠,١	-	-	-
(بالفرنك السويسرى)	**٢**	**٦**	**٠,٢**	**-**	**-**	**-**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	٢	٦	٠,٢	-	-	-

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢		
	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالوحدة	القيمة السوقية بالألف	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالوحدة	القيمة السوقية بالألف
سندات (بالجنيه)	**٩٣٣**	**٣٣٤٨٧١٤١**	**٣١٢٢٨٨٥٤**	**٨٨٩**	**٣٣٠٩٦١٠٣**	**٣٤٧٣٩٤٣٤**
داخل المقصورة	٩٣٣	٣٣٤٨٧١٤١	٣١٢٢٨٨٥٤	٨٨٩	٣٣٠٩٦١٠٣	٣٤٧٣٩٤٣٤
خارج المقصورة	-	-	-	-	-	-
سندات (بالدولار)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
داخل المقصورة	-	-	-	-	-	-
خارج المقصورة	-	-	-	-	-	-

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية			
	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢	
	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى
صافى عدد العمليات (بالوحدة)	**-١٠٤٥٦٢**	**-٦٣٢٣**	**٦٩٨٩**	**-٣٤٣٩**
مشتريات	٦٧٧٠٧٦	٢١٧٦٤	٦٩٦٨٩٦	٢٣٥٢١
مبيعات	٧٨١٦٣٨	٢٨٠٨٧	٦٨٩٩٠٧	٢٦٩٦٠
صافى كمية الأوراق (بالمليون)	**-٤١٦**	**-١١**	**-١٩٦**	**-١٨**
مشتريات	٣٦٤٠	١٠٧	٥٣٠٥	١٠٧
مبيعات	٤٠٥٦	١١٨	٥٥٠١	١٢٥
صافى قيمة الأوراق (بالمليون)	**١٤٤٥٣**	**-٢٤**	**١٦٣٣**	**-٧**
مشتريات	٤٥٢٢٣	١٢٨	٤٤٢٦٩	١٠٥
مبيعات	٣٠٧٧٠	١٥٢	٤٢٦٣٦	١١٢

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهـــــــرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزيـــــــــة	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى : www.cbe.org.eg